

المدخل

oboi.kandi.com

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الحمد لله رب العالمين ، وصلاته على محمد وآله أجمعين .

هذا كتاب الشفاء للشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا —

لقيه الله ما يليق بإحسانه — وفي صدره كلام لأبي عبيد عبد الواحد بن محمد
الجوزجاني .

قال أبو عبيد : أحمد الله على نعمه ، وأسأله التوفيق لمرضاته ، وأصلي على

نبيه محمد وآله . وبعد : فقد كانت محبتي للعلوم الحكيمية ، ورغبتي في اقتباس المعارف

الحقيقية ، دعئاني إلى الإخلال ببلادي ، والمهاجرة إلى مستقر الشيخ الرئيس

أبي علي — أدام الله أيامه — من البلاد ؛ إذ كان ما وقع إلي من خبره ،

وعرض علي من كلامه ، يقتضي الميل إليه عن سائر من يذكر بهذه الصناعة ،

ويعتري إلى هذه الجملة . وقد كان بلغني من خبره أنه مهو في هذه العلوم ،

وهو حدث لم يستويه الشباب ، ولا أربى على العقدين من العمر ، وأنه كثير

التصانيف ، إلا أنه قليل الضن بها ، والرغبة في ضبط نسخها . فحققت

رغبتي في قصده ، وملازمته ، والإلحاح عليه ، والالتماس منه أن يهتم بالتصنيف

وأهتم بالضبط . فبتمته وهو بمرجان ، وسنته قريب من اثنين وثلاثين سنة ، وقد بلى

(٢) وما... أنيب : وبه أعوذ وأستعين ع ؛ رب يسر وأعن ع ؛ رب زدني بالحق وعملا بالخيرين ||

أنيب : + رب زدني علما بالحق د || عايه... أنيب : ساقطة من م (٣) الحمد... أجمعين : ساقطة

من ع ، عا ، ن ، ه || عاي : + نبيه م ، ي (٤ — ٦) هذا... الجوزجاني : ساقطة من عا ||

كلام الجوزجاني كله من صفحة ١ إلى صفحة ٤ : ساقط من د ، ن (٤) الرئيس : ساقطة من ب || للشيخ

الرئيس أبي : صنفه الشيخ الرئيس أبو ه (٥) لقيه الله ما يليق بإحسانه : رضي الله عنه ب ؛

رحمة الله عليه س ؛ رحمه الله ع ، ه (٧) الله : + سبحانه وتعالى د ا (٩) الحقيقية : الإلهية ه ||

دعئاني : دعئني عا (١٠) أدام الله أيامه : ساقطة من ب ، ي ؛ رحمة الله عليه ه امش س ؛

رحمة الله ع ، عا ؛ أحسن الله إليهم م || إذ : إذا م (١٣) يستو : يستبق د ، ع || العقدين : عقدين

ب ، س ، ع ، عا ، ه (١٤) نسخها : صحتها د ا || فحققت : فحققت : ب ، ع ، م

(١٥) الإلحاح : الإلحاف ب ، س ، ه .

بخدمة السلطان والتصرف في عمله ، وقد شغل ذلك أوقاته ، فلا أُنْهَز إلا الفرص
 الخفاف ، واستملته فيها شيئا من المنطق والطبيعات . وإذا دُعُوته إلى
 التصانيف الكبار وإلى الشروح أحال على ما عمله من الشروح ، وصنّفه من
 الكتب في بلاده ، وقد كان بلغنى تفرُّقها وتشتتها ، وضمن من يملك نسخة منها
 بها . وأما هو فلم يكن من عادته أن يخزن لنفسه نسخة ، كما لم يكن من عادته
 أن يُحرّر من الدستور ، أو يُخرج من السواد ، وإنما يملئ أو يكتب النسخة
 ويعطيها لمنسحبها منه . ومع ذلك فقد تواترت عليه المحن ، وغالت كتبه الخوائل ،
 فبقيت معه عدة سنين أنتقل فيها من جرجان إلى الرّى ، ومن الرّى إلى همدان .
 وشغل بوزارة الملك شمس الدولة ، وكان اشتغاله بذلك حسرة علينا ، وضياعا
 لزوجارنا . وكان قد وهن الرجاء أيضا في تحصيل تصانيفه الفائقة ، فالتسنا
 منه إعادتها ، فقال : أما الاشتغال بالألفاظ وشرحها فأمر لا يسعه وقتي ، ولا تنشط
 له نفسي ، فإن قنعت بما يتيسر لي من عندي ، عملت لكم تصنيفا جامعا على الترتيب
 الذي يتفق لي . فبذلنا له منا الرضا به ، وحرصنا على أن يقع منه الابتداء
 بالطبيعات ، فشرع في ذلك ، وكتب قريبا من عشرين ورقة ، ثم انقطع عنه
 بالقواطع السلطانية .

وضرب الدهر ضرباته ، واختُرم ذلك الملك ، وآثر هو أن لا يقيم في تلك
 الدولة ، ولا يعاود تلك الخدمة ، وركن إلى أن الاحتياط له ، فيما استعجه
 من ذلك ، أن يستتر مرتقبا فرصة الانفصال عن تلك الديار . فصَادَفَتْ
 منه خلوة وفراخا اغتنمته ، وأخذته بتميم كتاب الشفاء ، وأقبل هو بنفسه على
 تصنيفه إقبالا بجد ، وفرغ من الطبيعات والإلهيات — خلا كتابي الحيوان

(١) وقد : قدب ، م ، ط || أُنْهَز : + منه م (٥) لنفسه : لتصنيفه ع ، ط ، م ،
 ن ، ي (٦) وإنما : إنما ع (٩) شمس الدولة : + قدس الله روحه م ، ع ؛ + قدس الله
 روحه ورضى عنه ط ، ه (١٠) زوجار : كلمة فارسية معناها الوقت (١٢) يتيسر : تيسر
 ع ، م (١٣) وحرصنا : وتوخيّا ه (١٦) الملك : + رحمه الله م ، ط ، ه (١٧) أن :
 ساقطة من ب ، م .

والنبات — في مدة عشرين يوما ، من غير رجوع إلى كتاب يحضره ، وإنما اعتمد طبعه فقط . وشرع في المنطق ، وكتب الخطبة وما يتصل بها .

ثم إن أعيان تلك الدولة نَقِمُوا عليه استناره ، واستنكروا عزمه في المفارقة ، وظنوا أنه لمكيدة أو لمالأة جَنَبَةٍ معادية ، وحرص بعض خُلاص خَدَمِهِ على توريطه في مهلكة ليفوز بما له عنده من متاع الدنيا ، فدلَّ عليه طلابه — وكانوا من سلف له عندهم صنائع تحرم عليهم قصده بالإيجاش ، لو كانوا المعروف ذاكرين — ووقفهم على مكانه ، فاستوثق منه بإيداعه قلعة فردجان ، وبقى فيها قدر أربعة أشهر ريثما تقرر أسباب تلك الناحية على فصل من الأمور ، وتاركها المنازعون ، فأُفْرِج عنه ، وسيم معاودة الوزارة فاعتذر ، واستمهل فعُذِر .

وهناك اشتغل بالمنطق ، وتمكن من الكتب ، فعرض من ذلك أن حاذاها ، وجرى على ترتيب القوم فيها ، وتكلم على ما استنكره من أقوالهم ، فطال المنطق ، وتم بأصهبان .

وأما الرياضيات فقد كان عَمَلُهَا على سبيل الاختصار في سالف الزمان ، فرأى أن يضيفها إلى كتاب الشفاء .

وصنَّف أيضا الحيوان والنبات ، وفرغ من هذه الكتب ، وحاذى في أكثر كتاب الحيوان كتاب أرسطوطاليس الفيلسوف ، وزاد فيها من ذلك زيادات ، وبلغ سنه حينئذ أربعين .

(١) وإنما : إنما عا (٢) يتصل : يتعلق ع (٤) جنبه : جهة م (٧) فاستوثق . واستوثق د ، م || فردجان : فروزجان : ب ، ع ، ي ؛ فردوجان : س ، م (١٠) وهناك : وهناك عا || أن حاذاها : إنجازها د ؛ اتحاذها م (١٢) بأصهبان : بأصفهان ب ، س ، ع ، ي (١٥) الكتب : ساقطة من م (١٦) أرسطوطاليس : أرسطوطاليس ب ، س ، ع ؛ + الحكيم س ، هـ (١٧) أربعين : + سنة س ، هـ .

وغرضي في اقتصاص هذه القصص ، أن يوقف على السبب في إعراضه عن شرح الألفاظ ، وفي اختلاف ما بين ترتيبه لكتب المنطق ، وما بين ترتيبه لكتب الطبيعيات والإلهيات ، وأن يُعجب من اقتداره على تصنيفه ما صنفه من كتب الطبيعيات والإلهيات ، والمدة عشرون يوما ، والكتب غائبة عنه ، وإنما يملئ عليه قلبه المشغول بما منى به فقط .

وسيجد المتأمل لهذا الكتاب بعين الاعتبار من النكت والذوادر والتفريعات والبيانات ما لا يحده في جملة كتب السالفين ، والله الموفق لما فيه الخير .

[ومن هاهنا ابتداء الكتاب وكلام أبي علي الحسين بن عبد الله ، أحسن الله إليه] .

(٢) شرح : شروح س ، ع ، عا ، هـ (٣) تصنيفه : تصنيف س ، هـ || صنفه : صنف هـ
(٤) من كتب : في عا (٥) وإنما : وإنما عا (٧) الخير : الخير س ، هـ ، ي
(٨) ومن هاهنا : وهذا ، هاشم س ، عا ، هـ || وكلام : من كلام س ، م ، ي ||
أبي علي الحسين بن عبد الله : الشيخ الرئيس رحمه الله ع (٨ — ٩) أحسن الله إليه : رضى الله عنه ب ، س || أبي ... إليه : الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله عا ، الشيخ الرئيس حجة الحق أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا أنار الله برهانه . وخدم بكتبها العبد الضعيف شريف ابن عبد اللطيف الحسنى سنة إحدى وتسعين وثمانمائة . كذا في الأصل . هـ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الجملة الأولى في المنطق وهى تسعة فنون

- الفن الأول من الجملة الأولى في المدخل وهو مقالتان .
- المقالة الأولى منها تشتمل على أربعة عشر فصلا .
- ٥ [الأول] (أ) فى الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب .
- [الثانى] (ب) فى التنبيه على العلوم والمنطق .
- [الثالث] (ج) فى منفعة المنطق .
- [الرابع] (د) فى موضوع المنطق .
- [الخامس] (هـ) فى تعريف اللفظ المفرد ، والمؤلف ، والكلى ، والجزئى ،
والعرضى ، والذاتى ، والذى يقال فى جواب ما هو ، ١٠
والذى لا يقال .
- [السادس] (و) فى تعقب ما قاله الناس فى الذاتى والعرضى .
- [السابع] (ز) فى تعقب ما قاله الناس فى الدال على الماهية .
- [الثامن] (ح) فى قسمة اللفظ المفرد الكلى إلى أقسامه الخمسة .
- ١٥ [التاسع] (ط) فى الجنس .
- [العاشر] (ي) فى النوع ووجه انقسام الكلى إليه .
- [الحادى عشر] (يا) فى تعقب رسوم النوع .
- [الثانى عشر] (يب) فى الطبيعى ، والعقلى ، والمنطقى ، وما قبل الكثرة ،
وفى الكثرة ، وبعده الكثرة .
- ٢٠ [الثالث عشر] (يـج) فى الفصل .
- [الرابع عشر] (يد) فى الخاصة والعرض العام .

(١) البسطة ما قطة من ع ، م ؛ + رب أعن ي (٢) هذا الفهرس ساقط كله من د ، ن

(١٤) أقسامه : الأقسام ب ، س (١٩) وبعده : ومع ب ، ع ، ع ، م ، هـ ، ي

(٢١) الخاصة : الخاصة م .

المقالة الثانية تشتمل على أربعة فصول

[الأول] (ا) فى المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة وأولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل .

[الثانى] (ب) فى المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع .

[الثالث] (ج) فى المشاركات والمباينات الباقية .

[الرابع] (د) فى مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض .

المقالة الأولى

oboeikandi.com

المقالة الأولى من الفن الأول من الجملة الأولى

وهي في علم المنطق

[الفصل الأول]

فصل في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب

- قال الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا ، أحسن الله إليه : ٥
- وبعد حمد الله ، والثناء عليه كما هو أهله ، والصلاة على نبيه محمد وآله الطاهرين ، فإنَّ غَرَضَنَا في هذا الكتاب الذي نرجو أن يُمَهِّلَنَا الزَّمان إلى ختمه ، ويصَحِّبَنَا التوفيق من الله في نَظْمِهِ ، أن نودعه لباب ما تحققناه من الأصول في العلوم الفلسفية المنسوبة إلى الأقدمين ، المبينة على النظر المرتب المحقق ، والأصول المستنبطة بالأفهام المتعاونة على إدراك الحق المجتهد فيه زماناً طويلاً ، حتى ١٠
- استقام آخره على جملة اتفقت عليها أكثر الآراء ، وهجرت معها غواشي الأهواء .
- وتحرّيت أن أودعه أكثر الصناعات ، وأن أشير في كل موضع إلى موقع الشبهة ، وأحلّها بإيضاح الحقيقة بقدر الطاقة ، وأورد الفروع مع الأصول إلا ما أثق ١٥
- بانكشافه لمن استبصر بما نبَّصره ، وتحقَّق ما نصَّوره ، أو ما عزب عن ذكرى ولم يُلح لفكرى . واجتهدت في اختصار الألفاظ جداً ، ومجانبة التكرار أصلاً ، إلا ما يقع خطأ أو سهواً ، وتنكببت التلويل في مناقضة مذاهب جليلة البطلان أو مكفية الشغل بما تقرره من الأصول ، ونعرفه من القوانين . ولا يوجد

(٢) المنطق : + تشتمل على أربعة عشر فصلاً (٥) الشيخ الرئيس أبو علي : ساقطة من عا || أحسن الله إليه : رحمه الله ب ، س ، ع (٦) الطاهرين : ساقطة من م ، ي (٩) الفلسفية : ساقطة من د ، عا ، ن ؛ الحكمة د ا ، هـ (١٠) المجتهد : المجتهد عا || فيه : فيما م ، ي (١١) آخره : أمره هـ (١٣) الأصول : الأصل ب ، د (١٤) استبصر : تبصرن || وتحقق : وحقق ي (١٥) لفكرى : في فكرى عا || ومجانبة : تجانب د (١٦) خطأ : خطأ نا ، ن ، هـ ، ي .

في كتب القدماء شيء يعتد به إلا وقد ضمتناه كتابنا هذا ؛ فإن لم يوجد في الموضع الجارى بإثباته فيه العادة وجد في موضع آخر رأيت أنه أليق به ؛ وقد أضفت إلى ذلك مما أدركته بفكرى ، وحصلته بنظري ، وخصوصا في علم الطبيعة وما بعدها ، وفي علم المنطق .

٥ وقد جرت العادة بأن تطول مبادئ المنطق بأشياء ليست منطقية ، وإنما هي للصناعة الحكيمة ، أعني الفلسفة الأولى ، فتجنبنا إيراد شيء من ذلك ، وإضاعة الزمان به ، وأخرته إلى موضعه .

١٠ ثم رأيت أن أتلو هذا الكتاب بكتاب آخر ، أسميه "كتاب اللواحق" ، يتم مع عمري ، ويؤرخ بما يفرغ منه في كل سنة ، يكون كالشرح لهذا الكتاب ، وكتفريع الأصول فيه ، وبسط الموجز من معانيه .

وإلى كتاب غير هذين الكتابين ، أوردت فيه الفلسفة على ما هي في الطبع ، وعلى ما يوجبه الرأي الصريح الذي لا يراعى فيه جانب الشركاء في الصناعة ، ولا يتقن فيه من شق عصاهم ما يتقن في غيره ، وهو كتابي في "الفلسفة المشرقية" .

وأما هذا الكتاب فأكثر بسطا ، وأشد مع الشركاء من المشائين مساعدة .

١٥ ومن أراد الحق الذي لا مجمعة فيه ، فعليه بطلب ذلك الكتاب ، ومن أراد الحق على طريق فيه ترضى ما إلى الشركاء وبسط كثير ، وتلويح بما لو فطن له استغنى عن الكتاب الآخر ، فعليه بهذا الكتاب .

(١) في : من ي || يوجد : تجده عا (٢) وجد : وجدته دا عا (٣) ما : ما د دا عا (٤) المنطق : + ان أحب م عا . هامش ي (٥) ليست : ساقطة من ه (٦) الفلسفة : الحكمة ه (١١) فيه : هذه عا || الفلسفة : الحكمة ه || على ما : كاي || هي : + عليه ه (١٢) الصريح : الصحيح س عا (١٣) الفلسفة : الحكمة نج عا ، ه وفي هامش س : الفلسفة (١٥) مجمعة : مجمعة م ؛ مجمعة ن [مجمع الكتاب خاطئه وأفسده - اللسان] (١٦) بسط : تبسط م .

ولما افتتحتُ هذا الكتابَ ابتدأتُ بالمنطق ، وتحريتُ أن أحاذيَ به ترتيبَ كتب صاحب المنطق ، وأوردتُ في ذلك من الأسرار واللطائف ما تخلو عنه الكتب الموجودة . ثم تلوته بالعلم الطبيعي ، فلم يتفق لي في أكثر الأشياء محاذاة تصنيف المؤتمِّم به في هذه الصناعة وتذاكيره . ثم تلوته بالهندسة ، فاختصرت كتاب الأسطُوسات لأوقليدس اختصاراً لطيفاً ، وحلَّلتُ فيه الشُّبَه واقتصرت عليه . ثم أردفته باختصارٍ كذلك لكتاب المجسطي في الهيئة يتضمن مع الاختصار بياناً وتفهماً ، وألحقتُ به من الزيادات بعد الفَواغ منه ماوجب أن يعلم المتعلم حتى تَمَّ به الصناعة ، ويطابق فيه بين الأحكام الرصدية والقوانين الطبيعية . ثم تلوته باختصار لطيف لكتاب المدخل في الحساب . ثم ختمت صناعة الرياضيين بعلم الموسيقى على الوجه الذي انكشف لي ، مع بحث طويل ، ونظر دقيق ، على الاختصار . ثم ختمت الكتاب بالعلم المنسوب إلى ما بعد الطبيعة على أقسامه ووجوهه ، مشاراً فيه إلى جَمَلٍ من علم الأخلاق والسياسات ، إلى أن أصنَّف فيها كتاباً جامعاً مُفرداً .

وهذا الكتاب ، وإن كان صغير الحجم ، فهو كثير العلم ، ويكاد لا يفوت متأمِّله ومتدبره أكثرُ الصناعة ، إلى زيادات لم تجر العادة بجمعها من كتب أخرى ، وأول الجمل التي فيه هو علم المنطق .

وقبل أن نشرع في علم المنطق ، فنحن نشير إلى ماهية هذه العلوم إشارة موجزة ، ليكون المتدبرُ لكتابنا هذا كالمطلع على جَمَلٍ من الأغراض .

- (١) بالمنطق : بالميزان ه (٢) صاحب : ساقطة من م إلى من : + لطائف ه
 (٧) وتفهما : وتفهما د ؛ وتعليلان : يعلم : يعلمه س ، ع ، ن ، ي (٨) بين : من م ، ن - ه ، ي (١٣) فيها : فيه عا (١٤) العلم : + والنفع دا (١٦) التي : الذي عا
 (١٧) فنحن نشير : نشيرس ؛ نحن نشيرن ؛ فنشير ه

[الفصل الثاني]

(ب) فصل في التنبيه على العلوم والمنطق

فنعول : إِنَّ الغرضَ في الفلسفة أَنْ يُوقَفَ على حقائق الأشياءِ كُلِّها على قدر ما يمكن الإنسان أن يقف عليه . والأشياء الموجودة إما أشياء موجودة ليس وجودها باختيارنا وفعلنا ، وإما أشياء وجودها باختيارنا وفعلنا . ومعرفة الأمور التي من القسم الأول تسمى فلسفةً نظرية ، ومعرفة الأمور التي من القسم الثاني تسمى فلسفةً عملية . والفلسفة النظرية إنما الغاية فيها تكميل النفس بأن تعلم فقط ، والفلسفة العملية إنما الغاية فيها تكميل النفس ، لا بأن تعلم فقط ، بل بأن تعلم ما يُعْمَلُ به فتَعْمَلُ . فالنظرية غايتها اعتقاد رأيٍ ليس بعمل ، والعملية غايتها معرفة رأيٍ هو في عمل ؛ فالنظرية أولى بأن تُنسب إلى الرأي . ١٠

والأشياء الموجودة في الأعيان التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هي بالقسم الأول على قسمين : أحدهما الأمور التي تخالط الحركة ، والثاني الأمور التي لا تخالط الحركة ، مثل العقل والباري . والأمر الذي تخالط الحركة على ضربين : فإنها إما أن تكون لا وجود لها إلا بحيث يجوز أن تخالط الحركة ، مثل الإنسانية والربيع ، وما شابه ذلك ، وإما أن يكون لها وجود من دون ذلك . فالموجودات التي لا وجود لها إلا بحيث يجوز عليها مخالطة الحركة على قسمين : فإنها إما أن تكون ، ١٥

(٢) والمنطق : وفي المنطق د ، م (٣) الفلسفة : الحكمة هـ (٤) الإنسان : للإنسان من || الموجودة : + في الأعيان ع || موجودة : + في الأعيان ع ، هـ ، ي (٥) وإما... وفعلنا : ساقطة من ن (٦) فلسفة : حكمة هـ (٧) فلسفة : حكمة هـ ؛ ساقطة من د ، د ، ع ، م || والفلسفة : والحكمة هـ (٨) والفلسفة : والحكمة هـ (٩) فالنظرية : والنظرية د ، ع ، م ، ي (١٠) فالنظرية : والنظرية م (١١) باختيارنا وفعلنا : باختيارنا وفعلنا (١٢) والباري : + تعالى ن || والأمر : وجل الأمور دا || ضربين : قسمين نج ، س ، ع ، ع ، هـ ، ي || فإنها : ساقطة من ن ، هـ (١٤) يجوز : + عليها هـ (١٥) فالموجودات : والموجودات م (١٦) فإنها : ساقطة من د ، ع ، ن

- لا في القوام ولا في الوهم ، يصح عليها أن تُجَرَّد عن مادة مُعَيَّنة ، كصورة الإنسانية والفرسية ، وإما أن تكون يصح عليها ذلك في الوهم دون القوام ، مثل التزييع ، فإنه لا يُجَوِّج تصوُّره إلى أن يُخَصَّ بنوع مادة ، أو يُلْتَفَت إلى حال حركة . وأما الأمور التي يصح أن تخالط الحركة ، ولها وجود دون ذلك ، فهي مثل الهوية ، والوحدة ، والكثرة ، والعِلَّة . فتكون الأمور التي يصح عليها أن تجرَّد عن الحركة ، إما أن تكون صحَّتها صحة الوجوب ، وإما ألا تكون صحَّتها صحة الوجوب ، بل تكون بحيث لا يمتنع لها ذلك ، مثل حال الوحدة ، والهوية ، والعلية ، والعدد الذي هو الكثرة . وهذه فإما أن يُنْظَرَ إليها من حيث هي ، فلا يفارق ذلك النظرُ النظرَ إليها من حيث هي مجردة ، فإنها تكون من جملة النظر الذي يكون في الأشياء ، لا من حيث هي في مادة ، إذ هي ، من حيث هي ، لا في مادة ، وإما أن يُنْظَرَ إليها من حيث عَرَض لها عَرَض لا يكون في الوجود إلا في المادة . وهذا على قسمين : إما أن يكون ذلك العرض لا يصح توهمه أن يكون إلا مع نسبة إلى المادة النوعية والحركة ، مثل النظر في الواحد ، من حيث هو نارٌ أو هواء ، وفي الكثير ، من حيث هو أسطوانات ، وفي العلة ، من حيث هي مثلاً حرارة أو برودة ، وفي الجوهر العقلي ، من حيث هو نفس ، أى مبدأ حركة بدن ، وإن كان يجوز مفارقه بذاته . وإما أن يكون ذلك العرض — وإن كان لا يعرض إلا مع نسبة إلى مادة ومخالطة حركة — فإنه قد تُتَوَهَّم أحواله وتُسْتَبَانُ من غير نظير في المادة المعينة والحركة النظر المذكور ، مثل الجمع والتفريق ، والضرب والقسمة ، والتجذير والتكعيب ، وسائر الأحوال التي تُلْحَق العدد ، فإنَّ ذلك يلحق العدد وهو في أوهام الناس ، أو في موجودات

(٢) الإنسانية : الإنسان س || ذلك : + أى في الوجود بالفعل ن || القوام : القيام س
(٤) يصح : + يصح م || ذلك : + كذلك ي (٥) والوحدة : والواحدة د (٧) مثل حال : أى مثل ع || حال : ساقطة من هـ (٨) فإما : إما ي (١٠) الذى : التى هـ ، ي (١٣) أن يكون : ساقطة من ن || والحركة : بالحركة ي (١٤) نارٌ أو هواء : نارٌ وهواء ع ، ي (١٧) فإنه : ساقطة من ن (١٨) تُسْتَبَانُ : نسبة م || النظر : والنظر ن

متحركة منقسمة متفرقة ومجتمعة ، ولكن تصوّر ذلك قد يتجود تجرداً ما حتى لا يُحتاج فيه إلى تعيين مواد نوعية .

فأصناف العلوم إمّا أن تتناول إذن اعتبار الموجودات ، من حيث هي في الحركة تصوراً وقواماً ، وتتعلق بموادٍ مخصوصة الأنواع ، وإمّا أن تتناول اعتبار الموجودات ، من حيث هي مفارقة لتلك تصوراً لا قواماً ، وإمّا أن تتناول اعتبار الموجودات ، من حيث هي مفارقة قواماً وتصوراً .

فالقسم الأول من العلوم هو العلم الطبيعي . والقسم الثاني هو العلم الرياضي المحض ، وعلم العدد المشهور منه ؛ وأما معرفة طبيعة العدد ، من حيث هو عدد ، فليس لذلك العلم . والقسم الثالث هو العلم الإلهي . وإذ الموجودات في الطبع على هذه الأقسام الثلاثة ، فالعلوم الفلسفية النظرية هي هذه .

وأما الفلسفة العملية : فإمّا أن تتعلق بتعاليم الآراء التي تنظم باستعمالها المشاركة الإنسانية العامة ، وتُعرف بتدبير المدينة ، وتسمى علم السياسة ؛ وإمّا أن يكون ذلك التعلّق بما تنظم به المشاركة الإنسانية الخاصة ، وتُعرف بتدبير المنزل ؛ وإمّا أن يكون ذلك التعلّق بما تنظم به حال الشخص الواحد في زكاء نفسه ، ويسمى علم الأخلاق . وجميع ذلك إنما يُحقّق صحة جملته بالبرهان النظري ، وبالشهادة الشرعية ، ويحقق تفصيله وتقديره بالشرعية الإلهية .

والغاية في الفلسفة النظرية معرفة الحق ، والغاية في الفلسفة العملية معرفة الخير .

- (١) ومجموعة : مجموعة س ، عا ، د ، (٢) تعيين : التعيين س ؛ تعيين م (٣) فأصناف :
وأصناف م . ن ، ي (٣ - ٤) في ... بمواد : ساقطة من م (٤) تصوراً : وجوداً ،
دامش عا (٤ - ٥) مخصوصة ... هي : ساقطة من م (٥) هي : ساقطة من د (٦) قواماً :
قياماً س (٩) وإذ : وإذا ي ؛ فإذا د (١٢) العامة : العامة ع ، عا ، ي
(١٣) الخاصة : الخاصة ع ، ي (١٥) صحة : ساقطة من ن || جملته : + وجوبه ن
(١٦) وبالشهادة : أو بالشهادة عا || الإلهية : الأهلية م

- وماهيات الأشياء قد تكون في أعيان الأشياء ، وقد تكون في التصور ، فيكون لها اعتبارات ثلاثة : اعتبار الماهية بما هي تلك الماهية غير مضافة إلى أحد الوجودين وما يلحقها ، من حيث هي كذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هي في الأعيان ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هي في التصور ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ، مثل الوضع والحمل ، ومثل الكلية والجزئية في الحمل ، والذاتية والعرضية في الحمل ، وغير ذلك مما ستعلمه ، فإنه ليس في الموجودات الخارجة ذاتية ولا عرضية حملا ، ولا كون الشيء مبتدأ ولا كونه خبرا ، ولا مقدمة ولا قياسا ، ولا غير ذلك . وإذا أردنا أن نتفكر في الأشياء ونعلمها ، فنحتاج ضرورة إلى أن ندخلها في التصور ، فنعرض لها ضرورة الأحوال التي تكون في التصور ، فنحتاج ١٠ ضرورة إلى أن نعتبر الأحوال التي لها في التصور ، وخصوصا ونحن نروم بالفكرة أن نستدرك المجهولات ، وأن يكون ذلك من المعلومات . والأمر إنما يكون مجهولة بالقياس إلى الذهن لا محالة ، وكذلك إنما تكون معلومة بالقياس إليه . والحال والعارض الذي يعرض لها حتى ننقل من معلومها إلى مجهولها ، هو حال وعارض يعرض لها في التصور ، وإن كان ما لها في ذاتها أيضا موجودا مع ذلك ، ١٥ فمن الضرورة أن يكون لنا علم بهذه الأحوال ، وأنها كم هي ، وكيف هي ، وكيف تُعتبر في هذا العارض . ولأن هذا النظر ليس نظرا في الأمور ، من حيث هي موجودة أحد نحوى الوجودين المذكورين ، بل من حيث ينفع في إدراك أحوال ذينك الوجودين ، فمن تكون الفاسفة عنده متناولة للبحث
- (٣) الوجودين : الموجودين م (٣-٤) وما يلحقها... الأعيان : ساقطة من م (٤) حينئذ : أيضا ع (٤-٥) واعتبار... ذلك : ساقطة من س (٥) حينئذ : ساقطة من ي (٧) الخارجة : الخارجية ن د ه ي (٨) مقدمة : كونه مقدمة ن || ولا قياسا : وقياسا س (٩) ونعلمها : ونعلمها د ؛ فنعلمها ي (١٠) في : ساقطة من م || الأحوال : والأحوال د (١٤) معلومها إلى مجهولها : مجهولها إلى معلومها ن (١٥) ذلك : العارض عا (١٦) وكيف هي : ساقطة من ي (١٧) العارض : العارض ع م ن ي (١٨) الوجودين : الموجودين ي (١٩) الوجودين : الموجودين ي

عن الأشياء ، من حيث هي موجودة ، ومنقسمة إلى الوجودين المذكورين ، فلا يكون هذا العلمُ عنده جزءاً من الفلسفة ؛ ومن حيث هو نافع في ذلك ، فيكون عنده آلة في الفلسفة ؛ ومن تكون الفلسفة عنده متناولة لكل بحث نظري ، ومن كل وجه ، يكون أيضاً هذا عنده جزءاً من الفلسفة ، وآلة لسائر أجزاء الفلسفة . وسنزيد هذا شرحاً فيما بعد .

٥

والمشاجرات التي تجرى في مثل هذه المسألة فهمي من الباطل ومن الفضول : أما من الباطل ، فلا أنه لا تناقض بين القولين ، فإن كل واحد منهما يعني بالفلسفة معنى آخر ؛ وأما من الفضول ، فإن الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس مما يُجدي نفعاً .

وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق ، وهو النظر في هذه الأمور المذكورة ، من حيث يتأدى منها إلى إعلام المجهول ، وما يعرض لها من حيث كذلك لا غير .

١٠

[الفصل الثالث]

(ج) فصل في منفعة المنطق

لما كان استكمال الإنسان — من جهة ما هو إنسان ذو عقل — على ما سيتضح ذلك في موضعه ، هو في أن يعلم الحق لأجل نفسه ، والخير لأجل العمل به واقتباسه ، وكانت الفطرة الأولى والبديهة من الإنسان وحدهما قايلي المعونة على

١٥

(٢) فلا : ولا م || ومن حيث هو نافع : من حيث هي نافعة ع (٣) لكل : كل ع .
(٤) هذا : ساقطة من د (٦) مثل : ساقطة من هـ (٧) فلا أنه : فإنه د ، ن ، ي
(٨) فإن : فلا ن ع || بأمثال : بمثل م ، ي (٩) نفعاً : شيئاً عا (١١ — ١٢) من حيث كذلك : من حيث هي كذلك م ، ع : من حيث هي ذلك ي ؛ من حيث ذلك ب ، عا
(١٥) استكمال : استعمال : دا ، م || على ما : كما عا
(١٦) العمل : العلم م (١٧) والبديهة : + الغريزية هـ .

ذلك ، وكان جلُّ ما يحصل له من ذلك إنما يحصل بالاكتساب ، وكان هذا الاكتساب هو اكتساب المجهول ، وكان مُكسِبُ المجهول هو المعلوم ، ووجب أن يكون الإنسان يتدبّر أولاً فيعلم أنه كيف يكون له اكتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات وانتظامها في أنفسها ، حتى تُقيد العلم بالمجهول ، أى حتى إذا ترتبت في الذهن الترتب الواجب ، فتقررت فيه صورة تلك المعلومات على الترتيب الواجب ، انتقل الذهن منها إلى المجهول المطلوب فعلمه .

- وكما أن الشئ يُعلم من وجهين : أحدهما أن يتصور فقط حتى إذا كان له اسم فنطبق به ، تمثل معناه في الذهن ، وإن لم يكن هناك صدق أو كذب ، كما إذا قيل : إنسان ، أو قيل : افعل كذا ؛ فإنك إذا وقفت على معنى ما تخاطب به من ذلك ، كنت تصورته . والثاني أن يكون مع التصور تصديق ، فيكون إذا قيل لك مثلاً : إن كلَّ بياضٍ عرضٌ ، لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط ، بل صدقت أنه كذلك . فأما إذا شككت أنه كذلك أو ليس كذلك ، فقد تصورت ما يقال ؛ فإنك لا تشك فيما لا تتصوره ولا تفهمه ، ولكك لم تصدق به بعد ؛ وكل تصديق فيكون مع تصور ، ولا ينعكس . والتصور في مثل هذا المعنى يفيدك أن يحدث في الذهن صورة هذا التأليف ، وما يؤلف منه كالبياض والعرض . والتصديق هو أن يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقة لها ، والتكذيب يخالف ذلك . كذلك الشئ يُجهل من وجهين : أحدهما من جهة التصور ، والثاني من جهة التصديق ؛ فيكون كل واحد منهما لا يحصل معلوماً إلا بالكسب ، ويكون كسب كل واحد منهما

(١-٢) وكان هذا الاكتساب : ساقطة من م (٢) مكسب : ما به يكسب س ؛ ما يكسب ع ؛ مكتسب ن ، س ؛ ما به يكتسب هاشم ه (٤) أى : ساقطة من ع ، س (٥) حتى : ساقطة من م || المعلومات : المقولات م (١١) عرض : ساقطة من د (١٢) أنه : وأما ع || فأما : وأما س ، ع ، ن ، ه (١٣) ولكك : لكك م (١٤) وكل : فكل ه || فيكون : يكون ه || مع : معه ه || مثل : ساقطة من ه (١٥) منه : منها عا (١٧) مطابقة : متابعة ه (١٩) واحد : ساقطة من س .

بمعلوم سابق متقدم ، و بهيئة وصفة تكون لذلك المعلوم ، لأجلها ينتقل الذهن من العلم بها إلى العلم بالمجهول . فهناك شئ من شأنه أن يفيد العلم بالمجهول تصوُّره ، وشئ من شأنه أن يفيد العلم بالمجهول تصديقُّه . ولم تجر العادة بأن يُفرض للمعنى الجامع — من حيث علمه يفيد علم تصور شئ — اسم جامع ، أو لم يبلغنا ، لأنَّ منه حدًّا ، ومنه رسماً ، ومنه مثالا ، ومنه علامة ، ومنه اسماً ، على ما سيتضح لك ، وليس لما يشترك فيه اسم عام جامع . وأما الشئ الذى يترتب أولاً معلوماً ، ثم يُعلم به غيره على سبيل التصديق ، فإنَّ ذلك الشئ يسمى — كيف كان — حجة ، فمنه قياس ، ومنه استقراء ، ومنه تمثيل ، ومنه أشياء أخرى .

فناية علم المنطق أن يفيد الذهن معرفة هذين الشيئين فقط ، وهو أن يعرف الإنسان أنه كيف يجب أن يكون القول الموقَّع للتصور ، حتى يكون معرفاً حقيقة ذات الشئ ، وكيف يكون ، حتى يكون دالاً عليه ، وإن لم يتوصل به إلى حقيقة ذاته ، وكيف يكون فاسداً ، مُخيِّلاً أنه يفعل ذلك ، ولا يكون يفعل ذلك ، ولم يكن كذلك ، وما الفصول التى بينها ، وأيضاً أن يعرف الإنسان أنه كيف يكون القول الموقَّع للتصديق ، حتى يكون موقفاً تصديقاً يقينياً بالحقيقة لا يصح انتقاضه ، وكيف يكون حتى يكون موقفاً تصديقاً يقارب اليقين ، وكيف يكون بحيث يُظن به أنه على إحدى الصورتين ، ولا يكون كذلك ، بل يكون باطلاً فاسداً ، وكيف يكون حتى يوقع عليه ظن وميل نفس وقناعة من غير تصديق جزم ، وكيف يكون القول حتى يُؤثِّر فى النفس ما يؤثِّره التصديق

(١) بمعلوم : إلا بمعلوم د (٤) يفرض : يعرض د | علم : ساقطة من س (٥) لأن :

إلا أن د (٦) على : وعلى ع ، ن | ما : ساقطة من م | جامع : ساقطة من ب ، د ، ع ،

م ، ن ، د (٧) الشئ : ساقطة من ع (١٣) تخيلاً : محلام (١٣ — ١٤) ولا يكون ...

ذلك : ساقطة من د (١٤) يكون : ساقطة من هـ ؛ يكن : م ، ي (١٧) كذلك : ساقطة

من س (١٨) ظن : ظن به ع ، م ، د

والتكذيب من إقدام وامتناع ، وانبساط وانقباض ، لا من حيث يوقع تصديقا ، بل من حيث يتخيل ، فكثير من الخيالات يفعل في هذا الباب فعل التصديق ؛ فإنك إذا قلت للعسل إنه مرةً مقيثة ، نفرت الطبيعة عن تناوله مع تكذيب لذلك ألبته ، كما تنفر لو كان هناك تصديق ، أو شبيه به قريب منه ، وما الفصول بينها ؟ ولم كانت كذلك ؟ وهذه الصناعة يحتاج متعلمها القاصد فيها قصص هذين الغرضين إلى مقدمات منها يتوصل إلى معرفة الغرضين ؛ وهذه الصناعة هي المنطق .

وقد يتفق الإنسان أن ينبعث في غريزته حدٌ موقَّع للتصور ، وحجةٌ موقعة للتصديق ، إلا أن ذلك يكون شيئا غير صناعي ، ولا يؤمن غلطه في غيره ؛ فإنه لو كانت الغريزة والقريحة في ذلك مما يكفينا طلب الصناعة ، كما في كثير من الأمور ، لكان لا يعرض من الاختلاف والتناقض في المذاهب ما عرض ، ولكان الإنسان الواحد لا يناقض نفسه وقتا بعد وقت إذا اعتمد قريحته ؛ بل الفطرة الإنسانية غير كافية في ذلك ما لم تكتسب الصناعة ، كما أنها غير كافية في كثير من الأعمال الأخر ، وإن كان يقع له في بعضها إصابةٌ كَرَمِيَّةٌ من غير رام . وليس أيضا إذا حصص له الصناعة بالمبلغ الذي الإنسان أن يحصل له منها كانت كافية من كل وجه ، حتى لا يغلط ألبته ؛ إذ الصناعة قد يذهب عنها ويقع العدول عن استعمالها في كثير من الأحوال ، لا أن الصناعة في نفسها غير ضابطة ، وغير صادقة عن الغلط ، لكنه يعرض هنالك أمور ؛ أحدها من جهة أن يكون الصانع لم يستوف الصناعة بكاملها ؛ والثاني أن يكون

(٢) فكثير من : فكثير من هذه د (٣) تعمل : في العسل ي (٤) تنفر : - الطبيعة دا
(٥) الفصول : - التي ع ولم : ولم م (٦) فيها : منها عا (١٠) في ذلك :
سافطة من د ! طاب الصناعة : سافطة من ع (١١) الأمور : الأحوال ي (١٥) أيضا :
سافطة من د (١٦) إذ : إذام (١٧) لأن : لأن ع ؛ إلا أن عا - م (١٨) لكنه :
- قد ع عا ، هـ ي (١٩) أن يكون الصانع لم يستوف : أن الصانع لا يكون قد استوفى
د ، دا ، ع ، عا ، هـ ، هـ ي ؛ أن الصانع لم يستوف ب ؛ والثاني أن : والثاني أنه عا ، ن ، هـ ، هـ
والثاني أن قد ن

قد استوفاهما ، لكنه في بعض المواضع أهملها ، واكتفى بالقريحة ؛ والثالث أنه قد يعرض له كثيرا أن يعجز عن استعمالها ، أو يذهب عنها . على أنه وإن كان كذلك ، فإنَّ صاحب العلم ، إذا كان صاحب الصناعة واستعملها ، لم يكن ما يقع له من السهو مثل ما يقع لعادتها ؛ ومع ذلك فإنه إذا عاود فعلا من أفعال صناعته مرارا كثيرة تمكن من تدارك إهمال ، إن كان وقع منه فيه ؛ لأن صاحب الصناعة ، إذا أفسد عمله مرة أو مرارا ، تمكن من الاستصلاح ، إلا أن يكون متناهيا في البلادة ؛ فإذا كان كذلك فلا يقع له السهو في مهمات صناعته التي تعينه المعاودة فيها ، وإن وقع له سهو في نوافلها . وللإنسان في معتقداته أمور مهمة جدا ، وأمور تليها في الاهتمام . فصاحب صناعة المنطق يتأتى له أن يجتهد في تأكيد الأمر في تلك المهمات بمراجعات عرض عمله على قانونه . والمراجعات الصناعية فقد يبلغ بها أمان من الغلط ، كمن يجمع تفاصيل حساب واحد مرارا للاستظهار ، فتزول عنه الشبهة في عقد الجملة .

فهذه الصناعة لا بد منها في استكمال الإنسان الذي لم يؤيد بخاصية تكفيه الكسب . ونسبة هذه الصناعة إلى الروية الباطنة التي تسمى النطق الداخلي ، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق الخارجي ، وكنسبة العروض إلى الشعر ؛ لكن العروض ليس ينفع كثيرا في قرض الشعر ، بل الذوق السليم يغني عنه ، والنحو العربي قد تغنى عنه أيضا الفطرة البدوية ، وأما هذه الصناعة فلا غنى عنها للإنسان المكتسب للعلم بالنظر والروية ، إلا أن يكون إنسانا مؤيدا من عند الله ، فتكون نسبته إلى المروين نسبة البدوي إلى المتعربين .

(٢ — ٣) على أنه ... كذلك : ساقطة من ي (٥) صناعته : صناعة م (٦) أفسد : فسد من || مرارا : كثيرا ع (٨) نوافلها : نوافله د ، داء ، س ، ع ، عاء ، م ، ن ، د (٩) الاهتمام : الأهم م (١٠) عرض : عرض د (١١) فقد : قد ن || أمان من : أمان ع (١٢) الصناعة : صناعة م (١٦) العروض : ساقطة من م (١٧) قد تغنى عنه : قد تغنى بس

[الفصل الرابع]

(د) فصل في موضوع المنطق

- ليس يمكن أن ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد إلى تصديق شيء ؛ فإن ذلك
 المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكماً واحداً في إيقاع ذلك التصديق ؛ فإنه إن كان
 التصديق يقع ، سواء فرض المعنى موجوداً أو معدوماً ، فليس للمعنى مدخل
 في إيقاع التصديق بوجه ؛ لأن موقع التصديق هو علة التصديق ، وليس
 يجوز أن يكون شيء علةً لشيء في حالتي عدمه ووجوده . فإذا لم يقع بالمفرد
 كفاية من غير تحصيل وجوده ، أو عدمه في ذاته ، أو في حاله ،
 لم يكن مؤدياً إلى التصديق بغيره ؛ وإذا قرنت بالمعنى وجوداً أو عدماً
 فقد أضفت إليه معنى آخر . وأما التصور فإنه كثيراً ما يقع بمعنى مفرد ، وذلك
 كما سيتضح لك في موضعه ، وذلك في قليل من الأشياء ؛ ومع ذلك فهو في أكثر
 الأمر ناقص رديء ؛ بل الموقع للتصور في أكثر الأشياء معان مؤلفة ، وكل
 تأليف فإنما يؤلف من أمور كثيرة ، وكل أشياء كثيرة ففيها أشياء واحدة ،
 ففي كل تأليف أشياء واحدة . والواحد في كل مركب هو الذي يسمى
 بسيطاً ؛ ولما كان الشيء المؤلف من عدة أشياء يستحيل أن تعرف طبيعته
 مع الجهل ببساطته ، فبالحرى أن يكون العلم بالمفردات قبل العلم بالمؤلفات .
 والعلم بالمفردات يكون على وجهين : لأنه إما أن يكون علماً بها ، من حيث هي
 مستعدة لأن يؤلف منها التأليف المذكور ، وإما أن يكون علماً بها ، من حيث

(٣) شيء ، : شيء . عا

(٦) موقع : ما يقع د ، د ا ، ع ، م . ن || علة التصديق : علة للتصديق ع .

(٧) فإذا : فإذا س (٩) لم : فلم س

(١٤) كل : ذلك د ، ن ؛ ساقطة من ب || مركب : شيء مركب ه || هو : فهو س

(١٥) تعرف : - من س (١٦) ببساطته : ساقطة من ن

(١٧) لأنه : ساقطة من د ، ع ، ع ا ، م ، ن ، د ، ن

هى طبائع وأمور يعرض لها ذلك المعنى . ومثال هذا أن البيت الذى يؤلف من خشب وغيره يحتاج مؤلفه إلى أن يعرف بسائط البيت من الخشب واللبن والطين ؛ لكن للخشب واللبن والطين أحوالا بسببها تصلح للبيت وللتأليف ، وأحوالا أخرى خارجة من ذلك . فأما أن الخشب هو من جوهري فيه نفس نباتية ، وأن طبيعته حارة أو باردة ، أو أن قياسه من الموجودات قياس كذا ، فهذا لا يحتاج إليه باني البيت أن يعلمه ؛ وأما أن الخشب صلب ورخو ، وصحيح ومتسوس ، وغير ذلك ، فإنه مما يحتاج باني البيت إلى أن يعلمه . وكذلك صناعة المنطق فإنها ليست تنظر في مفردات هذه الأمور ، من حيث هى على أحد نحوى الوجود الذى فى الأعيان والذى فى الأذهان ، ولا أيضا فى ماهيات الأشياء ، من حيث هى ماهيات ، بل من حيث هى محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات ، وغير ذلك مما إنما يعرض لهذه المعانى من جهة ما قلناه فيما سلف .

وأما النظر فى الألفاظ فهو أمر تدعو إليه الضرورة ، وليس للمنطق — من حيث هو منطق — شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاوره . ولو أمكن أن يتعلم المنطق بفكرة ساذجة ، إنما تلاحظ فيها المعانى وحدها ، لكن ذلك كافيا ؛ ولو أمكن أن يطالع المحاور فيه على ما فى نفسه بخيالة أخرى ، لكن يغنى عن اللفظ ألبته . ولكن لما كانت الضرورة تدعو إلى استعمال الألفاظ ، وخصوصا ومن المتعذر على الروية أن ترتب المعانى من غير أن تتخيل معها ألفاظها ، بل تكاد تكون الروية مناجاة من الإنسان ذهنه بألفاظ متخيلة ، لزم أن تكون للألفاظ أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال ما يطابقها فى النفس

(٢) وغيره : ساقطة من عا (٣) وللتأليف : والتأليف ن ، ه ، ي
 (٥) أو أن : أو عا ، م ، ن (٦) باني البيت : ساقطة من عا || البيت : + إلى ي
 (٧) إلى : ساقطة من ن || وكذلك : فكذلك : س ، ه ، ي (٨) فإنها ليست : ليس ه ||
 من : ومن م (٩) الوجود : الموجود د (١١) وموضوعات : وموضوعات د
 (١٥) تلاحظ : تلاحظ س || ذلك : ساقطة من س

من المعاني حتى يصير لها أحكام لولا الألفاظ لم تكن ، فاضطرت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا في أحوال الألفاظ ، ولولا ما قلناه لما احتاجت أيضا إلى أن يكون لها هذا الجزء . ومع هذه الضرورة ، فإنَّ الكلام على الألفاظ المطابقة لمعانيها كالكلام على معانيها ، إلا أن وضع الألفاظ أحسن عملا .

- وأما فيما سوى ذلك ، فلا خير في قول من يقول إنَّ المنطق موضوعه ٥ النظر في الألفاظ ، من حيث تدل على المعاني ، وإنَّ المنطق إنما صناعته أن يتكلم على الألفاظ ، من حيث تدل على المعاني ، بل يجب أن يتصور أن الأمر على النحو الذي ذكرناه . وإنما تبدل في هذا من تبدل ، وتشوش من تشوش ، بسبب أنهم لم يحصلوا بالحقيقة موضوع المنطق ، والصنف من الموجودات الذي يختص به ، إذ وجدوا الموجود على نحوين : ١٠ وجود الأشياء من خارج ، ووجودها في الذهن ، بفعلوا النظر في الوجود الذي من خارج لصناعة أو صناعات فلسفية ، والنظر في الوجود الذي في الذهن وأنه كيف يتصور فيه لصناعة أو جزء صناعة ، ولم يفصلوا ففعلوا أن الأمور التي في الذهن إما أمور تُصوّر في الذهن مستفادة من خارج ، وإما أمور تُعرّض لها ، من حيث هي في الذهن لا يُحاذى بها أمر من خارج . فتكون ١٥ معرفة هذين الأمرين لصناعة ، ثم يصير أحدهما هذين الأمرين موضوعا لصناعة المنطق من جهة عَرَضٍ يعرض له . وأما أي هذين الأمرين ذلك ، فهو القسم الثاني ؛ وأما أي عارض يعرض ، فهو أنه يصير موصلا إلى أن تحصل في النفس

- (١) أحكام : الأحكام س (٣) ومع : مع م - ن (٤) كالكلام على معاني : ساقطة من س || أحسن : ليس ب (٥) فيما : في ن (٦) وإن : فإن د (٨) يتصور أن : يتصور د ع ، عا م - ن ه || في هذا : ساقطة من س (١٠) إذ : إذاب س ع ، عا ن || الموجود : الوجود د ه (١١) الأشياء : للأشياء ه || ووجودها : ووجود لها م ن ه (١٢) والنظر... في الذهن : والنظر من حيث هي في الذهن عا (١٣) وأنه : وأنها عا فإنه م (١٤) خارج : الخارج م (١٥) لها : + أعراض ع || بها : ساقطة من د (١٦) لصناعة : - وهي علم النفس د (١٨) يعرض : + له م

صورة أخرى عقلية لم تكن ، أو نافعاً في ذلك الوصول ، أو ما يعاوق ذلك الوصول .

فلمّا لم يُمَيِّزْ هُؤُلاءِ بالحقيقة موضوعَ صناعة المنطق ، ولا الجهة التي بها هي موضوعه ، تتعمقوا وتبلدوا ، وأنت ستعلم بعد هذا ، بوجهٍ أشدّ شرحاً ، أنَّ لكل صناعة نظرية موضوعاً ، وأنها إنما تبحث عن أعراضه وأحواله ، وتعلم أنَّ النظرَ في ذات الموضوع قد يكون في صناعة ، والنظرَ في عوارضه يكون من صناعة أخرى . فهكذا يجب أن تعلم من حال المنطق .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل في تعريف اللفظ المفرد والمؤلف

وتعريف الكلي والجزئي ، والذاتي والعرضي ،
والذي يقال في جواب ما هو والذي لا يقال

وإذا لا بد لنا في التعليم والتعلم من الألفاظ ، فإنّا نقول : إنَّ اللفظ إمّا مفرد وإمّا مركب . والمركب هو الذي قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالةً بالذات ، مثل قولنا : الإنسان كاتب ، من قولنا : الإنسان كاتب ؛ فإنَّ لفظة الإنسان منه تدل على معنى ، ولفظة كاتب أيضاً تدل على معنى ، وكل واحد منهما جزء قولنا : الإنسان كاتب ، ومعناه جزء المعنى المقصود من قولنا : الإنسان كاتب ، دلالةً مقصودةً في اللفظ ، ليس كما نقول :

(١-٢) أو ما . . . الوصول : ساقطة من ع (١) الوصول : التوصل عا || أو ما يعاوق : أى مانعاً يعوق في هامش ب || أو ما : أو مانعاً ما م
(٣) ولا الجهة : راجعة عا (٤) موضوعة : مصنوعة د
(١٠) الذاتي : ساقطة من س (١٢) وإذا لا بد لنا : إذا بدلنا س
(١٣) قد : ساقطة من م || معنى هو : + من م (١٥) فإن : بل ع .

حيوان ، فيُظَنُّ أَنَّ الحى منه مثلاً دال إما على جملة المعنى ، وإما على بعض منه ، لو كان من غير أن كان يقصد فى إطلاق لفظة الحيوان أن يدل الحى منه تلك الدلالة .

- وأما المفرد فهو الذى لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به دلالةً بالذات ، مثل قولنا "الإنسان" ، فإن "الإن" و "السان" لا يدلان على جزأين من معنى الإنسان ، منهما يأتلف معنى الإنسان . ولا يُلتَفَتُ فى هذه الصناعة إلى التركيب الذى يكون بحسب المسموع ، إذا كان لا يدل جزء منه على جزء من المعنى ، كقولنا : عبد شمس ، إذا أريد به اسم لقب ولم يُرد عبد للشمس . وهذا وأمثاله لا يعد فى الألفاظ المؤلفة ، بل فى المفردة . والموجود فى التعليم الأقدم من رسم الألفاظ المفردة أنها هى التى لا تدل أجزاؤها على شيء . واستنقص فوريق من أهل النظر هذا الرسم ، وأوجب أنه يجب أن يزداد فيه : أنها التى لا تدل أجزاؤها على شيء من معنى الكل ، إذ قد تدل أجزاء الألفاظ المفردة على معان ، لكنها لا تكون أجزاء معانى الجملة . وأنا أرى أن هذا الاستنقص من مستنقصه سهو ، وأن هذه الزيادة غير محتاج إليها للتصحيح بل للتفهيم . وذلك أن اللفظ بنفسه لا يدل ألبته ، ولولا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه ، بل إنما يدل بإرادة اللفظ ، فكما أن اللفظ يطلقه دالاً على معنى ، كالعين على ينبوع الماء ، فيكون ذلك دلالة ، ثم يطلقه دالاً على معنى آخر ، كالعين على الدينار ، فيكون ذلك دلالة . كذلك إذا أخلاه فى إطلاقه عن الدلالة بقى غير دال ، وعند كثير من أهل النظر غير
- (٢) كان : ساقطة من ن (٥) لا : ساقطة من ن (٧) جزء منه : ساقطة من م
 (٨) لقب : ولقب م || يرد : + به ع ، عا - ي (٩) فى الألفاظ : من الألفاظ
 ع م ع - ي || فى المفردة : من المفردة م (١٠) من : فى عا (١١) شئ : + أصلا ن
 (١٣) أجزاء معانى : لأجزاء معنى ن (١٥) أن : لأن ع || يدل : + على معنى ن
 (١٦) يجاوزه : يجاوزه ع - ي || أن اللفظ : أن اللفظ ع (١٧) كالعين على :
 كالعين م (١٨) كذلك : وكذلك ب ؛ فكذلك ع ، ن (١٩) دال : ذلك م

لفظ ، فإن الحرف والصوت — فيما أظن — لا يكون ، بحسب التعارف عند كثير من المنطقيين : لفظاً ، أو يشتمل على دلالة . وإذا كان ذلك كذلك ، فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد أن يدل بجزئه على جزء من معنى الكل ، ولا أيضاً يريد أن يدل بجزئه على معنى آخر من شأنه أن يدل به عليه . وقد انعقد الاصطلاح على ذلك . فلا يكون جزؤه ألبتة دالاً على شيء — حين هو جزؤه — بالفعل ، اللهم إلا بالقوة ، حين نجد الإضافة المشار إليها ، وهي مقارنة لإرادة القائل دلالة به . وبالجمله فإنه إن دَلَّ ، فإنما يدل ، لا حين ما يكون جزءاً من اللفظ المفرد . بل إذا كان لفظاً قائماً بنفسه ، فأما وهو جزء فلا يدل على معنى ألبتة .

واللفظ إما مفرد وإما مركب ، وقد عُلِمَ أنَّ النظر في المفرد قبل النظر في المركب . ثم اللفظ المفرد إما أن يكون معناه الواحد الذي يدل عليه لا يمتنع في الذهن ، من حيث تصوره ، اشتراك الكثرة فيه على السوية ، بأن يقال لكل واحد منهم إنه هو ، اشتراكاً على درجة واحدة ، مثل قولنا : الإنسان ؛ فإنَّ له معنى في النفس ، وذلك المعنى مطابق لزيد ولعمرو ولخالد على وجه واحد ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم إنسان . ولفظة الكرة المحيطة بذى عشرين قاعدة مثلثات ، بل لفظ الشمس والقمر ، وغير ذلك ، كل منها يدل على معنى لا يمتنع تصوره في الذهن من اشتراك كثره فيه ، وإن لم يوجد مثلاً بالفعل ، كالكرة المذكورة ، أو كان يمتنع ذلك بسبب خارج عن مفهوم اللفظ نفسه كالشمس . وإما أن يكون معناه بحيث يمتنع في الذهن إيقاع الشركة فيه ، أعنى

(٣) ولا : فلا د . (٦) به : بهاس ، ع ، ما ، م ، ن ، د ، ي (٧) لا : ساقطة في د

(٩) واللفظ : فاللفظ : (١١) تصور : يتصوره (١٣) وذلك : ذلك ع

(١٤) الكرة : الكثرة س (١٥) لفظ : لفظه ع ، م ، ي || كل : + واحد

ع ، ي || منها : منها || يمتنع : يمتنع س ، ع ، م ، ي

(١٧) أو : وإن ع | نفسه : بنفسه س (١٨) معناه : + الواحد ع ، ع ، ي

- في المحصل الواحد المقصود به ، كقولنا زيد ، فإنَّ لفظ زيد ، وإنَّ
 كان قد يشترك فيه كثيرون ، فإنَّما يشتركون من حيث المسموع ؛ وأما معناه
 الواحد فيستحيل أن يجعل واحد منه مشتركا فيه ؛ فإنَّ الواحد من معانيه
 هو ذات المشار إليه ، وذات هذا المشار إليه يمتنع في الذهن أن يجعل لغيره ،
 اللهم إلا أن لا يراد بزيد ألْبَتَّة ذاته ، بل صفة من صفاته المشتركة فيها . وهذا
 القسم ، وإن لم تمتنع الشركة في مسموعه ، فقد يمتنع أن يوجد في المعنى الواحد
 من المدلول به عليه شركة . فالقسم الأول يسمى كليا ، والثاني يسمى جزئيا .
 وأنت تعلم أنَّ من الألفاظ ما هو على سبيل القسم الأول ، ومن المعاني
 ما هو على سبيل معنى القسم الأول ، وهو المعنى الذي المفهوم منه في النفس
 لا تمتنع نسبته إلى أشياء كثيرة تطابقها نسبة متساكة . ولا عليك — من حيث أنت
 منطقي — أنه كيف تكون هذه النسبة ، وهل لهذا المعنى — من حيث هو واحد
 مشترك فيه — وجود في ذوات الأمور التي جعلت لها شركة فيه ؛ وبالجمله وجود
 مفارق وخارج غير الذي في ذهنك أو كيف حصوله في الذهن ؛ فإنَّ النظر
 في هذه لصناعة أخرى أو لصناعتين . فقد علمت أنَّ اللفظ إما أن يكون مفردا ،
 وإما أن يكون مؤلفا ؛ وأنَّ المفرد إما أن يكون كليا ، وإما أن يكون جزئيا .
 وقد علمت أنَّنا أوجبنا تأخير النظر في المركب .

واعلم أيضا أننا لا نستغل بالنظر في الألفاظ الجزئية ومعانيها ، فإنَّها غير متناهية
 فتحصر ، ولا — لو كانت متناهية — كان علمنا بها — من حيث هي جزئية —

(٢) فيه : فيها ع (٥) لا : ساقطة من د ، س : وهذا : فهذا س . ع : ن

(٦) الواحد : ساقطة من س (٧) يسمى جزئيا : جزئيا م

(٨) من : في د ، ع : م (١٠) تمتنع : يمع د ، س : م (١٢) فيه : + له ع

(١٣) وخارج : خارج د ، ع : م الغير : عن د ، ع (١٧) واعلم : لما علم م . س

يفيدنا كمالاً حِكْمياً ، أو يبلغنا غاية حِكْمِيَّة ، كما تعلم هذا في موضع العلم به ،
بل الذى يهمنى النظر في مثله ، هو معرفة اللفظ الكلى .

وأنت تعلم أنَّ اللفظ الكلى إنما يصير كلياً ، بأنَّ له نسبةً ما ، إما بالوجود ،
وإما بصحة التوهم ، إلى جزئيات يُحمل عليها .

٥ والحمل على وجهين : حمل مواطأة ، كقولك : زيد إنسان ؛ فإنَّ الإنسان
محمول على زيد بالحقيقة والمواطأة ؛ وحمل اشتقاق ، كمال البياض بالقياس
إلى الإنسان ؛ فإنه يقال : إنَّ الإنسان أبيض أو ذو بياض ، ولا يقال : إنه
بياض ، وإنَّ اتفق أنَّ قيل : جسم أبيض ، ولون أبيض ، فلا يُحمَل حَمَلُ المحمول
على الموضوع ؛ وإنما غرضنا هنا مما يحمل هو ما كان على سبيل المواطأة .

١٠ فلنذكر أقسام الكلى الذى إنما ينسب إلى جزئيات مواطأة عليها ، ويعطىها
الاسم والحد ، لكنه قد تضطربنا إصابتنا لبعض الأغراض أنَّ لا نسلك
المعتاد من الطرق في قسمة هذه الألفاظ في أول الأمر ، بل نعود إليه ثانياً .
فنقول : إنَّ لكل شيء ماهيةً هو بها ما هو ، وهى حقيقته ، بل هى ذاته .
وذا كل شيء واحد ربما كان معنى واحداً مطلقاً ليس يصير هو ما هو بهمان
كثيرة ، إذا التأمَّت يحصل منها ذات للشيء واحدة . وقلمما تجد لهذا من
١٥ الظواهرات مثالا ، فيجب أن يُسَلَّم وجوده . وربما كان واحداً ليس

- (١) يفيدنا : يفيد ن || حِكْمِيَّة : ساقطة من عا
(٢) بل : ساقطة من م || النظر في مثله : ساقطة من م || في مثله : فيه د ، هـ
(٣) بأن : + كان س ، ع (٤) عليها : عليه م
(٥) كقولك : كقولنا ع ، ي (٦) بالحقيقة : ساقطة من س || والمواطأة :
وبالمواطأة م || بالقياس : بالنسبة س (٨) وإن : وإنه م || يحمل : +
في مثله ع ، ي || حمل : حذب ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || المحمول : + في مثله : د ، دا ، ن ، هـ
(١٠) عليها : عليه ع (١٢) الطرق : الطريق ع ، ي (١٣) هى : ساقطة من ن
(١٤) ربما : وربما م ، ن ، ي ، فربما ع (١٥) للشيء واحدة : الشيء م ؛ كشيء ع
|| لهذا : لها ع ، ي (١٦) وربما : وإنما س

- بمطلق ، بل تلتم حقيقة وجوده من أمور ومعان إذا التأمت حصل منها ماهية الشيء ، مثال ذلك الإنسان ، فإنه يحتاج أن يكون جوهرًا ، ويكون له امتداد في أبعاد تفرض فيه طولًا وعرضًا وعمقًا ، وأن يكون مع ذلك ذا نفس ، وأن تكون نفسه نفسًا يغتذى بها ويحس ويتحرك بالإرادة ، ومع ذلك يكون بحيث يصلح أن يتفهم المعقولات ، ويتعلم صناعات ويعلمها — إن لم يكن عائق من خارج — لا من جملة الإنسانية ؛ فإذا التأم جميع هذا حصل من جملتها ذات واحدة هي ذات الإنسان . ثم تخالطه معان وأسباب أخرى ، يتحصل بها واحدٌ واحدٌ من الأشخاص الإنسانية ، ويتميز بها شخصٌ عن شخصٍ ، مثل أن يكون هذا قصيرا وذاك طويلًا ، وهذا أبيض وذاك أسود . ولا يكون شيء من هذه بحيث لو لم يكن موجودا لذات الشخص ، وكان بدله غيره ، لزم منه أن يفسد لأجله ؛ بل هذه أمور تتبع وتلزم . وإنما تكون حقيقة وجوده بالإنسانية ، فتكون ماهية كل شخص هي بإنسانيته ، لكن إنيتة الشخصية تتحصل من كيفية وكمية وغير ذلك . وقد يكون أيضا له من الأوصاف أو صفات أخرى غير الإنسانية ، يشترك فيها الناس مع الإنسانية ، بل تكون بالحقيقة أوصافا للإنسان العام مثل كونه ناطقا ، أى ذا نفس ناطقة ، ومثل كونه ضاحكا بالطبع . لكن كونه ناطقا أمر هو أحد الأمور التي لما التأمت ، اجتمع من جملتها الإنسان ، وكونه ضاحكا بالطبع هو أمر ، لما التأمت الإنسانية بما التأمت منه ، لم يكن بد من عروضه لازما ؛ فإن الشيء إذا صار إنسانا
- ١٠
- ١٥

- (١) تلتم : تلتم || إذا : وإذاى || حصل : يحصل س (٤) بالإرادة : مع الإرادة ع ، ع ، م ، م ، م (٥) ويتعلم : ويعلم ع ، م || ويعلمها : ويعلمها م ؛ أو يعملها ع ؛ أو يعملها م ؛ وفى هامش : يعملها
- (٨) ويتميز : يتميز د ، م ، ن ؛ يتميز ع || عن : من د (٩) وذاك : وذلك م
- (١٢) بالإنسانية : الإنسانية ع ، م (١٤) يشترك . . . الإنسانية : ساقطة من س || مع : ومع م (١٥) مثل كونه : ككونه نج ، ع ، م ، م ، م (١٧) وكونه : فكونه م || بالطبع : ساقطة من ع || لما : ساقطة من د

بمقارنة النفس الناطقة لمادته ، أعرض للتعجب الموجب في مادته هيئته الضحك ، كما أعرض لأمر آخر : من الخجل والبكاء والحسد والاستعداد للكتابة وقبول العلم ، ليس واحد منها لما حصل ، أعرض الشيء لحصول النفس الناطقة له ، فيكون حصول النفس الناطقة إذن سابقا لها ، ويتم به حصول الإنسانية ، وتكون هذه لوازم بعدها ، إذا استثبتت الإنسانية لم يكن بد منها .

فقد لاح لك من هذا أن هاهنا ذاتا حقيقية للشيء ، وأن له أوصافا بعضها تلتئم منه ومن غيره حقيقة الشيء ، وبعضها عوارض لا تلزم ذاته لزوما في وجوده ، وبعضها عوارض لازمة له في وجوده . فما كان من الألفاظ الكلية يدل على حقيقة ذات شيء أو أشياء ، فذلك هو الدال على الماهية ، وما لم يكن كذلك فلا يكون دالا على الماهية ، فإن دل على الأمور التي لا بد من أن تكون متقدمة في الوجود على ذات الشيء ، حتى يكون بالتأنيها يحصل ذات الشيء ، ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشيء ، ولا اللفظ الدال عليه يدل على حقيقة ذات الشيء بكاملها ، بل على جزء منه ، فذلك ينبغي أن يقال له اللفظ الذاتي الغير الدال على الماهية . وأما ما يدل على صفة هي خارجة عن الأمرين ، لازمة كانت أو غير لازمة ، فإنه يقال له لفظ عرضي ، ولمعناه معنى عرضي .

ثم هاهنا موضع نظر : أنه هل يجب أن يكون معنى اللفظ الذاتي مشتقلا على معنى اللفظ الدال على الماهية اشتقال العام على الخاص

- (١) أعرض : اعترض (٢) أعرض : اعترض
(٤) له : ساقطة من ن (٥) هذه : لهذه م || بعدها : بعده ع ، م ، ن
(٨) لا : ساقطة من ع ، م ، ه || لا تلزم ذاته لزوما : غير لازمة له ن || لزوما : ساقطة من م
(٩) عوارض : + غير ع ، م ، ي (١٤) بكاملها : بكامله ع
(١٦) فإنه : فإنها ع ، م ، ي || له : ابتداء نحر في نسخة ع لغاية ص ٥٤ سطر ٣
|| لمعناه : لمعناها م (١٨) هل : ساقطة من م

أو لا يكون ؟ فإن قولنا : لفظ ذاتي ، يدل على لفظ لمعناه نسبة إلى ذات الشيء ، ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوباً إلى ذات الشيء ، وإنما ينسب إلى الشيء ما ليس هو . فلهذا بالحرى أن يظن أن لفظ الذاتي إنما الأول به أن يشتمل على المعاني التي تقوم الماهية ، ولا يكون اللفظ الدال على الماهية ذاتياً ، فلا يكون الإنسان ذاتياً للإنسان ، لكن الحيوان والناطق ٥ يكونان ذاتيين للإنسان . فإن لم يجعل الإنسان ذاتياً للإنسان ، بما هو إنسان ، بل لشخص شخص ، لم يخل إما أن تكون نسبته بالذاتية إلى حقيقة ماهية الشخص ، وذلك هو الإنسان أيضاً ؛ وإما أن تكون نسبته بها إلى الجملة التي بها يتشخص ، فيكون ليس هو بكماله ، بل هو جزء مما هو منه ، من حيث هو جملة . فحينئذ يعرض أن لا يكون الحيوان الناطق والإنسان وما ١٠ يجري مجراها ذاتياً لشخص شخص فقط ، بل الأمور العرضية أيضاً ، مثل لونه ، وكونه قصيراً ، وكونه ابن فلان ، وما يجري هذا المجرى قد تكون ذاتية ، لأنها أجزاء مقومة للجملة . فحينئذ لا يكون للإنسان ، من حيث هو ذاتي للشخص ، إلا ما لهذه .

فهذه الأفكار تدعو إلى أن لا يكون الذاتي مستملاً على المقول في جواب ما هو ؛ ١٥ لكن قولنا ذاتي ، وإن كان بحسب قانون اللغة يدل على هذا المعنى النسبي ، فإنه بحسب اصطلاح وقع بين المنطقيين يدل على معنى آخر . وذلك لأن اللفظ الكلي ، إذا دل على معنى - نسبته إلى الجزئيات التي تعرض لمعناه نسبةً يجب ، إذا توهمت غير موجودة ، أن لا يكون ذات ذلك الشيء من الجزئيات موجوداً ، لا أن ذات

(١) لفظ : ساقطة من م || ذاتي : + أي ن || على لفظ : على أن س

(٢) ولا : فلا : م ، ن ، د (٦) الإنسان : ساقطة من ي

(٧) بالذاتية : ساقطة من م (٨) نسبته : + تستدعي (١١) مجراها : مجراها د

(١٢) وكونه : أو كونه عا (١٤) للشخص : الشخص د ، م (١٥) إلى : ساقطة من س

(١٦) قولنا : ساقطة من د (١٧) وقع بين : ساقطة من د ، م ، ن ، ي

ذلك الشيء يجب أن يكون يرفع أولا ، حتى يصح توهم رفع هذا ، بل لأن رفع هذا موجب رفع ذلك الشيء ، سواء كان لأن هذا المرفوع هو حقيقة ذاته ، أو كان هذا المرفوع مما تحتاج إليه حقيقة ذاته ليتقوم — فإنه يقال له ذاتي . فإن لم يكن هكذا — وكان يصح في الوجود أو في التوهم أن يكون الشيء الموصوف به حاصلًا مع رفعه ، أو كان لا يصح في الوجود ، ولكن ليس رفعه سبب رفعه ، بل إنما لا يصح ذلك في الوجود لأن رفعه لا يصح إلا أن يكون ذلك ، ارتفع أولا في نفسه ، حتى يكون رفعه بالجملة ليس سبب رفعه — فهو عرضي . فأما المرتفع في الوجود فكالتقيام والقعود ، وذلك مما يسرع رفعه ، وكالشباب فإنه يبطئ رفعه ، وكفضب الحليم فإنه يسهل إزالته ، وكالحلق فإنه يصعب إزالته . وأما المرتفع في الوهم دون الوجود فكسواد الحبشي . وأما الذي لا يرتفع ، ولا يرفع رفع السبب ، فككون الإنسان بطبعه معرضا للتعجب والضحك ، وهو كونه ضحكا بالطبع ، فإنه لا يجوز أن يرفع عن الإنسان في الوجود ، فإن توهم مرفوعا ، فإن الإنسانية تكون مرفوعة ، لا أن رفع الأعراض بالطبع لهذا المعنى هو سبب رفع الإنسانية ، بل لأنه لا يتأتى أن يرفع ، إلا أن تكون الإنسانية أولا مرفوعة ، كما أنها ليست سببا لثبوت الإنسانية ، بل الإنسانية سبب لثبوتها .

فقد بان اختلاف ما بين نسبة الحيوان والناطق والإنسان إلى الأشخاص ، وبين نسبة الأعراض إليها ، فإن النسبة الأولى إذا رفعتها ، أوجب رفع الشخص ، وأما النسبة الثانية فنفس رفعها لا يوجب رفع الشخص ، بل منها

- (١) بل لأن : ساقطة من د (٢) لأن : ساقطة من م (٦) أولا : ساقطة من ي .
 (٨) يسرع : يسوغس || فإنه : + نما د ؛ وذلك ، عا (٩) فإنه : فإن ذلك عا ، هـ
 (١٠) لا يرتفع و : ساقطة من د (١٣) أن : لأن هـ (١٧) والإنسان : + أيضا
 عا ، ن ، هـ ، ي (١٨ — ١٩) النسبة ... وأما : ساقطة من م (١٩) منها : منه عا

ما يرتفع ، ومنها ما لا يجوز أن يرتفع أو يرتفع الشخص ؛ وأما رفعها فلا يرفع الشخص ألبته . وإذا كان الأمر على هذه الجهة ، فالذاتى يستعمل على الدال على الماهية .

فقد اتضح لك أن اللفظ المفرد الكلى منه ذاتى يدل على الماهية ، ومنه ذاتى لا يدل على الماهية ، ومنه عرضى .

[الفصل السادس]

(و) فصل فى تعقب ما قاله الناس فى الذاتى والعرضى

قد قيل فى التمييز بين الذاتى والعرضى : إن الذاتى مقوم والعرضى غير مقوم ، ثم لم يحصل ، ولم يتبين أنه كيف يكون مقوما ، أو غير مقوم ، وقيل أيضا : إن الذاتى لا يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشيء ، والعرضى يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشيء . فيجب أن نتحصل نحن صحة ما قيل أو اختلاله . فنقول : أما قولهم إن الذاتى هو المقوم ، فإنما يتناول ما كان من الذاتيات غير دال على الماهية ، فإن المقوم مقوم لغيره . وقد علمت ما يعرض من هذا ، اللهم إلا أن يعنوا بالمقوم ما لا يفهم من ظاهر لفظه ، ولكن يعنون به ما عينا بالذاتى ، فيكونوا إنما أتوا باسم مرادف صُرف عن الاستعمال الأول ، ولم يدل على المعنى الذى نقل إليه ، ويكون الخطب فى المقوم كالخطب فى الذاتى ، وتكون حاجة كل واحد منهما إلى البيان واحدة .

(١) ومنها : ومنه عا || ومنها ... الشخص : ساقطة من د || رفعها : رفعها ي (٢) وإذا : فإذا د م || يستعمل : مشتمل س (٩) أو غير : وغيرى (١٠ — ١١) الشيء ... الشيء : ساقطة من د (١٤) به : منه د ، دا ، عا || عينا : يعنى م ، يقينا د (١٦) المعنى : معنى س || كالخطب : لا الخطب عا

وأما اعتمادهم على أمر الرفع في التوهم ، فيجب أن تذكر ما أعطيناك
 سالفاً : أن المعنى الكلي قد يكون له أوصاف يحتاج إليها أولاً حتى يحصل ذلك
 المعنى ، ويكون له أوصاف أخرى تلزمه وتتبعه ، إذا صار ذلك المعنى حاصلًا .
 فأما جميع الأوصاف التي يحتاج إليها الشيء حتى تحصل ماهيته ، فإن يحصل معقولا
 مع سلب تلك الأوصاف منه . وذلك أنه قد سلف لك أن للأشياء ماهيات ،
 وأن تلك الماهيات قد تكون موجودة في الأعيان ، وقد تكون موجودة
 في الأوهام ؛ وأن الماهية لا يوجب لها تحصيل أحد الوجودين ، وأن كل
 واحد من الوجودين لا يثبت إلا بعد ثبوت تلك الماهية ، وأن كل واحد
 من الوجودين يلحق بالماهية خواص وعوارض تكون للماهية ، عند ذلك
 الوجود ، ويجوز أن لا تكون له في الوجود الآخر . وربما كانت له لوازم تلزمه
 من حيث الماهية ، لكن الماهية تكون متقررة أولاً ، ثم تلزمها هي ، فإن
 الاثنينية يلزمها الزوجية ، والمثلث يلزمه أن تكون زواياه الثلاث مساوية
 لقائمتين ، لا لأحد الوجودين ، بل لأنه مثلث . وهذه الماهية إذا كان لها
 مقومات متقدمة - من حيث هي ماهية - لم تحصل ماهية دون تقدمها ؛ وإذا
 لم تحصل ماهية ، لم تحصل معقولة ولا عينا . فإذا حصل معقولة ،
 حصلت وقد حصل ما تقوم به في العقل معها على الجهة التي تقوم به ؛
 فإذا كان ذلك حاصلًا في العقل ، لم يمكن السلب ، فيجب أن تكون هذه
 المقومات معقولة مع تصور الشيء ، بحيث لا يجهل وجودها له ، ولا يجوز سلبها
 عنه ، حتى تثبت الماهية في الذهن ، مع رفعها في الذهن بالفعل . ولست أعني
 بحصولها في العقل خطورها بالبال بالفعل ، فكثير من المعقولات لا تكون
 خاطرة بالبال ، بل أعني أنها لا يمكن مع إخطارها بالبال ، وإخطارها هي

(٢) سالفاً : + من م ، ي (٤) جميع : جمع م (٧) الأوهام : الأذهان د ، دا ، م ، ن
 (٩) بالماهية : الماهية ي (١٢) يلزمه ... الثلاث : يلزم أن تكون زوايا المثلث س
 (١٧) يمكن : يكن د (١٩) مع رفعها في الذهن : ساقطة من ن || بالفعل : ساقطة من م ، ي
 (٢٠ - ٢١) بالفعل ... بالبال : ساقطة من ي (٢١) أنها : أنه عا

مقومة له بالبال ، حتى تكون هذه مُحْطَرَّةً بالبال ، وذلك مُحْطَرًّا بالبال بالفعل ،
أن يسلبها عنه ، كأنك تجد الماهية بالفعل خالية عنها مع تصورها ، أعنى تصور
الماهية في الذهن . وإذا كان كذلك ، فالصفات التي نسميها ذاتية للمعاني
المعقولة ، يجب ضرورة أن تعقل للشئ على هذا الوجه ، إذ لا تتصور الماهية
في الذهن دون تقدم تصورها .

٥

وأما سائر العوارض ، فإذا ليست مما يتقدم تصورها في الذهن تصور
الماهية فيه ، ولا أيضا هي مع تصور الماهية ، بل هي تواجع ولوازم ليست مما
يحقق الماهية ، بل مما يتلو الماهية ، فالماهية تثبت دونها ، وإذا ثبتت دونها ،
لم يتعذر أن تعقل الماهية ، وإن لم تتقدم ، أو إن لم يلزم تعقلها . وقد علمت أني
لست أعنى في هذا التعقل أن يكون ، إذا تصورت الشئ بالفعل ملحوظا إليه ،
يكون مع ذلك تصورت أفراد المقومات له أيضا بالفعل ، فربما لم تلحظ الأجزاء
بذهنتك ، بل أعنى بهذا أنك إذا أخطرت الأمرين معا بالبال ، لم يمكنك
أن تَسْلِبَ الذي هو مقوم عن الذي هو مقوم له سلبا يصح معه وجود المقوم
بماهيته في الذهن من دون وجود ما يقومه فيه . فإذا كان كذلك ، فيجب
أن لا يمكنك سلبه عنه ، بل يعقل وجوده له لا محالة .

١٥

وأما العوارض فلا أمنع صحة استنباطك في الذهن معنى الماهية ، ولا يعقل
وجودها للماهية ، بل يسلبها سلبا كاذبا . ولا أوجب ذلك أيضا في كل
العوارض ، فإن من العوارض ما يلزم الماهية لزوما أوليا بينما ليس بواسطة
عارض آخر ، فيكون سلبه عن الماهية مع استنبات الماهية وإخطارهما معا بالبال
مستحيلا ، إذا كان ليس هو له بسبب وسط بينه وبينه . وذلك مثل كون
المثلث بحيث يمكن إخراج أحد أضلاعه على الاستقامة توهمًا ، أو معنى آخر

٢٠

- (٤) للشئ : الشئ م (٧) بل هي : بل عا (٨) بل مما : بل عا
(٩) علمت : قلت م (١٠) بالفعل : بالعقل م (١٤) بماهيته : ماهيته م
(٢٠) هو : ساقطة من د ، س ، ن ، هـ (٢١) أحد : ساقطة من د

مما يشبه هذا مما هو عارض له . وقد يمكن أن يكون وجود العارض بواسطة ، فإذا لم تخطر تلك الوسطة بالبال ، أمكن سلبه ، مثل كون كل زاويتين من المثلث أصغر من قائمتين . ولولا صحة وجود القسم الثاني لما كانت لوازم مجهولة ؛ ولولا صحة القسم الأول لما كان ما يُبين لك بعد من إثبات عارض

- ٥ لازم للماهية بتوسط شيء حقا . وذلك لأن المتوسط ، إن كان لا يزال يكون لازما للماهية غير بين الوجود لها ، ذهب الأمر إلى غير النهاية ؛ وإن كان من المقومات ، صار اللازم المجهول — كما تعلم — لازما لهذا المقوم ، لا مقوماً ، إذ مقوم المقوم مقوم ، وكان لازما آخر الأمر بلا واسطة . فما كان من اللوازم غير بين للشيء صح في الذهن أن يتوهم الشيء مرفوعا عنه ذلك اللازم من جهة ، ولم يصح من جهة . أما جهة الصحة فن حيث أن تصوّره
- ١٠ قد يحصل في الذهن مع سلب اللازم عنه بالفعل ، واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب الذهن المطلق . وأما جهة الاستحالة فإن يتوهم أنه يجوز أن لو كان يحصل في الأعيان ، وقد سلب عنه فيها اللازم ، حتى يكون مثلا كما يصح أن لو كان يكون هذا الشخص موجودا ، ولا الندب الذي لزمه في أصل الحلقة ، فصار يصح أيضا أنه كان يكون هذا المثلث موجودا ، ولا زاويته أقل من قائمتين ؛ فإن هذا التوهم فاسد لا يجوز وجود حكمه ، وليس كالمذكور معه . واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب ذهن مطابق للوجود .

- فقد بان لك من هذا أن من الصفات ما يصح سلبه وجودا ، ومنها ما يصح سلبه توهمًا لا في الوجود ، ومنها ما يصح سلبه توهما مطلقا ، ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض ، ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتي ،
- ٢٠

(٣) ولولا... مجهولة : ساقطة من م (٤) عارض : ساقطة من د ، عا ، م (٦) لها : له عا ، م || النهاية : نهاية د ، م (٨) لازما : + له د ، م (١١) قد : ساقطة من د ، م ، ن (١٤) كان يكون : كان د ، م || الندب : البدن عا (١٦) وليس... معه : ساقطة من ب ، د (١٧) للوجود : للوجود ن (١٩) لا : له عا ، ن || الوجود : + كسواد الحبشي فإنه لا يلزم إنسانية لافي الدهن ولا في الوجود ن || ومنها... مطلقا : ساقطة من هـ

لكن يتميز من العارض بأن الذهن لا يوجب سبق ثبوت ما الذاتى له ذاتى قبل ثبوت الذاتى ، بل ربما أوجب سبق ثبوت الذاتى . وأما العرض فإن الذهن يجعله تالياً ، وإن وجب ولم ينسلب .

فقد اتضح لك كيف لم يُحصَل معنى الذاتى والعرضى من اقتصر على البيانين المذكورين .

[الفصل السابع]

(ز) فصل فى تعقب ما قاله الناس فى الدال على الماهية

- إن الدال على الماهية قد قيل فيه : إنه هو الدال على ذاتى مشترك كيف كان ، ولم يبلغنا ما هو أشد شرحاً من هذا . فلننظر الآن هل المفهوم من هذه اللفظة ، بحسب التعارف العامى ، هو هذا المعنى أو لا ، وهل ما تعارفه الخاص ١٠ واتفقوا عليه بسبيل النقل يدل عليه ؟ فإننا إذا فعلنا هذا ، اتضح لنا غرض كبير .
- أما المفهوم بحسب التعارف العامى فليس يدل عليه ، وذلك لأن الدال على ماهية الشيء هو الذى يدل على المعنى الذى به الشيء هو ما هو . والشيء إنما يصير هو ما هو بحصول جميع أوصافه الذاتية المشترك فيها ، والى تخص أيضاً فإن الإنسان ليس هو ما هو بأنه حيوان ، وإلا لكانت الحيوانية تحصل ١٥ الإنسانية . نعم الحيوانية محتاج إليها فى أن يكون هو ما هو ، وليس كل ما يحتاج إليه فى أن يكون شيء هو ما هو ، يكون هو الذى يحصل بحصوله وحده الشيء هو هو . فإذا كان كذلك لم يكن الذاتى المشترك للشيء مع غيره وحده ،

(٢) قبل ... الذاتى : ساقطة من م || سبق ثبوت : سبق د ، ع ، م (٨) فيه : ساقطة من ي (١٠) أ : أم ب ، س ، م (١١) بسبيل : قبلى || فإننا إذا : فإذا (١٤) والى : الذى ي (١٦) محتاج : محتاج د ، ن (١٨) هو هو : هو ما هو ع (٩)

ولا الخاص وحده هو ماهية الشيء . بل جزء ماهيته . والعجب أن جماعة ممن يرى أن الذاتى والدال على الماهية واحد لا يجعل الذاتى الخاص دالا على ماهية ما هو ذاتى له ، وهو الذى نسميه بعد فصلا ، فهذا هذا .

وأما تعرف الحال فى الدال على الماهية على سبيل الوضع الثانى والتعارف الخاص ، فهو أننا نجد الحيوان والحساس محولين على الإنسان والفرس والثور ، ثم نجد أهل الصناعة يعملون الحساس وما يحرى مجراه من جملة أمور يسمونها فصولا لأمر يسمونها أجناسا ذاتية ، ثم لا يجعلونها من جملة ما يسمونه أجناسا ، ويعملون كل ما يكون دالا على الماهية لعدة أشياء مختلفة جنسا لها . وكذلك حال الإنسان والناطق بالقياس إلى أشخاص الناس ، فيجعلون الإنسان يدل عليها بالماهية ، ولا يجعلون الناطق كذلك ، ويعملون الإنسان لذلك نوعا للحيوان دون الناطق . فإن الشيء الذى يقولون إنه دال على الإنية الذاتية المشتركة ، يجعلونه شيئا غير الدال على الماهية الذاتية المشتركة ، ولا يجعلون الشيء الواحد صالحا لأن يكون بالقياس إلى أشياء إنية وماهية ، حتى يكون ، من حيث يشترك فيه ، هو ماهية لها ، ومن حيث يتميز به عن أشياء أخرى هو إنية لها ، حتى يكون الشيء المقول على الكثرة من حيث تشترك فيه الكثرة جنسا أو نوعا ، ومن حيث يتميز به فصلا . فيكون ذلك الشيء لتلك الأشياء جنسا أو نوعا ، ومع ذلك يكون لها فصلا ، بل إذا وجدوا جنسا ارتادوا شيئا آخر ليكون فصلا يقوم الجنس ، إن كان جنسا له فصل يقوم به .

(١) وحده : ساقطة من ب ، د ، ع ، م || ماهيته : ماهية د (٣) فهذا :

وهذاى (٦) وما : أو ما د (٧-٨) ذاتية ... أجناسا : ساقطة من س ||

يجعلونها : يجعلونه د ، ه (٩) لها : ساقطة من د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي (١٢) الذاتية :

ساقطة من د (١٣) ولا : فلا م ، ن ، ه (١٤) فيه : فيها ع

(١٥-١٦) المقول ... الشيء : ساقطة من د (١٨) يقوم : + به م .

وكذلك إذا وجدوا نوعا طلبوا شيئا من ذاته هو الفصل ، ولو كان الشيء إنما هو دال على الماهية ، حتى هو جنس ونوع ، لأنه دال على ذاتي مشترك فيه ، لكان الأمر بخلاف هذه الأحكام .

- وها هنا موانع أخرى عن أن يكون ما قالوه من كون الدال على ذاتي مشترك ، دالا على الماهية حقا . فإن زاد أحدهم شرطا ليتخصص به ما يسدونه جنسا ونوعا في كونه دالا على الماهية، وهو أنه يجب أن يكون أعم الذاتيات المشتركة مضمونا في الدلالة التي للذاتي المشترك ، وذلك الأعم هو الأعم الذي لا يدل على إنية أصلا، حتى يكون الفرق بين الأمرين أن الدال على الإنية هو الذي بكلية وكما هو يدل على الإنية. وأما هذا الذي يتضمن الدلالة على أعم الذاتيات المشتركة فإنما يدل على الإنية بالعرض ، لأنه يدل بجزء منه دون جزء ، كالحيوان فإنه وإن تميز به أشياء عن النبات ، فإنه ليس ذلك بجميع ما يحصله الحيوان حيوانا، بل بشيء منه ، فإنه لا يفعل ذلك بأنه جسم، بل بأنه حساس ، وهذا هو الدال على الإنية أولا ، ولأجله يدل الحيوان على التمييز والإنية . فيكون الحيوان ليس لذاته صالحا للتمييز ، بل بجزء منه ، ويكون الحساس كذلك لذاته ، فنقول :
- ١٥ إن هذا أيضا تكلف غير مستقيم . أما أولا فلائنه لو كان كذلك لكان إذا أخذنا أعم المعاني كالجوهر ، وقرنا به أخص ما يدل على الشيء فقلنا مثلا : جوهر ناطق ، لكان يكون دالا على ماهية ، وكان يكون نوع الإنسان أو جنسه ، وكان يكون حد الإنسان أو حد جنسه أنه جوهر ناطق . وليس كذلك عندهم ، بل حده أنه حيوان ناطق ، وليس الحيوان والجوهر واحدا ، ومن المحال أن يكون للشيء الواحد حد تام حقيقي إلا الواحد . وإن تكلفوا
- ٢٠

(٤) عن : على م (٧) المشترك : ساقطة من م || هو الأعم : ساقطة من م
(١١) ذلك : دالاي (١٢) ذلك : + بل م (١٥) فلائنه : فإنهم
(١٦) المعاني : الأنواع م (١٧) وكان : فكان عا (٢٠) وإن : فإن عا

أن يوجهوا مع المشترك الأول سائر التي في الوسط على الترتيب كله ، فقد حصل ما نذهب إليه من أن الدال على الماهية يجب أن يكون مشتملا على كمال الحقيقة ، فيكون حينئذ هذا التكلف يؤدي إلى أن لا يحتاج إلى نقل هذه اللفظة عن الموضوع في اللغة إلى اصطلاح ثان ، فإننا سنوضح من بعد أن استعمال هذه اللفظة على ما هي عليه يحفظ الوضع الأول لها مع استقرار في الوجوه التي يتعوق معها ما يتعوق .

وبعد هذا كله ، فإن ذلك يفسد بوجوه أخرى ، منها أن الحساس أيضا حكمه حكم الحيوان ، وأنه أيضا محصل من معان عامة وخاصة ، وأن المعاني العامة فيه ، ككون الجسم أو الشيء ذا قوة أو صورة أو كيفية لا تميزها ، إنما تميز بما هو أخص منها ، وهو كون الجسم أو الشيء ذا قوة ذراكية للشخصيات على سبيل كذا . ومنها أن الحيوان ، وإن كان لا يميز بجزء من معناه كالجسم ، ويميز بجزء كالحساس ، فليس سبيلنا في هذا الاعتبار هذا السبيل ، ولا نظرننا هذا النظر . وذلك لأننا إنما ننظر في الحيوان ، من حيث هو حيوان ، والحيوان ، من حيث هو حيوان ، شيء واحد ، ومن حيث هو ذلك الواحد لا يخالو إما أن يميز التمييز الذي عن النبات أو لا يميز ، فإن لم يميز وجب أن يكون النبات يشارك الحيوان في أنه حيوان ، وهذا خلف ، وإن ميز ، فقد صدر عنه بما هو حيوان تمييز ، وإن كان قد يصدر أيضا عن جزء له ، وكان الجزء علة أولى في ذلك التمييز ، وليس إذا كان للشيء علة بها يصير بحال ، وللعلة تلك الحال ، يجب أن تكون تلك الحال له بالعرض ، فكثير من الأشياء بهذه الصفة .

(٢) من : ساقطة من م || كمال : الكمال م (٧) ذلك : + كله د ، م هـ || فإن ذلك : ساقطة من ن (٩) ككون : لكون م (١٠) تمييز بها : إنما : ساقطة من م (١٧) قد : ساقطة من م || أيضا : ساقطة من عا (١٨) التمييز : ساقطة من د ، م ، ن ، هـ (١٩) وللعلة : أو للعلة س

ثم لا أُمْنَع أن يكون ها هنا شروط أخرى تلحق بالبيان الذى جعلوه للدال على الماهية ، يتميز بها ما يسمى جنسا أو نوعا عن الفصل ؛ وشروط أخرى تلحق بالتمييز يكون ذلك للحساس دون الحيوان ؛ إلا أن ذلك لا يكون بحسب الوضع الأول ، ولا بحسب نقلٍ منصوصٍ عليه من المستعملين لهذه الألفاظ فى أول ما استعملوا ، بل يكون اضطرابات ألبأ إليها أمثال هذه المقاومات .
وإذا وجد فى ظاهر المفهوم من لفظ ما هو ما يقع به استغناء واقتصار ، كان المصير عنه إلى غيره ضربا من العجز ومن اللجاج الذى تدعو إليه الأنفة من الإذعان للحق ، والاعتراف بذهاب ذلك على من لم يخطر بباله ما أوردناه من المباحث إلى حين سماعها .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل فى قسمة اللفظ المفرد الكلى إلى أقسامه الخمسة

نقول الآن : إنه قد تبين لك أن اللفظ المفرد الكلى إما ذاتى وإما عرضى ، وأن الذاتى للشيء إما صالح للدلالة على الماهية بوجه ، وإما غير صالح للدلالة على الماهية أصلا . والدال على الماهية إما أن يدل على ماهية شيء واحد أو أشياء لا تختلف اختلافا ذاتيا ؛ وإما أن تكون دلالة على الماهية إنما هى بحسب أشياء تختلف ذواتها اختلافا ذاتيا . مثال الأول لفظة الشمس إذا وقعت على هذه المشار إليها ؛ ولفظة الإنسان إذا وقعت على زيد وعمرو ، ومثال الثانى دلالة لفظة الحيوان إذا وقعت على الثور والحصان والفرس معا ، فسأل سائل مثلا : ما هذه الأشياء ؟ فقل : حيوانات ، فإن لفظة الحيوان تدل على كمال حقيقتها ، من حيث هو مسئول عنها بجملة ، ومطلوب

(١) لدال : الدال ، د ، ن ، هـ (٢) تلحق : + بالبيان هـ (٥) اضطرابات : + قدب ، د ، هـ || ألبأ : ألبأت هـ (٦) ظاهر : سائر || من : عن عا (٨) من : عن عا هـ || لم : ساقطة من س هـ (١٣) صالح : أن يصلح ن || للدلالة : الدلالة م (١٥) دلالة : دلالة ن ، ن هـ (١٦) هى : دود عا || بحسب أشياء : لأشياء عا (١٨) الثانى : الحيوان : لفظة الإنسان م || لفظة : لفظ ن || والفرس : والإنسان ن (١٩) فسأل : وسأل عا ؛ وإذا سأل هـ (٢٠) هو : هى عا هـ || عنها : عن عا م هـ

كنه الحقيقة التي لها بالشركة . والفرق بين الوجهين أنَّ الوجه الأول يكون دالة على ماهية الجملة ، وماهية كل واحد ؛ فإن لفظة الإنسان تدل أيضا على كمال الحقيقة الذاتية التي لزيد وعمرو ، وإنما يفضل عليها ويخرج عنها ما يختص كل واحد منهما به من الأوصاف العرضية ، كما قد فهمته مما قيل سالفًا .

وأما الوجه الثاني فإنك تعلم أنَّ الحيوانية وحدها لا تكون دالة على ماهية الإنسان والفرس وحدها ، فليس بها وحدها كل واحد منهما هو هو ، وليس إنما يفضل عليها بالعرضيات بل بالفصول الذاتية ؛ وأما الذي لها من الماهية بالشركة فلفظة الحيوان تدل عليه . وأما الحساس فيدل على جزء من جملة ما تشتمل عليه دلالة لفظة الحيوان ، فهو جزء من كمال حقيقةهما المشترك فيها دون تمامها ؛ وكذلك حال الناطق بالقياس إلى الإنسان . لكن لقائل أن يقول : إنه لا دلالة للحيوان إلا ومثلها للحساس ، وكما أنه لا يكون الحيوان إلا جسما ذا نفس ، كذلك لا يكون الحساس إلا جسما ذا نفس . فنقول في جوابه : إن قولنا إنَّ اللفظ يدل على معنى ليس على الوجه الذي فهمته ، أعني أن يكون إذا دل اللفظ لم يكن بد من وجود ذلك المعنى ، فإنك تعلم أنَّ لفظ المتحرك إذا دل ، لم يكن بد من أن يكون هناك محرك ، ولفظة السقف ، إذا دلت ، لم يكن بد من أن يكون هناك أساس ؛ ومع ذلك لا نقول إنَّ لفظة المتحرك مفهومها ودلالاتها المحرك ، ولفظة السقف مفهومها ودلالاتها الأساس ؛ وذلك لأن معنى دلالة اللفظ هو أن يكون اللفظ اسماً لذلك المعنى على سبيل

(١) بالشركة : بالشركة هـ || الأول : + لا د (٣) وإنما : وإنما م (٤) منها به : منها ن (٦) وحدها : وحده س ، م (٧) وحدها : وحده ع ، ن ، هـ || واحد : + واحد ع || منها : منها ع (٨) بالعرضيات : بالعوارض س || لها : لها ن (١٢) أنه : ساقطة من س (١٤) على معنى ليس : ساقطة من د (١٥) فإنك : كأنك م (١٨) ولفظة : أو لفظة هـ .

- القصد الأول ، فإن كان هناك معنى آخر يقارن ذلك المعنى مقارنة من خارج ، يشعر الذهن به مع شعوره بذلك المعنى الأول ، فليس اللفظ دالا عليه بالقصد الأول ؛ وربما كان ذلك المعنى محولا على ما يُحمل عليه معنى اللفظ ، كـمعنى الجسم مع معنى الحساس ؛ وربما لم يكن محولا كـمعنى المحرك مع المتحرك .
- والمعنى الذى يتناوله اللفظ بالدلالة أيضا يكون على وجهين : أحدهما أولا والآخر ٥
- ثانيا ، أما أولا فكقولنا الحيوان ، فإنه يدل على جملة الجسم ذى النفس الحساس ، وأما ثانيا فكدلالتة على الجسم ، فإن معنى الجسم مضمنٌ فى معنى الحيوانية ضرورة ، فما دل على الحيوانية اشتمل على معنى الجسم ، لا على أنه يشير إليه من خارج ، فيكون ها هنا دلالة بالحقيقة ، إما أولية وإما ثانية ، ودلالة خارجية ، إذا دل اللفظ على ما يدل عليه ، عرف الذهن أن شيئا آخر من خارج ١٠ يقارنه ، وليس داخلا فى مفهوم اللفظ دخول اندراج ولا دخول مطابق .

- فإن أردنا أن نختصر هذا كله ونحصله ، جعلنا الدلالة التى للألفاظ على ثلاثة أوجه : دلالة مطابقة ، كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذى النفس الحساس ؛ ودلالة تَصْمُن ، كما تدل لفظة الحيوان على الجسم ؛ ودلالة لزوم كما تدل لفظة السقف على الأساس . فإذا كان كذلك فالرجع إلى مانحن فيه فنقول : إنَّ المفهوم ١٥ من الحساس هو أنه شيء له حِسٌّ تَمَّ من خارج ما ، نعلم أنه يجب أن يكون جسما وذا نفس ، فتكون دلالة الحساس على الجسم دلالة لزوم . وأما الحيوان وإنما نغنى به بحسب الاصطلاح الذى لأهل هذه الصناعة ، أنه جسم ذو نفس حساس ، فتكون دلالتة على كمال الحقيقة دلالة مطابقة ، وعلى أجزائها

(٢) يشعر : شعور د م | شعوره : تصور د (٤) محولا : + على ما يحل عليه ن | مع المتحرك : ساقطة من د (٥) اللفظ : ساقطة من م | وجهين : الوجهين د (٦) أولا : الأول د (٨) ضرورة : ساقطة من ن | الحيوانية : الحيوان ن | الجسم : الجسمية س (١٣) أوجه : وجوده ، هـ (١٥) فالرجع : + الآن هـ (١٦) ما : ساقطة من س .

دلالة تضمن . وأما دلالة الحساس على سبيل المطابقة ، فإنما هي على جزء فقط ،
وأما الكل وسائر الأجزاء ، فإنما تدل عليها على سبيل اللزوم .

ولسنا نذهب ها هنا في قولنا لفظ دال ، إلى هذا النقط من الدلالة ، فقد
تقرر أنَّ اللَّفْظَ الدال على الماهية ما هو وكيف هو ، ومن ها هنا تزول الشبهة
المذكورة . فأما اللفظ الذاتي للشيء الذي لا يدل على ماهية ما اعتبر ذاتيته له ،
لا بسبيل شركة ولا خصوص ، فإنه لا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة ،
وإلا لدل على الماهية المشتركة بوجه ، فهو إذن أخص منه ، فهو صالح لتمييز
بعض ما تحته عن بعض ، فهو صالح للإنية ؛ فكل ذاتي لا يدل بوجه على ماهية
الشيء فهو دال على الإنية .

- ١٠ فإن قال قائل : إنَّ الذي يصاح الإنية هو بعينه يصلح للماهية ، فإنَّ
الحساس ، وإن رُدَّتْ كونه دالا على ماهية الإنسان والثور والفرس ،
بحال خصوص أو شركة ، فإنك لا تُرَدُّ دلالة على ماهية مشتركة للسميع
والبصير واللامس ؛ فليس يجب أن يكون الذاتي ينقسم إلى مقول في جواب
ما هو ، ومقول في جواب أى شيء ، انقساما على أن لا يدخل أحدهما
في الآخر ، ولذلك لم يتبين لك أنه إذا كان الشيء دالا على الماهية ، فليس بدالٍ
على الإنية ، بل يلزمك ما ألزمت القوم ، فنقول له : أما التشكك المقدم فينحل
بأن تعرف أننا لا نمنع أن يكون ماهو دال على إنية أشياء دالا على ماهية أشياء
أخرى ، بل ربما أوجبنا ذلك ؛ إنما نمنع أن يكون الحساس مثلا دالا
على ماهية خاصة أو مشتركة للإنسان والفرس والثور ، كدلالة الحيوان
مع مشاركة الحيوان الحساس في الذاتية للإنسان والفرس والثور ؛ فإنَّ

(١) فإنما : إنما ، م (٢) الكل : للكل (٤) ما هو : ما هي ن || وكيف
هو : وكيف عا (٥) له : به عا (٧) المشتركة : + له د ، ن || فهو : + إذن ن ، ه
(٨) للإنية : للإنية ه (٩) الإنية : الإنية ب ، ه (١٠) للإنية : للإنية ن ، ه
(١١) رذلت : أرذلت ه (١٣) فليس : وليس ي (١٤) هو : هي ن || أى شيء :
+ هو ي || على أن : ساقطة من ب ، س ، ع على أنه : ي (١٥) ولذلك : وكذلك ه || بدال : يدل د
(١٧) أنا : بآنا ه || دالا : دال عا (١٩) كدلالة : دلالة عا (٢٠) الذاتية : الدلالة س

الحساس ذاتي مشترك لعدة أشياء ، كما أن الحيوان ذاتي مشترك لها ، وإنما نمنع حكما آخر فنقول : إنهما بعد الاشتراك في الذاتية المشترك فيها ، يفترقان فيكون الحيوان وحده منهما دالا على ماهية مشتركة للأشياء التي هما ذاتيان لها .

- ويجب أن تعلم أنا إذا قلنا : لفظ ذاتي ، عينا ذاتيا لشيء ، ثم نقول : ماهية أو غير ماهية ، فنحن بذلك أنه كذلك لذلك الشيء لا غيره . وإذا خيلنا عن هذا فيكون ما هو أبعد من هذا ، فإن الذاتي للشيء ، كاللون للبياض ، قد يكون عرضيا لشيء آخر ، كما هو للجسم ، وهذا لا يوجب منع قولنا : إن الذاتي لا يكون عرضيا ، فإن عرضيا يتوجه إلى أنه لا يكون عرضيا لذلك الشيء الذي هو له ذاتي .

- وأما التشكك الآخر فينحل بأن نقول : إننا نعني بالدال على الإينية ما إنما صالوحه الإينية فقط دون الماهية ، حتى إنه لا تكون دلالة على معنى مقوم يتم ماهية مشتركة أو خاصة ، بل على معنى مقوم يخص ، فإذا قلنا : الدال على الإينية عينا هذا المعنى . فإن تشكك متشكك ، واستبان حال قول الحيوان على السميع والبصير واللامس ، هل هو قول في جواب ما هو أو ليس ، وكيف يجوز أن يكون مقولا في جواب ما هو ، فكون هذه أنواع الحيوان وأمورا مختلفة متباينة أيضا ، فحينئذ لا يكون الحساس مقولا عليها في جواب ما هو ، لأن الحيوان أتم دلالة . وكيف لا يكون كذلك وهو أكل محمول على ما نعلمه عليه «الشركة» فيجب أن ينتظر هذا المتشكك أصولا وأحوالا نعطيها إياه في حمل الجنس على الفصل ، وذلك بعد فصول .

(١) لها : + فإنما يخ ، ع ، هـ (٢) فنقول : ونقول ع ، هـ (٤-٥) ماهية أو غير ماهية : ساقطة من د (٥) لا : + الشيء : ع ، هـ (١٠) إنا : + إنما ع ، م ، هـ (١١) مقوم : مفهوم م (١٢) على معنى مقوم : معنى مفهوم م || مقوم : ساقطة من ن || الدال : إينية س (١٣) المعنى : هنا أوردت النسخ ع ، م ، هـ الفقرة المبينة في أول الصفحة التالية سطر ١ - ٣ ثم عادت نسخة ن فقط فأوردتها في موضعها الصحيح (١٥) وأمورا : وأمورا (١٦) متباينة : ومتباينة ن || أيضا : وأيضا ع ، م ، هـ (١٨) عليه : ساقطة من ع ، ن || هذا : منها ن || أحوالا : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، هـ ، هـ ، هـ .

فإن قد تبين هذا فنقول : إنَّ الذاتى الدال على الماهية يقال له : المقول
فى جواب ما هو ، والذاتى الدال على الإنية يقال له : المقول فى جواب أى شىء
هو فى ذاته ، أو أى ما هو .

وأما العرضى فربما كان خاصاً بطبيعة المحمول عليه لا يعرض لغيره كالضدك
والكاتب الإنسان ، ويسمى خاصة ؛ وربما كان عارضا له ولغيره كالأبيض
للإنسان ولغيره ، ويسمى عرضا عاما . فيكون كل لفظ كللى ذاتى إما دالا على
ماهية أعم ، ويسمى جنسا ، وإما دالا على ماهية أخص ، ويسمى نوعاً ،
وإما دالا على إنية ويسمى فصلا . وأما الكلى العرضى فيكون إما خاصيا ويسمى
خاصة ، وإما مشتركا فيه ويسمى عرضا عاما .

فكل لفظ كللى إما جنس ، وإما فصل ، وإما نوع ، وإما خاصة ، وإما
عرض عام . وهذا الذى هو جنس ليس جنسا فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل
شىء ، بل جنسا لتلك الأمور التى تشترك فيه . وكذلك النوع ليس هو نوعا
فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل شىء ، بل بالقياس إلى الأمور التى هو أعم
منها . وكذلك الفصل إنما هو فصل بالقياس إلى ما يتميز به فى ذاته . والخاصة
أيضا إنما هى خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده . وكذلك العرض
إنما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده .

فالتكلم الآن فى كل واحد منها بانفراده ، ثم لنبحث عن مشاركتها
ومبايناتها ، على حسب العادة الجارية ، سالكين فيه مسلك الجماعة .

(١) فإذا تبين : فإذا تبين (١ — ٣) هذه الفقرة فى عا ، م ، ي فى الموضع الذى أثمنا
إليه فى هامش الصفحة السابقة (٣) فى ذاته : ساقطة من عا || أوى : وأى : عا ، ن ، هـ ، ي
(٤) كان : ساقطة من عا (٦) عرضا : + ما ن (٧) على : + كلاب
(٨) إنية : الإنية || خاصيا : خاصا د ا (٩) ويسمى : فيسمى عا ، ن ، هـ || عرضا :
ساقطة من د ، د ا ، ن (١٢) هو : ساقطة من عا ، هـ ، ي (١٣) الأمور التى : الأمر
الذى د ، عا ، م ، ن ، هـ ، الأمور الذى (١٤) منها : منه ، ن ، هـ (١٥) وحده :
ساقطة من ن || العرض : + العام د ، ن ، هـ (١٧) منها : من هذه عا ، م ، هـ ، ي
(١٨) ومبايناتها : ومقابلتها عا .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل في الجنس

- فنقول : إن اللفظة التي كانت في لغة اليونانيين تدل على معنى الجنس ، كانت تدل عندهم بحسب الوضع الأول على غير ذلك ، ثم نُقلت بالوضع الثاني إلى المعنى الذي يسمى عند المنطقيين جنسا . وكانوا أولئك يسمون المعنى الذي يشترك فيه أشخاص كثيرة جنسا ، مثل ولديتهم كالعلووية ، أو بلديتهم كالمصرية . فإن مثل العلووية كانت تسمى عندهم باسم الجنس بالقياس إلى أشخاص العلويين ، وكذلك المصرية كانت تسمى عندهم جنسا بالقياس إلى أشخاص المولودين بمصر ، أو الساكنين بها ، وكانوا أيضا يسمون الواحد المنسوب إليه الذي تشترك فيه الكثرة جنسا لهم ، فكان على مثلا عندهم يجعل جنسا للعلويين ، ومصر جنسا للمصريين ، وكان هذا القسم أولى عندهم بالجنسية ، لأنَّ علما سبب لكون العلووية جنسا للعلويين ، ومصر سبب لكون المصرية جنسا للمصريين . ونظن أنَّ السبب أولى بالاسم من المسبب إذا وافقه في معناه ، أو قاربه . ويشبه أيضا أنهم كانوا يسمون الحرف والصناعات أنفسها أجناسا للشركين فيها ، والشركة نفسها أيضا جنسا . فلما كان المعنى الذي يسمى الآن عند المنطقيين جنسا هو معقول واحد له نسبة إلى أشياء كثيرة تشترك فيه ، ولم يكن له في الوضع الأول اسم ، نُقل له من اسم هذه الأمور المتشابهة له اسم ، فسمى جنسا ، وهو الذي يتكلم فيه المنطقيون ويرسمونه (بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو (١٨) ص ١٨)

- (٣) لغة اليونانيين : الالة اليونانية ه (٥) وكانوا : فكانوا د ، ع ، عا ، ي : فكان ن ، ه || يسمون : يسمى ن (٦) كثيرة : كثيرون عا ، م ، ه || جنسا : ساقطة من ه (٧) العلووية : + مثلا ه || كانت : كان ب ، س ، ن ، ه || عندهم : ساقطة من ي || بالقياس : وبالقياس ب ، م ، ه (٨) تسمى عندهم : ساقطة من عا (٩) الساكنين : والساكنين ه (١٠) على : + رضى الله عنه عا ، ه (١١) القدم : + كان عا ، م || بالجنسية : باسم الجنس ه (١٤) أيضا : ساقطة من د (١٧) نقل له : نقل د || المتشابهة : المتشابهة د ، عا ، ن ، ه ، ي || فسمى : يسمى د (١٨) فيه : ساقطة من ي || المنطقيون : ساقطة من س

وقبل أن نُشرع في شرح هذا التحديد ، فيجب أن نُشير إشارة خفيفة إلى معنى الحدِّ والرسم ، ونؤخر تحقيقه بالشرح إلى الجزء الذي نشرح فيه حال انبرهان فنقول : إنَّ الغرض الأول في التحديد هو الدلالة باللفظ على ماهية الشيء ، فإنَّ كان الشيء معناه معنى مفردا غير ملتم من معان ، فإنَّ يصلح أن يدل على ذاته إلا بلفظ يتناول تلك الذات وحدها ، ويكون هو اسمها لا غير ، ولا يكون له ما يشرح ماهيته بأكثر من لفظ هو اسم ؛ وربما أتى باسم مرادف لاسمه يكون أكثر شرحا له . لكن دلالة الاسم إذا لم تُفد علما بمجهول ، احتيج إلى بيان آخر لا يتناول ذاته فقط ، بل يتناول نسباً وعوارض ولواحق ولوازم لذاته ، إذا فُهِمَت تنبيه الدهن حينئذ لعنايه منتقلا منها إلى معناه ، أو يقتصر على العلامات دون الماهية ، فلا ينتقل إليها ، وعلى ما هو أقرب إلى فهمك في هذا الوقت . فمثل هذا الشيء لاحد له ، بل له لفظ يشرح لواحقه من أعراضه ولوازمه .

وأما إنَّ كان معنى ذاته مؤلفا من معان ، فله حد ، وهو القول الذي يُؤلف من المعاني التي منها تحصل ماهيته حتى تحصل ماهيته ، ولأنَّ أخص الذاتيات بالشيء إما جنسه ، وإما فصله ، على ما يجب أن نتنبه له مما سلف ذكره ؛ فأما فصل الفصل ، وجنس الجنس ، وما يتركب من ذلك ، فهو له بواسطة ، وهو في ضمن الجنس والفصل . فيجب أن يكون الحد مؤلفا من الجنس والفصل ؛ فإذا أحضر الجنس القريب ، والفصول التي تليه ، حصل منها الحد ، كما نقول في حد الإنسان : إنه حيوان ناطق . فإنَّ كان الجنس لا اسم له ، أتى

- (٢) ونؤخر : ونعرض س (٣) إن : ساقطة من د ، عا ، م ، ن (٤) الشيء معناه معنى : معنى الشيء معنى عا ، هـ || معنى : ساقطة من ن (٥) على : ساقطة من د || تلك الذات وحدها ويكون هو اسمها : ذلك الذات وحدها ويكون هو اسمها د ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي (٦) ولا : فلا عا ، ن ، هـ ، ي || بأكثر : بالأكثر س (٧) يكون : فتكون ي (١٠) الماهية : العلامة س ؛ ساقطة من د (١١) بل : ساقطة من ي (١٢ - ١١) لواحقه من أعراضه ولوازمه : من لواحقه أعراضه ولوازمه عا (١٦) فصل : جنس م (١٧) وهو : وهي م (١٩) نقول : هو م .

أيضا بجده، كما لو لم يكن للحيوان اسم أتى بجده فقيل : جسم ذو نفس حساس، ثم ألحق به ناطق . وكذلك من جانب الفصل .

- فالحد بالجملة يشتمل على جميع المعاني الذاتية للشيء ، فيبدل عليه إما دلالة مطابقة ، فعلى المعنى الواحد المتحصل من الجملة ، وإما دلالة تضمن ، فعلى الأجزاء . وأما الرسم فإنما يتوخى به أن يؤلف قول من لواحق الشيء ٥ يساويه ، فيكون لجميع ما يدخل تحت ذلك الشيء لا لشيء غيره ، حتى يدل عليه دلالة العلامة . وأحسن أحواله أن يرتب فيه أولا جنس ، إما قريب وإما بعيد، ثم يؤتى بجملة أعراض وخواص ، فإن لم يفعل ذلك كان أيضا رسما، مثال ذلك أن يقال : إنَّ الإنسان حيوانٌ عريض الأظفار ، منتصب القامة ، بادی البشرية ، ضحاك ، أو تذكر هذه دون الحيوان . فالمقول في شرح اسم الجنس ١٠ هو كالجنس للشيء الذي يسمى جنسا ، فن المقول ما يقال على واحد فقط ، ومنه ما يقال على كثيرين ، فيكون المقول على كثيرين كالجنس الأقرب . وأما المقول لا على كثيرين ، فلا يتناول الجنس . ثم المقول على كثيرين يتناول الجنس المذكورة ، إلا أننا قلنا : مختلفين بالنوع في جواب ما هو، اختص بالجنس؛ ونعني بالمختلفين بالنوع المختلفين بالحقائق الذاتية ، فإن النوع قد يُقال لحقيقة ١٥ كل شيء في ماهيته وصورته غير ملتفت إلى نسبته إلى شيء آخر ، خصوصا إذا كان يصح في الذهن حمله على كثيرين ، تشترك فيه بالفعل أو لا تشترك فيه بالفعل بل بالقوة ، أو احتمال التوهم ، وليس يحتاج في تحقيق الجنس إلى أن يلتفت إلى شيء من ذلك . وإذا كانت أشياء مختلفة الماهيات ، ثم قيل عليها شيء آخر هذا القول ، كان ذلك الشيء الآخر جنسا . ٢٠

- (١) أيضا : ساقطة من ي (٣) فبدل : ويدل م هـ || عليه : عليها نج ، دا ، هـ ||
 فبدل عليه : ساقطة من عا ، ن (٤) فعلى : مثل م (٥) وأما : فأما ي || به : فيه هـ ||
 قول : ساقطة من عا || الشيء : لشيء عا ، ن (٦) لشيء : للشيء هـ (٧) يرتب : يرتبى
 (٨) فإن : وإن عا ، هـ (٩) إن : ساقطة من س (١١) الذى : ساقطة من ن
 (١٣) لا : ساقطة من عا (١٥) بالحقائق : فى الحقائق عا ، م ، ن ، هـ ، ي
 (١٦) نسبته : نسبة م (٢٠) الآخر : ساقطة من س .

فافهم من قولنا : إنَّ هذا الشيء يقال على هؤلاء الكثيرين في جواب ما هو ،
أنَّ ذلك بحال الشراكة كما علمت .

وأما الفصل ، فإنه غير مقول في جواب ما هو بوجه . وأما النوع ، فإنه ليس ،
من حيث هو نوع ، مقولا على شيء قولا بهذه الصفة ، بل مقولا عليه ، فإنَّ
اتفق أنَّ قيل هو بعينه هذا القول ، فقد صار جنسا . فإننا يلزمنا أن نعلم
في الحدود التي للأشياء الداخلة في المضاف ، أننا نريد بها كونها لشيء ، من حيث
هي لها معنى الحدود ، كأننا لما قلنا هذا الحد للجنس ، استشهدنا في أنفسنا
زيادةً يدل عليها قولنا : من حيث هو كذلك ، لو صرحنا بها . وأما الشيء
الذي يخص من بعد باسم النوع ، فستعلم أنه لا يقال على كثيرين مختلفين بالنوع ،
بل بالعدد .

وأما العرضيات ، فلا يقال شيء منها في جواب ما هو ، فلا شيء غير الجنس
موصوفا بهذه الصفة ، وكل جنس موصوف بهذه الصفة ، لأننا حصلنا معنى
هذا الحد ، وجعلنا لفظ الجنس اسما له .

وقد يعرض هاهنا شبهة : من ذلك أنه إذا كان للجنس شيء كالجنس ،
وهو المقول على كثيرين ، كان للجنس جنس ، إذا قيل الجنس على المقول
على الكثيرين الذي هو جنسه ، وكان الجنس مقولا على الجنس نفسه ، فنقول
في جوابه : إنَّ المقول على الكثيرين يُقال على الجنس كقول الجنس ،
والجنس يقال عليه لا كقول الجنس بل كقول العرض له ، إذ ليس يقال :

- (١) فافهم : وافهم ع ، م ، ه ، ي (٣) وأما : فأما د ، م ، ن (٥) بعينه :
نفسه ع ، م ، ن ، ه (٧) لما : + إذا ن (٩) يخص من : يخص م
(١٢) حصلنا : خلصنا س ؛ جعلنا ه (١٤) إذا : إن ع ، م ، ن ، ه ، ي
(١٥ — ١٦) لجنس... وكان : ساقطة من عا (١٥) إذا : وإذا ه ، ي ؛ إن : ع ، م ، ن
(١٦) الكثيرين : كثيرين م ، ن ، ه || وكان : كان ي ؛ فكان س ، ه || فنقول : نقول ي
(١٧) كقول الجنس : + نفسه ؛ نج ، ع ، م ، ن ، ه ، ي (١٨) له : عليه ؛ م ، ه ، ي

إن كل مقول على كثيرين جنس ، وكل ما هو جنس ، فإنما يقال على كل ما هو له جنس ، بل المقول على كثيرين تعرض له الجنسية عند اعتبار ما ، كما تعرض للحيوان الجنسية باعتبار ما ، وهو اعتبار العموم بحال ، وكما نشرح لك كل هذا عن قريب ، من غير أن تكون الجنسية مقومة للحيوان ألبته . ولا يمنع أن يكون المعنى الأخص قد يقال على الأعم ، لا على كله ، ولو كان الجنس ٥ يقال على المقول على الكثيرين قول المقول على الكثيرين على الجنس لكان شططا محالا .

ومما يشكك ها هنا استعمال لفظة النوع في حد الجنس . فإنك إذا أردت أن تحدد النوع ، يُشبه أن لا تجد بدا من أن تدخل فيه اسم الجنس ، كما يبين لك بعد ، إذ يقال لك إن النوع هو المرتب تحت الجنس ، وكلاهما ١٠ للتعلم مجهول ، وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيان ، وكل تحديد أو رسم فهو بيان . وقد أجيب عن هذا فقول : إنه لما كان المضافان إنما يقال ماهية كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر ، وكان الجنس والنوع مضافين ، وجب أن يؤخذ كل واحد منهما في بيان الآخر ضرورة ، إذ كان كل واحد منهما إنما هو هو بالقياس إلى الآخر . فهذا الجواب هو ١٥ زيادة شك في أمور أخرى غير الجنس والنوع ، يشكل فيها ما يشكل في الجنس والنوع . وزيادة الإشكال ليست بحل ، فإن المحقق يقول : وردّ حدود المضافات على حد الجنس والنوع ، وعرفني أنها إذا كانت مجهولة معا ، فكيف يُعرف الواحد منها بالآخر ؟ وأيضا فإن من شأن الحل أن تقصد فيه مقدمات

(٢) له : ساقطة من س (٤) كل : ساقطة من عا ، ن ، ه ، ي || ولا يمنع : لا يمنع م

(٦) المقول على : ساقطة من م || الكثيرين : كثيرا ، م ، ه (٨) يشكك : يشكل م

(١٠) لك : + من ه || وكلاهما : وكلها ب ، عا (١٢) إنه : ساقطة من د ، ن

(١٤) واحد : ساقطة من س || إذ : إذا ي (١٥) هو هو : هو د ، ن ، ي

(١٦) فيها : فيها عا (١٧) الإشكال : إشكال ن || ليست : ليس عا ، ه

(١٨) عرفني : عرض د (١٩) الحد : الحل س || تقصد : تعضد ب ، س

الشك فتتكرر جميعها ، أو واحدة منها . وليس في الحل الذي أوردته هذا الحال
تعرضُ لشيء من تلك المقدمات ؛ فإنه لم يقل إن الجنس والنوع ليسا مما
مجهولين عند المبتدئ المتعلم ، ولم يقل إنه إذا عُرِّفَ كلُّ واحد منهما بالآخر
وهو مجهول ، فليس هو تعريف مجهول بمجهول ، فإن هذا لا يمكن إنكاره ؛
ولا أيضا يسوغ إنكار الثالثة وهي أن تعريف المجهول بالمجهول ليس ببيان ،
ولا الترتيب الذي لهذه المقدمات غير موجب لصحة المطلوب بها ؛ فإذا كان
هذا الحال لم يتعرض لمقدمة من قياس الشك ، ولا لتأليفه ، فلم يعمل شيئا .

٥

وأیضا فقد وقع فيه غلط عظیم : وهو أنه لم يميز فيه الفرق بين الذي يعرف
مع الشيء ، وبين الذي يعرف به الشيء ؛ فإن الذي يعرف به الشيء هو
مما يعرف بنفسه ويصير جزءا من تعريف الشيء ، إذا أضيف إليه جزء آخر
توصل إلى معرفة الشيء ، ويكون هو قد عرف قبل الشيء . وأما الذي يعرف
مع الشيء فهو الذي إذا استتمت المعرفة بتوافق المعارف للشيء معاً عُرِّفَ
الشيء وعرف هو معه ، ولا تكون المعرفة به تسبق معرفة الشيء حتى يعرف به
الشيء ، فذلك لا يكون جزءا من جملة تعريف الشيء ؛ فإن أجزاء الجملة
التي تعرف الشيء ما لم تجتمع معاً ، لم تعرف الشيء ، والواحد منها يكون دالا
على جزء من المعنى الذي ناشئ فقط . فإدامت الأجزاء تذكر ولم تستوف
جميعها ، يكون الشيء بعد مجهولا ؛ فإذا توافقت عرف الشيء حينئذ ، وعرف
ما يعرف مع الشيء .

١٠

١٥

والمضافات إنما تعرف معاً ، ليس بعضها يعرف بالبعض ، فتكون معرفة بعضها
قبل معرفة البعض ، فتكون معرفة البعض لا مع معرفته ، وبالجملة ما يُعرف مع الشيء

٢٠

(١) جميعها : جميعا عا (٣) المتعلم : لتعلم م ، هـ (٥) وهى : ساقطة من م ، ن ،
هـ || تعريف : يعرف م || بالمجهول : بمجهول ن || ببيان : بيان هـ (٦) ولا الترتيب :
والترتيب عا ، هـ || فإذا : فإن عا ؛ وإذا ب ، س (٧) الحلال : الحل هـ
(٨ - ٩) يعرف ... الذى : ساقطة من م (٩) به : ساقطة من هـ || هو : وهو س
(١٠) ما : ما عا (١١) ويكون : فيكون ب ، س (١٢) يتوافق...المعرفة : ساقطة
من م (١٣) هو : ساقطة من ي (١٤) فذلك : فذلك م ؛ وذلك عا (١٧) توافقت : توافقت
س ؛ : - المعارف نج ، دا ، هـ (١٩) معرفة : معرفتها ي (٢٠) معرفته : معرفة م

- غير الذى يعرف به الشيء؛ فإن الذى يعرف به الشيء هو فى المعرفة قبل الشيء . وكذلك فإننا نقول : إن المتضايفات لا تتحد على هذه المجازفة التى أومأ إليها من ظن أنه يحل هذا الشك ، بل فى تحديدها ضرب من التلطف يزول به هذا الانغلاق؛ ولهذا موضع بيان آخر . وأما مثاله فى العاجل ، فهو أنك إذا سئلت : ما الأخ ؟ لم تعمل شيئا إن أجبت : إنه الذى له أخ ، بل تقول : إنه الذى ٥ أبوه هو بعينه أبو إنسان آخر الذى يقال إنه أخوه ، فتأتى بأجزاء بيان ليس واحد منها متحددا بالمضاف الآخر ؛ فإذا فرغت تكون قد دلت على المتضايفين معاً . وإذا قد تقرر أن هذا الحل غير مغن ، فلنرجع نحن إلى حيث فارقناه فنقول : إن تحديد الجنس يتم ، وإن لم يؤخذ النوع فيه نوعا من حيث هو مضاف إليه ، بل من حيث هو الذات ؛ فإنك إذا عنيت بالنوع الماهية والحقيقة والصورة ، ١٠ وقد يعنى به ذلك كثيرا فى عاداتهم ، لم يكن النوع من المضاف إلى الجنس . وإذا عنيت بالمختلفين بالنوع المختلفين بالماهية والصورة ، تم لك تحديد الجنس . فإنك إذا قلت : إن الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق والماهيات والصور الذاتية فى جواب ما هو ، تم تحديد الجنس ، ولم تحتج إلى أن تأخذ النوع من حيث هو مضاف فتورده فى حده ، وإن كانت الإضافة تندرج فى ذلك ١٥ اندراجا لا يكون معه جزء الحد متحددا بالحدود بالحد . أما الاندراج فلائك إذا قلت : مقول على المختلف بالماهية ، جعلت المختلف بالماهية مقولا عليه ، وهذه إشارة إلى ما عرض لها من الإضافة . وأما أنك لم تجعل جزء الحد متحددا بالحدود بالحد ، فلا أن جزء الحد هو الماهية ، أو كلية تخالف بالماهية ؛ والماهية من حيث هى ماهية ، والكلية المخالفة بالماهية ، غير متحددة بالجنس ، فتكون قد حددت ٢٠
- (١) غير : + الشيء ، م || هو : فهو ه ، ي || قبل : وقبل عا (٢) وكذلك : ولذلك عا ، م ، ن ، ه ، ي (٥) إنه : بأنه ه ، ي (٦) هو : هو هو عا || بأجزاء بيان : بأن إنسان م (٨) الحل : الحد س ؛ الحال م || فلنرجع : فراجع عا ، م ، ن || نحن : ساقطة من عا (٩) فيه نوعا : هو نوع ه (١١) وإذا : فإذا عا ، م ، ن ، ه ، ي (١٣) مختلفين : ساقطة من ي (١٤) إلى : ساقطة من ي (١٦) بالحد : ساقطة من ي (١٧) مقول : مقولا ن || جعلت المختلف بالماهية : ساقطة من د (١٨) وأما : أما ه (١٩) بالماهية : الماهية ي (٢٠) هى : هو عا || بالماهية : للماهية ي

الجنس حدا نهت في آخره وبالقوة معه على تحديد النوع الذى يضايفه ، من غير أن جعلته بالفعل — من حيث هو مضاف — جزء حده . وأما شرح هذا التدبير في الحدود التى للتضايقات ، وأنه لم ينبغى أن يكون هكذا ، وكيف يحصل معه مراعاة ما لكل واحد من المتضايقين من خاصية القول بالقياس إلى الآخر ، فسترى ذلك في مكان آخر .

[الفصل العاشر]

(ى) فصل فى النوع ووجه انقسام الكلى إليه

والنوع أيضا قد يقال فى لغة اليونانيين على معنى غير معنى النوع المنطقي ؛ فإن اللفظ الذى نقلته الفلاسفة اليونانيون بفعلته لمعنى النوع المنطقي ، كان مستعملا فى الوضع الأول عند اليونانيين على معنى صورة كل شيء وحقيقته التى له دون شيء آخر ، فوجدوا صوراً وماهيات للأشياء التى تحت الجنس ، يختص كل واحد منها بها ، فسموها ، من حيث هى كذلك ، أنواعاً . وكما أنَّ لفظة الجنس كانت تتناول المعنى العامى والمعنى المنطقي ، ولفظة النوع مطلقاً كانت تتناول المعنى العامى والمعنى المنطقي ، فكذلك لفظة النوع المنطقي تتناول عند المنطقيين معنيين : أحدهما أعم والآخر أخص . فأما المعنى الأعم فهو الذى يرويه مضايفاً للجنس ، ويحدونه بأنه المرتب تحت الجنس ، أو الذى يقال عليه الجنس ، وعلى غيره بالذات ، وما يجرى هذا المجرى . وأما المعنى الخاص فهو الذى

- (٣) التى : آخر نزع وأوله فى ص ٣٠ سطر ١٦ || للتضايقات : فى المضايقات س
 (٤) واحد : ساقطة من ن || الآخر : الأخرى م ، ن ، ى (٥) فسترى : فسيدرب ، س ، فيده || آخر : + إن شاء الله تعالى ه (٨) على معنى : على ع ، ى || غير معنى : غيرع
 (١٠) مستعملاً : يستعمل ع (١١) له : لهاع ، ى ، + ذلك ع ، عا ، م ، ن ، ى || للأشياء : الأشياء م (١٣) كانت : ساقطة من ع ، م ، ى (١٤) فكذلك : وكذلك م
 (١٥) المعنى : معنى عا ، ن (١٧) بالذات : + من طريق ما هو ذا ، ى

رهما سموه باعتبار ما، نوع الأنواع، وهو الذى يدل على ماهية مشتركة لجزئيات لا تختلف بأمور ذاتية. فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الأول، إذ لا يخلو في الوجود من وقوعه تحت الجنس، ويقال له نوع بالمعنى الثانى.

- وبين المفهومين فرق، وكيف لا! وهو بالمعنى الأول مضاف إلى الجنس، وبالمعنى الثانى غير مضاف إلى الجنس، فإنه لا يحتاج، في تصويره مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو، إلى أن يكون شيء آخر أيضا أعم منه مقولا عليه. ومعنى النوع بالوجه الأول ليس كالجنس بمعنى النوع بالوجه الثانى، وذلك لأنه ليس مقوما له، إذ قد يحوز في التوهم أن لا يكون الشيء الذى هو نوع بهذه الصفة نوعاً بالصفة الثانية، إذ لا يمتنع في الذهن أن نتصور كلياً هو رأس ليس تحت كلى آخر، وهو مع ذلك ليس مما ينقسم بالفصول، كالنقطة عند قوم. وما كان حمله هكذا وعلى هذه الصورة، وجاز رفعه في التوهم، لم يكن — كما علمت — ذاتياً، وما لم يكن ذاتياً لم يكن جنساً، بل إن كان لابد فهو عارض لازم له. وقد يقال لهذا نوع الأنواع، وليس المفهوم من كونه نوع الأنواع هو المفهوم من كونه نوعاً، بمعنى أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو، وكيف ومن حيث هو نوع الأنواع. فإن النوع المطلق له كالجنس وداخل في تحديده، وهو به مضاف إلى أنواع فوقه. ثم لست أحقق أن أى الوجهين هو في اصطلاح المنطقيين أقدم، فإنه لا يبعد أن يكون أول نقل اسم النوع إنما هو إلى هذا المطلق على الأفراد، ثم لما عرض له أن كان عليه عام آخر، سمي كونه تحت العام بهذه الصفة نوعية.

- (٤) بالمعنى : المعنى م (٥) فإنه : وإنه م (٧) بمعنى : المعنى م
(٨) قد : ساقطة من م (٩) إذ : أو د (١٠) حمله : - كما د ، س ،
وها مشى (١١) وعلى : أو على ع ، ه (١٢) له : ساقطة من ع ، ي (١٣) نوع : + من م
(١٥) هو : ساقطة من ه || النوع : ساقطة من س (١٦) به : أنه د ، ن || أحقق : أتحقق
ع ، م ، ن || أن : ساقطة من د ، ن (١٨) المطلق : المطل ب ، د ، ط ، م ، ن ، ه
|| عليه : له ه

ولا يبعد أيضا أن يكون الأقدم هو المعنى الآخر، فلما كان هذا المعنى يلزمه أن يكون نوع الأنواع، ويختص في إضافاته بالنوعية فقط من غير جنس، جعل أولى باسم النوعية، وسمى من حيث هو ملاصق للأشخاص نوعا أيضا. وهذا شيء ليس يمكنني تحصيله، وإن كان أكثر ميلى هو إلى أن أول التسمية وقع بحسب اعتبار النوع المضاييف، لكنه يجب علينا أن نعلم أن النوع الذى هو أحد الخمسة فى القسمة الأولى، هو بأى المعنيين نوع، فنقول: إنه قد يمكن أن تخرج القسمة الخمسة على وجه يتناول كل واحد منهما دون الآخر، فإنه إذا قيل: إن اللفظ الكلى الذاتى، إما أن يكون مقولا بالمساهية أو لا يكون، والمقول بالمساهية إما أن يكون مقولا بالمساهية المشتركة لمختلفين بالنوع، أو لمختلفين بالعدد دون النوع، كان قسمة المقول بالمساهية تتناول الجنس والنوع الملاصق للأشخاص، فيضيع اعتبار النوع بالمعنى الذى يكون بالإضافة إلى الجنس فى القسمة الأولى، بل ينقسم بعد ذلك ما هو مقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو إلى ما هو كذلك، ولا يقال عليه مثل ذلك، فيكون الذى يسمى جنسا فقط، وإلى ما يكون مقولا على كثيرين، ويقال عليه آخر هذا القول فيصير هذا الاعتبار نوعا. لكن هذه القسمة لا تُخرج طبيعة النوعية بالمعنى المضاف مطلقا، بل تخرج قسما من هذه النوعية بهذا الاعتبار، وهو ما كان جنسا وله نوعية، وتخرج طبيعة النوع بالاعتبار الخاص سالما صحيحا. وقد يمكن أن يقسم بحيث يخرج النوع بمعنى الأعم، فيكون النوع بالمعنى الخاص فى القسمة الثانية، حتى يكون ما هو نوع: إما الذى هو نوع الأنواع الذى يعرض له أن يكون النوع بالمعنى الذى يجعله أخص، وإما الذى هو نوع يتجنس.

(٢) إضافاته: د، ع || جنس: تجنس ع، ن، هـ (٣) وسمى: فسى ع، ن، هـ (٥) المضاييف: المضاف ن || علينا: ساقطة من ن || نعلم أن: نعلم م || أن النوع: أنه النوع هـ (٧) الخمسة: + القسمة ع (٨) إما أن يكون مقولا بالمساهية: ساقطة من د* (١٠) فيضيع: وضيع ع، ن، هـ (١٤) هذا: بهذا ع، ن، هـ (١٥) قسما: قسم م (١٨) بالمعنى: بمعنى ب، د، م (١٨-١٩) ما هو... أن يكون: ساقطة من م (٢٠) يتجنس: يلجنس ع، ع، ن، ب، الجنس م، الجنس هـ

لكذلك إذا قسمت الكلي — من حيث هو كلي — فأولى الاعتبار به أن تقسمه
قسمة تكون له بالتميز إلى موضوعاته التي هو كلي بحسبها ، فهناك يذهب
النوع الذي بالمعنى الأعم ؛ وإنما يحصل من بعد باعتبار ثان ، وهناك يصير النوع
المشهور به أولا هو النوع بالمعنى الخاص . وإن لم يراع هذا — بل روعى أحوال
الكليات وعوارضها فيما بينها من حيث هي كلية ، مثل الزيادة في العموم
والخصوص التي لبعضها عند بعض ، لا عند الجزئيات — خرج لك النوع المضاف ،
على ما نورده عن قريب .

وليس يجب أن يكون هذا التخصيص مشتملا على كل معنى تكون إليه
قسمة الكلي ، فإن الشيء قد ينقسم أقساما قسمة تامة ، وتفلت منها أقسام
له أخرى إنما تأتي سليمة بقسمة أخرى ؛ فإن الحيوان ، إذا قسمته إلى ناطق
وأعجم ، لم يكن إلا قسمين ، وأفلت المشاء والطائر ، واحتاج إلى ابتداء قسمة .
وليس يجب أن نتعسر ونقول : إن هذه القسمة الخمسة يجب أن تشتمل على كل
معنى يكون من أقسام الكلي واعتباراته ، بل يجب أن تعلم أنه إنما يحمل على هذا
التعسر اشتراك قسمين متباينين في اسم وهو اسم النوع ، بل الأخرى أن نقول :
إن هذه الخمسة إذا تحصلت ، حصل من المناسبات التي بينها أمر آخر ، هو حال
الأخص من المقولات في جواب ما هو عند الأعم ، حتى يكون ذلك نوعية
الأخص ، وكما يعرض مثل ذلك أيضا شخصية وجزئية ، ولكن تلك قد تركت
إذ لا التفات إليها . فإن آثرنا أن نجعل القسمة مخرجة للنوع بالمعنى المضاف
الذي هو أعم ، وجب أن نقول : إن اللفظ الذاتي إما مقول في جواب ما هو ،
وإما غير مقول ؛ ونعني بالمقول في جواب ما هو ، ما يصلح أن يكون — إذا سئل

(٣) الذي : ساقطة من ي (٤) هو : وهو (٥) هي : هو د

(٨) إليه : إليها ، م ، ن ، ي (٩) قسمة : ساقطة من ي

(١٠) له : ساقطة من ع ، د (١٤) وهو : هو س (١٥) تحصلت : حصلت ي

(١٧) الأخص : للأخص ، م ، ن ، د ، ه ، ي قد : ساقطة من ع (٢٠) ما يصلح : يصلح م

عن أشياء كثيرة ما هي — جوابا . ثم نقول : والمقول في جواب ما هو قد يختلف بالعموم والخصوص فيكون بعضها أعم وبعضها أخص ، فأعم المقولين في جواب ما هو هو جنس للأخص ، وأخصهما نوع للأعم . فإذا وجدنا النوع فهناك يقسم قسمة أخرى فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون النوع من شأنه أن يصير جنسا لنوع آخر ، وإما أن لا يكون ذلك من شأنه ، فهذه القسمة تنتهى إلى الخمسة انتهاء ظاهرا ، وتكون طبيعة النوع متحصلة فيه ، والنوع بالمعنى الآخر يدخل فيه بوجه . وأما القسمة الأولى فلم تكن كذلك .

وأما القسمة المشهورة التي لهذه الخمسة ، فهي أقرب من القسمة الأولى ، وذلك لأنهم يقسمون هكذا : إن كل لفظ مفرد إما أن يدل على واحد أو على كثير ، والدال على الواحد هو اللفظ الشخصي ، وأما الدال على الكثير فلإما أن يدل على كثيرين مختلفين بالنوع ، أو كثيرين مختلفين بالعدد . والدال على كثيرين مختلفين بالنوع إما أن يكون ذاتيا ، وإما أن يكون عرضيا ؛ فإن كان ذاتيا ، فلإما أن يكون في جواب ما هو ، وإما أن يكون في جواب أى شيء هو . فيجعلون الدال على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو جنسا ، والدال عليه في جواب أى شيء هو فصلا . وأما العرضي فهو العرض العام . ثم يقولون : إن الدال على كثيرين مختلفين بالعدد إما أن يكون في جواب ما هو ، وهو النوع ، وإما في جواب أى شيء هو ، وهو الخاصة .

فهذه القسمة منهم قد فاتها النوع بالمعنى المضاف ، وفاتها طبيعة الفصل ، بما هو فصل ؛ بل إنما دخل فيها من الفصول ما يحمل على أنواع كثيرة ، وليس ذلك هو طبيعة الفصل ، بما هو فصل ؛ إذ ليس كل فصل كذلك ، على ما سيوضح

(١) والمقولات ع ، م ، ن ، ي (٢) المقولين : مقولين ع ، م ، ن ، هـ

(٣) للأخص : ساقطة من ع || أخصهما : أخصها م || للأعم : الأعم م || فهناك : فهناك م

(٦) الآخر : الأخير ع (٨) التي : ساقطة من ع || من : إلى ن

(١١) كثيرين : الكثيرين س (١٦) وإما : + أن يكون هـ

(١٩ — ٢٠) فصل ... هو فصل : ساقطة من س (٢٠) كذلك : ساقطة من ي

لك ، إلا أن يراعى شئ ستعرفه ، وتعلم أنهم لم يراعوه ولم يفظنوا له ، فليس يمكننا أن نجعل ذلك عذرا لهم ، اللهم إلا أن يكون المعلم الأول راعاه . وأيضا فإن هذه القسمة لم يفرق فيها بين الخاصة وبين الفصل الذى لا يكون إلا للنوع ، وفاتها الخاصة التى هى خاصة نوع متوسط بالقياس إليه ، فلم يوردوا الخاصة بما هى خاصة للنوع ، بل بما هى خاصة لنوع أخير ، كما لم يوردوا النوع إلا نوعا . أخيرا .

[الفصل الحادى عشر]

(يا) فصل فى تعقب رسوم النوع

فلتتحقق الآن حال الحدود التى هى مشهورة للنوع فنقول : أما النوع بالمعنى الذى لا إضافة فيه إلى الجنس ، فقد وفوا حده ، إذ حدوه بأنه : المقول على كثيرين ١٠ مختلفين بالعدد فى جواب ما هو ، وذلك لأن الجنس والعرض العام لا يشاركانه ، إذ كل واحد منهما مقول على كثيرين مختلفين بالنوع ، لا على كثيرين مختلفين بالعدد ، إذ يجب أن يفهم من قولهم : مقول على كثيرين مختلفين بالعدد ، أنه مقول على ذلك فقط ، لأنك إن لم تفهم ذلك ، لم يكن كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد مانعا من كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع ، فإن ١٥ المقول على كثيرين مختلفين بالنوع قد يكون أيضا مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد . فإذا علمت أن التخصيص بهذا الاسم إنما هو لما لا يقال إلا كذلك ، نخرج ما يقال على كثيرين مختلفين بالنوع من مفهومه . فهذا ما يفرق بينه وبين الجنس والعرض العام .

(١) يراعى شئ : تراعى شيئا ن ه (٥) خاصة : ساقطة من ن

(٩) فلتتحقق : فلتحقق ع ا ن ه || التى : ساقطة من ه || هى : ساقطة من ي

(١١) وذلك : ساقطة من م || يشاركانه : يشاركه م (١٣) مختلفين : ساقطة من ن

(١٤) أنه : وأنه ه || تفهم : تعلم س (١٦) قد : ساقطة من ه || أيضا : ساقطة من م

(١٨) ما يفرق : يفرق ن || بينه : به ه

وقد يفرق أيضا بين النسوع والفصول التى تُقال على كثيرين مختلفين بالنوع ،
 مثال هذا الفصل المنقسم بالمتساويين فإنه فصل الزوج فى ظاهر الأمر ، وقد
 يقال على الخط والسطح والجسم فى ظاهر الأمر ؛ فليس الزوج وحده منتسما بمتساويين
 فى ظاهر الأمر ، فإنه إذا أضيف إلى العدد الذى هو كالجنس ، كان مساويا
 للزوج ، ولا يفرق بين النوع والفصل الذى هو خاص بالنوع كالناطق ، أعنى
 الذى له مبدأ قوة التمييز ، فإن هذا الإنسان وحده . وأما الذى يقال للملك فهو
 بمعنى آخر ليس يشارك الإنسان الملك فيه ، ولكن قد يمكن لبعض المتشعطين
 أن يُخرج من هذا الحد من هذه الجهة وجها يفرق بين النوع والفصل ، وذلك
 الوجه هو أن طبيعة النوع بهذا المعنى تقتضى أن لا يقال إلا على كثيرين مختلفين
 بالعدد ، وطبيعة الفصل لا تقتضى ذلك ؛ وهو وجه متكلف . لكن قوله : ” فى جواب
 ما هو “ يفرق بين الفصل وبينه تفريقا مطلقا ، ويفرق بين الخاصة وبين النوع
 أيضا ؛ فإن الخاصة لا مدخل لها فى جواب ما هو . فهذا الرسم متقن بحقق مطابق
 للمعنى الذى يقال عليه النوع ، الذى لا يطابق إلا نوع الأنواع . وأما رسوم النوع
 بالمعنى الذى فيه الإضافة فذلك عندهم رسمان : أحدهما قولهم : إنه المرتب تحت
 الجنس ، والثانى : إنه الذى يقال عليه الجنس من طريق ما هو . فيجب أن ننظر
 فى حاله فنقول : إنه إن عني بالمرتب تحت الجنس ما يكون أخص منه حملا ، أى
 يكون حملا على بعض ما يحمل عليه مما هو تحته ، فإن الشخص والنوع والفصل

- (١) يفرق : + به هـ (٢) بالمتساويين : بمتساويين س || فإنه : ساقطة من ي
 فى ظاهر الأمر : ساقطة من ي (٢-٣) فى ظاهر ... فليس الزوج : ساقطة من م
 (٤) فإنه : ولكن عا ، هـ ، ي (٦) الإنسان : الإنسان س ، م ، هـ
 (٧) ولكن : ولكنه نج ، س || المتشعطين : المتشعطين د ، م (٨) الحد : + الحد
 عا || رجها : بوجه عا ، بوجه م ، هـ || يفرق : فرق هـ (١٠-١١) لا تقتضى ... بين الفصل :
 ساقطة من م (١١) بين الخاصة وبين النوع : بينه وبين الخاصة س ، م ، هـ || بين : ساقطة
 من عا (١٢) أيضا : + فإن بين الخاصة وبين النوع أيضا م (١٣) الأنواع : ساقطة من د
 (١٤) قولهم : قوله عا م (١٦) إن : ساقطة من س || أى : إن س
 (١٧) يكون : ساقطة من ن || مما : ما عا ، ن .

- والخاصة تشترك جميعها فيه، وإن عني بذلك ما كان كليا وحده دون الشخص، فقد عني ما هو خارج عن مقتضى اللفظ، ومع ذلك فإن الفصل والنوع والخاصة تشترك فيه . وإن لم يُعْنِ بالمرتب هذا ، بل عني به ما هو أخص وملاصق لابتوسط شيء بينهما، وهو ما يتلوه في المرتبة ، نخرج الشخص ودخل الخاصة والفصل ؛ وإن عني بالمرتب ما كان ملاصقا ليس في ترتيب العموم فقط ، بل ٥ في ترتيب المعنى أيضا ، نخرج الخاصة ودخل الفصل ؛ وإن عني بالمرتب ما يكون خاصا مدخولا في طبيعته ، أعني ما يكون ما فوِّقه مضمنا في معناه، اختص هذا الرسم بالنوع ؛ فإن الجنس ليس داخلا في طبيعة الفصل ولا الخاصة ، بل هو شيء كالموضوع لهما ليس داخلا فيهما ، ونسبته إليهما نسبة الأمر اللازم الذي لا بد منه ، ليس نسبة الداخر في الجوهر، على ما علمت . لكن لفظة "المرتب" ليس تدل على ١٠ هذا المعنى المحدد بكل هذه الاشتراطات ، لا بحسب الوضع الأول ، ولا بحسب النقل ، فليس يذكر في موضع من كتب أهل هذه الصناعة أنه إذا قيل : مرتب تحت كذا ، عني هذا المعنى .

- وأما الرسم الثاني ، وهو أنه الذي يُقال عليه جنسه من طريق ما هو — إن عني بالمقول من طريق ما هو ما حققناه نحن — فيجب أن يُراد عليه أنه الذي ١٥ يقال عليه وعلى غيره جنسه من طريق ما هو ، أو يقال : هو الذي يقال عليه جنسه من طريق ما هو بالشركة ، فيكون هذا خاصا للنوع ؛ فإن الفصل لا يقال عليه الجنس من طريق ما هو ألبته ، وكذلك الخاصة والعرض . وأما الشخص فلا تتم ماهيته بالجنس . وأما إن عني بذلك ما يعنونه ، فيكون بينه وبين الفصل

(١) وإن : ويل م ؛ فإن ه ؛ ي (٤) وهو : وبين ه || الشخص : + أيضا ه
(٥) ملاصقا : متلاصقا عا (٦) في : وفي ع ، عا ، م ، ي || نخرج : نخرجت عا ، ه
(٧) مدخولا : + أي مقوما لما بينه || ما فوِّقه : عا || اختص : فاختص م
(٨) ليس : وليس ن (٩) المرتب : المرتب عا || ليس : ليست عا ، ه
(١٠) المحدد : المحدد عا ، ه || بكل : فكل عا || الأول : ساقطة من عا (١٢) هذه : ساقطة من د ، ع ، ي || قيل : قال عا (١٢ — ١٣) مرتب ... المعنى : هذا اللفظ فيجب أن يفهم منه هذا المعنى ع (١٣) عني : أعني م ، ن (١٥) هو ما : هو م .

والخاصة والعرض فرق ، ولا يكون بينه وبين الشخص فرق ، إلا أن نضمن أنه كلى هذه الصفة ؛ وأيضا فإنه لا يكون بينه وبين فصل الجنس فرق .

والذى حدّ وقال : إن النوع هو أخص كليين مقولين في جواب ما هو ،

فقد أحسن تحديد النوع ؛ وإنما يتم حسنه بأن يقال : إنه الكلى الأخص

من كليين مقول في جواب ما هو ؛ تعلم ذلك إذا تدربت بالأصول والمواضع

المقررة للحدود . فنقول الآن : الجنس منه ما يكون جنسا ، ولا يصلح أن

ينقلب باعتبار آخر نوعا ؛ إذ لا يكون فوقه جنس أعم منه ؛ ومنه ما يصلح

أن يكون نوعا باعتبار آخر إذ يكون فوقه جنس أعم منه . وكذلك النوع

منه ما يكون نوعا ولا يصلح أن ينقلب جنسا ؛ إذ لا يكون تحته نوع أخص

منه ؛ ومنه ما يصلح أن ينقلب جنسا باعتبار آخر ؛ إذ لا يكون تحته نوع أخص

منه . فنرتب للجنس مراتب ثلاثا : جنس عال ليس بنوع ألبتة ، وجنس

متوسط هو نوع وجنس وتحتة أجناس ، وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته

جنس . وكذلك يكون في باب النوع : نوع سافل ليس تحته نوع ألبتة ، فليس

بجنس ألبتة ، ونوع عال تحت جنس الأجناس الذى ليس بنوع ألبتة ، ونوع

متوسط هو نوع وجنس وجنسه نوع ؛ والمثال المشهور لهذا هو من مقولة

الجوهر ؛ فإن الجوهر جنس لا جنس فوقه ، وتحتة الجسم ، وتحت الجسم

الجسم ذو النفس ؛ وتحت الجسم ذى النفس الحيوان ، وتحت الحيوان الحيوان

الناطق ، وتحت الحيوان الناطق الإنسان ، وتحت الإنسان زيد وعمرو ، فزيد وعمرو

(٢) وأيضا : ساقطة من ن || وأيضا... فرق : ساقطة من هـ (٣) حد : حده ع

(٤) بأن : أن عا (٦) المقررة : + المحدودة د || للحدود : المحدودة عا || الآن :

+ إن ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي (٧) لا : ساقطة من م || جنس : ما هو عا

(٧-٨) ومنه... أعم منه : ساقطة من م (١٠) ومنه ... أخص منه : ساقطة من س

|| لا : ساقطة من ن ، هـ || تحته : دون عا وهما م ، ي (١١) فنرتب : فنرتب ع ؛

فترتب د ، م || مراتب : مراتبى || ثلاثا : ثلاث د ، م ؛ + فيكون هـ ، ي

(١٢) وتحتة : تحت ع (١٥) المثال : مثال م || هو : ساقطة من عا

(١٦) فإن الجوهر : ساقطة من م .

- وأشكالها هي الأشخاص . والجوهر هو جنس الأجناس ، إذ ليس فوقه جنس ،
والإنسان هو نوع الأنواع ، إذ ليس تحته نوع ، وما بينهما أجناس وأنواع متوسطة ؛
فإنها بالقياس إلى ما تحتها أجناس ، وبالقياس إلى ما فوقها أنواع ؛ فإن الجسم
نوع الجوهر و جنس للجسم ذي النفس ، والجسم ذو النفس نوع الجسم و جنس الحى ؛
لأنه يعم النبات والحى ، والحى نوع الجسم ذي النفس و جنس للحى الناطق ٥
لأنه يعم الحيوانات العجم والإنسان ، والحى الناطق نوع الحى و جنس الإنسان ؛
لأنه يعم الإنسان والمالک ؛ فيكون الحى الناطق هو الجنس السافل ، والجوهر
هو الجنس العالى ، والجسم وما يليه هو الجنس المتوسط ، ويكون الجسم هو
النوع العالى ، ويكون الإنسان هو النوع السافل ، ويكون الجسم ذو النفس
وما يليه النوع المتوسط ، ويكون الجوهر بالقياس إلى ما تحته جنس الأجناس ١٠
والجنس العالى ، وبأنه لا يقاس إلى ما فوقه يكون جنسا ليس بنوع ، ويكون
الإنسان بالقياس إلى ما فوقه نوع الأنواع والنوع السافل ، وأما بقياسه
إلى ما تحته فهو أنه نوع ليس بجنس ، وقياسه إلى ما تحته على وجهين : قياس
إلى ما تحته من حيث هو محمول عليها الحمل المعلوم ، وقياس إلى ما تحته باعتبار
أنها ليست بأنواع . وقياسه إلى ما تحته من حيث الحمل يفيد معنى النوعية غير ١٥
المضافة إلى الجنس ، وهو المعنى الثانى مما ذكره . وأما قياسه بالاعتبار
الآخر يفيد أنه نوع ليس بجنس : فهو نوع الأنواع ، ونوع ليس بجنس ،
ونوع بالمعنى المذكور ؛ ومفاهيم هذه الثلاثة — وإن تلازمت —

(١) هو : ساقطة من ع (٣) الجسم : الجنس س (٤) الجسم : ع ، م ||
نوع الجسم : نوع الجسم ع || الحى : للحى ع ، ه ، ي (٥) الحى : ساقطة من ع ||
وجنس للحى : جنس الحى م || للحى : + الحى ع (٦) الناطق : + نوع || الإنسان :
للإنسان ه (٨) هو : ساقطة من ع (١١) يقاس : يقاس ن ؛ يقاس له ع ، م ، ه
(١٢) النوع السافل : النوع د (١٣) يقاس : يقاسه م (١٦) ذكره وأما : ذكروا
ما ع ، ه ؛ ذكره وأما ن || وأما : فأما م (١٧) ونوع ليس بجنس : ساقطة من د .

فهى مفهومات مختلفة . وإذا جعل اسم النوع اسماً لواحدٍ واحدٍ من هذه المعانى ، يكون مقولاً على هذه الثلاثة باشتراك الاسم ، وتكون حدود مفهوماته مختلفةً ؛ فإن جعل اسماً لواحد منها فقط ، كان ذلك القول الذى لذلك الواحد حدّاً له ، والقول الذى للآخر سما ليس هو مفهوم الاسم بل علامة لازمة له ، وكما أن تحت نوع الأنواع موضوعات كلية — وإن كانت ليست بأنواع — مثل الكاتب والملاح والتركى تحت الإنسان ، فكذلك لا يبعد أن يكون فوق جنس الأجناس محمولات ليست بأجناس ، بل معان لازمة قد تشترك فيها أجناس من أجناس الأجناس ، كالوجود والعرضية ، وكأما تؤول على عدة أجناس عالية مما ستفطن لها بعد .

وأما هذه القسمة التى أوردت للجواهر وبلغت الإنسان ، فإنها غير مستقيمة ، وإن كانت غير ضارة فى تفهم الغرض المقصود ؛ وذلك أن الجسم ذا النفس ، إذا تناول النبات مع الحيوانات ، لم يتناول الملائكة إلا باشتراك الاسم ، فلم يكن الجسم ذو النفس جنساً تدخل فيه الملائكة ؛ وكذلك إذا قيل ناطق للإنسان وللملك ، لم يكن إلا باشتراك الاسم ، والناطق الذى هو فصلٌ مقومٌ للإنسان غير مقول على الملائكة ؛ وإذا كان كذلك ، لم يكن الحى الناطق جنساً للإنسان والملائكة ، ولا الجسم ذو النفس جنساً للنبات والملائكة والحيوانات ؛ فإذا كان كذلك ، لم يكن إدخال الميت فصلاً يقسم الحيوان الناطق إلى إنسان وغير إنسان محتاجاً إليه .

- (١) فهى : فهو (٣) لذلك : + القول عا ، ن || الواحد : الوجه ي
 (٦) فكذلك : وكذلك ن || يكون : + من عا (٧) فيها : فيه عا ، ن || من أجناس :
 من د (٨) والعرضية : + والوحدة ع (١٤) باشتراك : بالاشتراك م
 (١٧) يقسم : يقسم ي .

[الفصل الثاني عشر]

(ب) فصل في الطبيعي والعقلي والمنطقي

وما قبل الكثرة وفي الكثرة وبعد الكثرة من هذه المعاني الخمسة

- إنه قد جرت العادة في تفهم هذه الخمسة أن يقال : إن منها ما هو طبيعي ،
ومنها ما هو منطقي ، ومنها ما هو عقلي ؛ وربما قيل : إن منها ما هو قبل
الكثرة ، ومنها ما هو في الكثرة ، ومنها ما هو بعد الكثرة . وجرت العادة بأن
يُجعل البحث عن ذلك متصلاً بالبحث عن أمر الجنس والنوع — وإن كان
ذلك عاما للكليات الخمس — فنقول متشبهين بمن سلف : إنَّ كلَّ واحدٍ من
الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة ، هو في نفسه شيء ، وفي أنه جنس
أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام شيء ؛ ولنجعل مثال ذلك من الجنس
فنقول : إنَّ الحيوان في نفسه معنى ، سواء كان موجودا في الأعيان أو
مُتَصَوِّرا في النفس ، وليس في نفسه بعام ولا خاص ؛ ولو كان في نفسه عاما
حتى كانت الحيوانية — لأنها حيوانية — عامة ، لوجب أن لا يكون حيوان
شخصي ، بل كان كل حيوان عاما ؛ ولو كانت الحيوان — لأنه حيوان —
شخصيا أيضا ، لما كان يجوز أن يكون إلا شخصا واحدا ، ذلك الشخص الذي
تقتضيه الحيوانية ، وكان لا يجوز أن يكون شخص آخر حيوانا ، بل الحيوان
في نفسه شيء يُتَصَوَّر في ذهن حيوانا ، وبحسب تصوره حيوانا لا يكون إلا
حيوانا فقط ؛ فإنَّ تَصَوُّر معه أنه عام وخاص وغير ذلك ، فقد تصور معه معنى
زائد على أنه حيوان يعرض للحيوانية ؛ فإنَّ الحيوانية لا تصير شخصا مشارا

(٣) وبعد : ومع عا ، ي || من ... الخمسة : ساقطة من ع (٤ — ٥) إن منها ...

هو عقلي : إن منها طبيعيا ، ومنها منطقي ، ومنها عقليا ب ، د ، عام ، ن (٧) والنوع :

ساقطة من ن (٨) للكليات : في الكليات س (٩) لإحدى : ساقطة من ع || هو : وهو ب ، س

(١١) الحيوان : الحيوانات ه || كان : ساقطة من د ، س

(١٥) شخصا : شخص ع || ذلك : فذلك ه (١٩) مشارا : ساقطة من س

إليه إلا بمقارنة أمر يجعله مشاراً إليه ؛ وكذلك في العقل لا يكون كذلك إلا بأن
يُلحق به العقل معنى يخصه ، ثم لا يعرض له من الخارج أن يكون عاما حتى
يكون ذات واحدة بالحقيقة هي حيوان ، وقد عرض له في الأعيان الخارجة
أن كان هو بعينه موجوداً في كثيرين ؛ وأما في الذهن فقد يعرض لهذه الصورة
الحيوانية المعقولة أن تجعل لها نسب إلى أمور كثيرة ؛ فيكون ذلك الواحد
بعينه صحيح النسبة إلى عدة تتشاكل فيه ، بأن يجعله العقل على واحدٍ واحدٍ منها —
فأما كيف ذلك فلصناعة أخرى — فيكون هذا العارض هو العموم الذي يعرض
للحيوانية ، فيكون الحيوان لهذا العموم كالخشب مثلا لعارض يعرض له من شكل
أو غيره ، وكالثوب الأبيض ، فيكون الثوب في نفسه معنى ، والأبيض معنى ،
و يتركبان فيكون هناك معنى آخر مركبا منهما ؛ كذلك الحيوان هو في العقل معنى ،
وأنه عام أو جنس معنى ، وأنه حيوان جنسي معنى . فيسمون معنى الجنس
جنسا منطقيا ، ومفهوما أنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو ،
من غير أن يشار إلى شيء هو حيوان أو غير ذلك ، مثل أن الأبيض في نفسه له
معقول لا يحتاج معه أن يعقل أنه ثوب وأنه خشب ، فإذا عُقل معه ذلك عُقل
شيء يلحقه الأبيض ؛ وكذلك الواحد في نفسه له معقول ، فأما أنه إنسان أو
شجرة فهو أمر خارج عن معقوله يلحقه أنه واحد . فالجنس المنطقي هو هذا .

وأما الطبيعي فهو الحيوان بما هو حيوان ، الذي يصلح أن يجعل للمعقول منه
النسبة التي للجنسية ، فإنه إذا حصل في الذهن معقولا ، صلح أن تعقل له الجنسية ،
ولا يصلح لما يفرض متصورا من زيد هذا ، ولا للتصور من إنسان ،

(٣) وقد : قدى || عرض : يعرض هـ (٤) الصورة : الصورة عا

(٥) المعقولة : المقولة هـ || نسب : نسبة م (٧) فأما : وأما ي

(٨) مثلا لعارض : مثل العارض عا (٩) وكالثوب الأبيض : من هنا إلى

صفحة ٧٢ خرم في ي (١٠) هناك : مثالا (١١) حيوان : + هو

في العقل معنى وأنه عام أو جنس معنى ، وأنه حيوان م (١٤) معه : + إلى د ، ن ||

معه أن يعقل : أن يعقل معه ع (١٥) وكذلك : ولذلك ع (١٦) شجرة :

صفحة د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ (١٧) للمعقول : للمقول هـ (١٨) الجنسية :

+ المنطقية هـ (١٩) للتصور : المتصور || إنسان : الإنسان ن ، هـ

- فتكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الأعيان تفارق بهذا العارض طبيعة الإنسانية وطبيعة زيد؛ إذ هو بحيث إذا تَصَوَّرَ صلح أن يلحقه عموم هذه الصفة، التي هي الجنسية؛ وليس له خارجا إلا الصلوح لها بحال. فقولهم: الجنس الطبيعي، يعنون به الشيء الطبيعي الذي يصلح أن يصير في الذهن جنسا، وليس هو في الطبيعيات بجنس؛ ولأنه يخالف في الوجود غيره من الأمور الطبيعية بهذا المعنى، فلا يبعد أن يخصص لهذا المعنى باسم، وأن يجعل ذلك الاسم من اسم الشيء الذي يعرض له بحال وهو الجنسية. وأما الحيوان الجنسي في العقل، فهو المعقول من جنس طبيعي؛ وأما الجنسية المعقولة المجردة، فمن حيث هي مقررّة في العقل، هي أيضا جنس معقول، ولكن من حيث إنها شيء من الأشياء بحيث عنه المنطق، فهو جنس منطقي؛ وليس؛ وإن لم يكن لهذا الذي هو منطقي وجود إلا في العقل، يجب أن يكون المفهوم من أنه عقلي هو المفهوم من أنه منطقي؛ وذلك أن المعنى الذي يفهم من أنه عقلي، هو غير المفهوم من أنه منطقي؛ وذلك أن المعنى المفهوم الذي يفهم من أنه عقلي لازم ومقارن للمعنى الذي يفهم من أنه منطقي ليس هو هو، إذ قد بان لك اختلاف اعتباريهما. فالجنس المنطقي تحت شيئين:
- أحدهما أنواعه من حيث هو جنس، والآخر أنواع موضوعاته التي يعرض لها؛ أما أنواعه، فلأن الجنس المطلق أعم من جنس عال وجنس سافل، فهو يعطى كلّ واحد مما تحته من الأجناس المقررة حدّه واسمه؛ إذ يقال لكل واحد منهما إنه جنس، ويُحدّ بحدّ الجنس؛ وأما أنواع موضوعاته فلا يعطى اسمها ولا حدّه؛

- (١) طبيعة حيوانية: طبيعته بالحيوانية ع || الحيوان د ه || بهذا: لهذا د
(٢) وطبيعة زيد: ساقطة من ن || هي: هو ه (٣) بحال: + بحالهم ه؛
+ أي الشيء الذي يسمى جنسا طبيعيا وهو ما يصلح أن يصير في الذهن جنسا منطقيا ليس هو في الطبيعيات بجنس أي بجنس هو ذاتا واحدة موجودة في الطبيعيات توجد في أشخاص فيكون جنسا لها بل لا وجود لها إلا في الذهن عا (٤) أن يصير: ساقطة من س
(٨) طبيعي: طبيعة ع || هي: هو ه (١١) يجب: ساقطة من ع
(١٢) أن: لأن ع (١٢-١٣) هو غير... عقلي: ساقطة من د، ن، ه
(١٣) المفهوم: ساقطة من عا || الذي يفهم: ساقطة من م || ومقارن: ومفارق ع || من أنه منطقي: أنه منطقي ع (١٤) لك: ساقطة من ع (١٥) أنواع: ساقطة من عا || التي: الذي ع (١٦) فهو: وهو م (١٨) اسمه: لاسمه س.

وذلك لأنَّ الإنسان الذي هو نوع الحيوان — من جهة أنه حيوانٌ — فلا يحمل عليه مع الحيوانية ما عرض لحيوانية من الجنسية ، لا اسما ولا حداً ، فإنَّ الإنسان لا يجب أن يصير جنسا ، من جهة حمل الحيوانية عليه ، لا باسم ولا بحد ، كما يجب أن يصير جسما ، من جهة حمل الحيوانية عليه باسم وحد ، فإنَّ صار شيء من الأنواع جنسا ، فذلك له ، لا من جهة طبيعة جنسه الذي فوقه ، بل من جهة الأمور التي تحته . وأما الجنس الطبيعي فإنه يعطى ماتحته اسمه وحده من حيث هو طبيعة ، أى من حيث الجنس الذى هو مثلا الحيوان ، حيوان لا من حيث هو جنس طبيعي ، أى معنى يصلح إذا تصوَّر أن يصير جنسا من حيث هو كذلك ، فإنه ليس يجب هذا لما تحته . وبالجملة إذا قالوا : إن الجنس الطبيعي يعطى ماتحته اسمه وحده ، فهذا أيضا قولٌ غيرُ محقق ، فإنه يعطى بالعرض ، لأنه ليس يعطى من حيث هو جنس طبيعي ، كما لم يعط أيضا من حيث هو جنس منطقي ، ولكن إنما يعطيهما الطبيعة الموضوعية لأنَّ يكون جنسا طبيعيا ، وهذه الطبيعة بنفسها أيضا ليست جنسا طبيعيا كما ليست جنسا منطقيًا ، اللهم إلا أنَّ لا نغنى بالجنس الطبيعي إلا مجرد الطبيعة الموضوعية للجنسية ، ولا نغنى بالجنس الطبيعي ما عيناه ، حينئذ يصلح أن يقال : إن الجنس الطبيعي يعطى ماتحته اسمه وحده ، وحينئذ لا يكون الحيوان جنسا طبيعيا إلا لأنه حيوان فقط . ثم انظر أنه هل يستقيم هذا ؟ وأما العقل ففيه أيضا موضوعٌ وجنسيةٌ وتركيبٌ ، وحكم جميع ذلك في العقل كحكم الطبيعي . والأخرى أن تكون الحيوانية في نفسها تسمى صورةً طبيعية تارة ، وصورة عقلية أخرى ، ولا تكون في أنها حيوانية جنسا بوجه من الوجوه ، لا في العقل ولا خارجا ،

- (١ — ٣) من جهة أنه... فإن الإنسان : ساقطة من س (٣) جنسا : جمعا د || الحيوانية : الحيوان ع || عليه : ساقطة من ه (٣ — ٤) لا باسم ولا بحد : اسما ولا حدا ع || لا باسم... الحيوانية عليه : ساقطة من ع (٤) بحد : ح د م ، ن ، ه || جسما : جنسا م || باسم وحد : ساقطة من عا (٧) الذى : ساقطة من عا (٩) هو : هـ عا (١٢) الطبيعة : ساقطة من م (١٣ — ١٤) طبيعيا ... كاليست جنسا : ساقطة من د (١٤) بالجنس : ما يجنس ه (١٦) حينئذ : ساقطة من ه (١٧) لأنه : أنه ع ، م (٢٠) خارجا : + عنه د ، ه

بل إنما تصير جنسا إذا قُرِنَ بها اعتبار ، إما في العقل وإما في الخارج ، وقد أشرنا إلى الاعتبارين جميعا ؛ لكن الشيء الذي هو طبيعة الجنس المعقول قد يكون على وجهين : فإنه ربما كان معقولا أولا ثم حصل في الأعيان ، وحصل في الكثرة الخارجة ، كمن يعقل أولا شيئا من الأمور الصناعية ثم يحصله مصنوعا ؛ وربما كان حاصلًا في الأعيان ثم يصور في العقل ، كمن عرض له أن رأى أشخاص الناس واستثبت الصورة الإنسانية .

- و بالجملة ربما كانت الصورة المعقولة سبباً بوجهٍ ما لحصول الصورة الموجودة في الأعيان ، وربما كانت الصورة الموجودة في الأعيان سبباً بوجهٍ ما للصورة المعقولة ، أى يكون إنما حصلت في العقل بعد أن كانت قد حصلت في الأعيان .
- ولأن جميع الأمور الموجودة فإن نسبتها إلى الله والملائكة نسبة المصنوعات التي عندنا إلى النفس الصانعة ، فيكون ما هو في علم الله والملائكة من حقيقة المعلوم والمدرَك من الأمور الطبيعية موجودا قبل الكثرة ، وكل معقول منها معنى واحد ، ثم يحصل لهذه المعاني الوجود الذي في الكثرة ، فيحصل في الكثرة ولا يتحد فيها بوجهٍ من الوجوه ، إذ ليس في خارج الأعيان شيء واحد عام ، بل تفريق فقط ؛ ثم تحصل مرة أخرى بعد الحصول في الكثرة معقولة عندنا . وأما أن كونها قبل الكثرة على أى جهة هو ، أعلى أنها معلومة ذات واحدة تتكرر بها أو لا تتكرر ، أو على أنها مثل قائمة ، فليس بحثنا هذا بواف به ، فإن لذلك نظرا علميا آخر .

(١) في الخارج : من خارج ب ، ع (٢) الجنس : ساقطة من ع
 (٥) يحصله مصنوعا : يحصلها مصنوعة عا || حاصلًا : + أولًا ع ، م ، ن ، هـ || يصور : يتصوره
 (٦) عرض له أن : ساقطة من ع ، عا ، ن || واستثبت : فاستثبت عا ، م ، هـ
 (٨) يوجد ما : ساقطة من عا (٩) المعقولة : + يوجد من الوجوه عا
 (١٠) ولأن : ولا م (١٢) موجودا : موجودة م ؛ + ما ع || وكل : ويكون كل ع
 (١٣) واحد : واحد ع (١٦) جهة : وجهة س || أعلى : على ع (١٧) بحثنا : بحثي ع
 (١٨) لذلك : ذلك ن ؛ بذلك هـ

- واعلم أن ما قلناه في الجنس هو مثال لك في النوع والفصل والخاصة والعرض ،
 يهديك سبيل الإحاطة بعقليته ومنطقيته وطبيعته ، وما في الكثرة منه وقبلها
 وبعدها . واعلم أن الأمور التي هي في الطبيعة أجناس الأجناس ، فهي فوق واحدة
 ومتناهية ، كما سيتضح لك بعد . وأما الأمور التي هي أنواع الأنواع ،
 فالمستحفظات منها في الطبيعة متناهية ، وأما هي في أنفسها فغير متناهية ٥
 في القوة ، فإن أنواع أنواع كثيرة من المقولات ، التي تأتيك بعد ، لا تنهاى ،
 كأنواع أنواع الكمية والكيفية والوضع وغير ذلك . وأما الأشخاص فلأنها غير
 متناهية بحسب التكون والتقدم والتأخر . وأما المحسوس المحصور منها في زمان
 محدود فمتناهٍ ضرورة ، والشخص إنما يصير شخصا بأن تقترن بطبيعة النوع
 خواص عرضية لازمة وغير لازمة ، وتتعين لها مادة مشار إليها ، ولا يمكن أن
 تقترن بالنوع خواص معقولة كم كانت ، وليس فيها آخر الأمر إشارة إلى
 معنى متشخص فيتقوم به الشخص في العقل ؛ فإنك لو قلت : زيد هو الطويل
 الكاتب الوسيم الكذا والكذا ، وكم شئت من الأوصاف ، فإنه لا يتعين لك
 في العقل شخصية زيد ، بل يحوز أن يكون المعنى الذي يجتمع من جملة جميع
 ذلك لأكثر من واحد ، بل إنما يعينه الوجود والإشارة إلى معنى شخصي ،
 كما تقول : إنه ابن فلان ، الموجود في وقت فلان ، الطويل ، الفيلسوف ،
 ثم يكون اتفاق أن لم يكن في ذلك الوقت مشارك له في هذه الصفات ، ويكون
 قد سبق لك المعرفة أيضا بهذا الاتفاق ، ويكون ذلك بالإدراك الذي ينحو نحو
 ما يشار إليه من الحس ، نحو ما يشار إلى فلان بعينه وزمان بعينه ، فهناك
 تتحقق شخصية زيد ، ويكون هذا القول دالا على شخصيته . ٢٠

(٣) هي : ساقطة من ع || فهي : هو ، عا ، م ، ن || فهي فوق واحدة : هي قول واحد ع
 (٦) في القوة : بالقوة م (٧) الكمية والكيفية : الية والكمية ع || فإنها : ساقطة من ع
 (٨) المحصور : المحصور د (١٢) متشخص : متشخص ن || فيتقوم : فيتقوم د ||
 العقل : الذهن ع (١٥) والإشارة : + التي س (٢٠) ويكون : فيكون ع

- وأما طبيعة النوع وحده ، فما لم يلحقه أمر زائد عليه لا يجوز أن تقع فيه كثرة .
 وليس قولنا لزيد وعمرو إنه شخص اسما بالاشتراك ، كما يظنه أكثرهم ، إلا أن نغنى
 بالشخص شخصا بعينه ، وأما الشخص مطلقا ، فهو يدل على معنى واحد عام ،
 فإننا إذا قلنا لزيد إنه شخص ، لم نرد بذلك أنه زيد ، بل أردنا أنه بحيث لا يصح
 إيقاع الشركة في مفهومه ، وهذا المعنى يشاركه فيه غيره ، فالشخصية من الأحوال
 التي تعرض للطبائع الموضوعية للجنسية والنوعية ، كما تعرض لها الجنسية والنوعية .
 والفرق بين الإنسان الذي هو النوع ، وبين شخص الإنسان الذي يعم ، لا بالاسم
 فقط ، بل بالقول أيضا ، أن قولنا : الإنسان ، معناه أنه حيوان ناطق ، وقولنا :
 إنسان شخصي ، هو هذه الطبيعة مأخوذة مع عرض تعرض لهذه الطبيعة
 عند مقارنتها للمادة المشار إليها ، وهو كقولنا : إنسان واحد ، أي حيوان
 ناطق مخصص ، فيكون الحيوان الناطق أعم من هذا ، إذ الحيوان الناطق قد يكون
 نوعا ، وقد يكون شخصا ، أي هذا الواحد المذكور ، فإن النوع حيوان ناطق ،
 كما أن الحيوان الناطق الشخصي حيوان ناطق . والعموم قد يختلف في الأمور
 العامة : فمن العموم ما يكون بحسب الموضوعات الجزئية ، كالعموم الذي الحيوان
 أعم به من الإنسان ، وقد يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كالعموم الذي
 الحيوان أعم به من الحيوان ، وهو مأخوذ جنسا ، ومن الحيوان ، وهو
 مأخوذ نوعا ، ومن الحيوان ، وهو مأخوذ شخصا . وليست الجنسية والنوعية
 والشخصية من الموضوعات الجزئية التي لها درجة واحدة في الترتيب تحت الحيوان ،
 بل هي اعتبارات تلحقه وتخصصه ، وكما أن الإنسان قد يوجد مع عرض
 من الأعراض كالإنسان الضحالك ، فيقال على جميع ما يقال عليه الإنسان وحده
 من الجزئيات الموضوعية ، كذلك الإنسان الشخصي ، وذلك لأن الوحدة
 (١) فأ : فلها عا (٢) وعمرو : ولعمرو ع (٥) إيقاع : أنواع ع | الأحوال :
 الأعراض س (٩) هو : ساقطة من عا (١٠) عند : مع عا (١٣) أن :
 ساقطة من عا (١٤) كالعموم الذي : كما أن عا (١٥) به : ساقطة من ع ،
 عا || وقد : قدّم (١٦) الحيوان : الإنسان عا (١٩) هي : ساقطة من
 عا || اعتبارات : باعتبارات س (٢١) الوحدة : الواحدة عا

هي من اللوازم التي تلزم الأشياء — وسنبين أنها ليست مقومة لماهياتها — فإذا اقترنت الوحدة بالإنسانية على الوجه المذكور، حدث منهما الإنسان الشخصي الذي يشترك فيه كل شخص، ولا يكون لذلك نوعاً، لأنه مجموع طبيعة وعارض لها لازم غير مقوم؛ وأمثال هذه ليست تكون أنواعاً، كما أن الإنسان مع الضحك ومع البكاء ومع المتحرك والساكن، بل مع قابل الملاحظة وغير ذلك، لا يكون نوعاً آخر، بل الإنسان بجوهره نوع، فتحققه لواحق تكون تلك اللواحق لواحق النوع، وليست أموراً توجب النوعية الجديدة. وهذا مما تتحققه في الفلسفة الأولى.

[الفصل الثالث عشر]

(يج) فصل في الفصل

وأما الفصل فإن اسمه يدلُّ به عند المنطقيين على معنى أول وعلى معنى ثان؛ وليس سبيلهما سبيل ما قبلهما في الجنس والنوع؛ إذ كان الوضع الأول فيهما للجمهور، والنقل للتواص؛ بل المنطقيون أنفسهم يستعملونه على وضع أول وعلى نقل. أما الوضع الأول فإنهم كانوا يُسمّون كل معنى يتميز به شيء عن شيء — شخصياً كان أو كلياً — فصلاً، ثم نقلوه بعد ذلك إلى ما يتميز به الشيء في ذاته. وإذا فعلوا هذا، فقد كان لهم أن يجعلوا الفصل مقولاً على أشياء ثلاثة بحسب التقديم والتأخير: حتى كان من الفصل ما هو عام، ومنه ما هو خاص،

(١) الأشياء: للأشياء ه || مقومة: مقومة س (٥) والساكن: أوالساكن ه
(٥ — ٦) لا يكون نوعاً آخر بل: نوعاً بل ع (٧) وليست: ليست عام م، ن ||
أمورا: ساقطة من ن || الجديدة: ساقطة من ع || في: ساقطة من س (١٠) وأما
الفصل فإن: إن د م || وأما: فأما ع || به ساقطة من ع: آخر حزمي المبتدئ، في ص ٦٦
(١١) ما قبلهما: مثلهما م ن ه ي || في: من ي || فيهما: أما هو ع: في الجنس
لأنما هو ه ي: أما هو ع (١٣) الوضع: الوضع د م (١٥) وإذا ع: عاء ه ||
فقد: وقد عا

ومنه ما هو خاص الخاص . والفصل العام هو الذى يجوز أن ينفصل به شيء عن غيره ، ثم يعود فينفصل به ذلك الغير عنه ، ويجوز أن ينفصل الشيء به عن نفسه بحسب وقتين ، مثال ذلك : العوارض المفارقة كالقيام والقعود ؛ فإن زيدا قد ينفصل عن عمرو بأنه قاعد ، وعمرو ليس بقاعد ، ثم كرة أخرى ينفصل عنه عمرو بأنه قاعد ، وأن زيدا ليس بقاعد ، فيكون هذا الانفصال بالقوة مشتركا بينهما . وكذلك زيد ينفصل عن نفسه فى وقتين : بأن يكون مرة قاعدا ، ومرة ليس بقاعد ؛ فهذا هو الفصل العام .

وأما الفصل الخاص فذلك هو المحمول اللازم من العرضيات ، فإنه إذا وقع الانفصال بعرض غير مفارق للنفصل به ، فإنه لا يزال انفصالا خاصا له ، مثل انفصال الإنسان عن الفرس بأنه بادی البشرية ، فإن هذا الانفصال الواقع به خاص للإنسان بالقياس إلى الفرس ، ولا يقع به مرة أخرى انفصال الفرس عن الإنسان ؛ وذلك لأنه لا يخلو إما أن لا يجوز ألبتة أن تعرض هذه الصفة للفرس ، وإما أن يجوز ؛ فإن لم يجوز أن تعرض له ألبتة ، لم يجوز إلا أن يكون هذا الانفصال بينهما قائما ؛ وإن جاز أن يعرض مثلا ذلك للفرس — لو جاز — لم يكن للفرس به انفصال عن الإنسان بل مشاركة ؛ فهذا إذا فصل ، لم يفصل إلا أحد الشئيين دون الآخر ؛ فنه ما لا يزال فاصلا مثل المثل الذى ضربناه ، وهو الخاصة ، ومنه ما يخص فصله إذا فصل ، وليس لا يزال فاصلا ، مثل السواد الذى ينفصل به الزنجى عن إنسان آخر ؛ فإن الزنجى لا يفارقه السواد ، وذلك الإنسان يجوز أن يسود ، فحينئذ لا يكون بينهما انفصال بالسواد ؛ فحيث كان السواد فصلا كان خاصا بالحبشى ، وحيث لم يخص لم يكن فصلا .

(١) والفصل : فالنصل ع ، هـ | شئ : الشئ ع ، م ، هـ ؛ ساقطة من ع (٨) اللازم :

اللازم د ، م (١١) خاص : خاصة ي (١٣) وإما : أو ي (١٤) لو جاز :

ساقطة من ع ، هـ ، ي (١٩) بالسواد : السواد س

وأما العام فلم يكن هذا ، بل كان هو بعينه تارة يفصل هذا عن ذلك ،
وتارة يفصل ذلك عن هذا ؛ فالفصل العام ، وهذا القسم من الخاص ،
قد يصلح أن تنفصل بهما أشخاص نوع واحد . وأما القسم الأول من قسمي
الفصل الخاص فإنه لا تنفصل به أشخاص نوع واحد بعضها عن بعض ؛
إذ كان لازما لطبيعة النوع ؛ ولو كان عارضا لبعض الأشخاص لم يمنع أن يعرض
مثله لأشخاص آخر ، فيبطل دوام الانفصال به ، اللهم إلا أن يكون من جملة
ما يعرض لما يعرض له من ابتداء الوجود ، كما للناس في ابتداء الولادة ،
ولا يجوز أن يعرض بعد ذلك . فيجوز أن يكون في هذا الفصل ما إذا فصل
عن شخص موجود استحالة أن لا يفصل ألبتة ؛ إذ كان ذلك الشخص بعد وجوده
قد فاته ابتداء الوجود ، فيكون هذا أيضا ؛ يقع به الفصل بين أشخاص النوع .
وأما الفصل الذي يقال له خاص الخاص ، فإنه الفصل المقصود للنوع ،
وهو الذي إذا اقترنت بطبيعة الجنس قومه نوعا ، وبعد ذلك يلزمه
ما يلزمه ، ويعرض له ما يعرض له ، فهو ذاتي لطبيعة الجنس المقوم في الوجود
نوعا ، وهو يقررها ويفرزها ويعينها ، وهذا كالنطق للإنسان . وهذا الفصل
ينفصل من سائر الأمور التي معه بأنه هو الذي يليق أولا بطبيعة الجنس فيحصله
ويفرزها ، وأن سائر تلك إنما تلحق تلك الطبيعة العامة بعدما لقيها هذا
وأفرزها ، فاستعدت للزوم ما يلزمها ، ولحقوق ما ياحققها ، فهي إنما تلزمها
وتلحقها بعد التخصص ، وهذا كالنطق للإنسان ؛ فإن القوة التي تسمى

- (١) فلم يكن هذا : فلم يكن هكذا ، عا ، ن ، هـ ؛ فلم يكن فصلا هكذا (٢) فالفصل :
والفصل (٣) بهما : به عا ، م ، هـ (٦) آخر : أخرى عا ، هـ ، ي
(٧) لما يعرض له : ساقطة من م (٨) في : من عا ، م (٩) ذلك :
ساقطة من ن ، هـ (١٥) ويفرزها : ويفردها ب || كالنطق : كالنطق م
(١٦) بأنه : أنه عا ، ن (١٧) ويفرزها : ويفردها عا ، ن || هذا : ساقطة من هـ
(١٨) فاستعدت : فاستعد م ، ن ، هـ ؛ واستعد عا || فهي إنما : فإنما هـ || تلزمها :
تلزمه عا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي (١٨ - ١٩) تلزمها وتلحقها : تلزمه وتلحقه م ، ي
(١٩) تلحقها : تلحقه عا ، عا ، ن ، هـ || التخصص : التخصص م

- نفسا ناطقة لما اقترنت بالمادة فصار حينئذ الحيوان ناطقاً ، استعد لقبول العلم والصنائع كالملاحة والفلاحة والكتابة ، واستعد أيضاً لأن يتعجب فيضحك من العجائب ، وأن يبكي ويحجل ، ويفعل غير ذلك من الأمور التي للإنسان ، ليس أن واحداً من هذه الأمور اقترنت بالحيوانية عند الذهن أولاً ، فصار بسبب ذلك للحيوان الاستعداد لأن يكون ناطقاً ، بل الاستعداد الكلي والقوة الكلية الإنسانية هي التي يسمى بها ناطقاً ، وهذه رواضع لها وتوابع . وأنت تعلم هذا بأدنى تأمل ، وتحقيق أنه لولا أن قوة أولى هي مستعدة للتمييز والفهم قد وجدت الإنسان ، لما كانت له هذه الاستعدادات الجزئية ، وأن تلك القوة هي التي تسمى النطق فصار بها ناطقاً ، وهذا هو الفصل المقوم الذاتي لطبيعة النوع . وأما أنه أسود أو أبيض أو غير ذلك ، فليست من جملة الأشياء التي لحقت بطبيعة الجنس فأفردته شيئاً عرض له ولحقه أن كان إنساناً .

- فيجب أن تتحقق أن الفصل بين الفصل الذي هو خاص الخاص وبين تلك الفصول هو هذا . فلذلك لك أن تقول : إن من الفصول ما هو مفارق ، ومنها ما هو غير مفارق ، ومن جملة غير المفارقة ما هو ذاتي ، ومنها ما هو عرضي . ولك أن تقول : إن من الفصول ما يحدث غيرية ، ومنها ما يحدث آخرية ، والآخر هو الذي جوهره غير ، والغير أعم من الآخر ، وكل ما يخالف فهو غير ، وليس كل ما يخالف شيئاً فهو آخر ، إذا عني بالآخر المخالف في جوهره . فمن الفصول ما يكون من قبله الغيرية فقط ، كان مفارقاً كالقعود والقيام ، أو غير مفارق كالضحك وعريض الأظفار ، فإن الضحك أيضاً — وإن كان يجب أن يكون في جوهره مخالفاً لما ليس بضحك — فليس كونه ضحكاً هو الذي أوقع هذا الخلاف في الجوهر ، بل الضحك لحق ثانياً ،

- (١) بالمادة : + اقترانا هـ || حينئذ : + مثلاً ، ي (٤) عند الذهن أولاً : ساقطة من عا (٦) رواضع : عوارض ي || لها : ساقطة من عا (٧) تتحقق : تتحقق م (١١) فأفردته : + وصيرته ي (١٣) هو مفارق : هي مفارقة عا (١٤) هو غير مفارق : هي غير مفارقة عا || هو ذاتي : هي ذاتية عا || هو عرضي : هي عرضية عا (١٦) والغير : فالغيرين || وكل : فكل ي || وكل ما : ساقطة من ع (١٧) فهو : دوع (١٨) قبله : ساقطة من هـ (١٩) مفارق : ذلك ع || كالضحك : كالضحك ع

بعد أن وقع الخلاف في الجوهر دونه ، ثم عرض هو ، فوجه الأولى لذاته هو الخلاف فقط ، إذ لا يجوز أن لا يوجب الضحك خلافا بين ما يوصف بالضحك ، وبين ما لا يوصف به . ولكن كون هذا الخلاف جوهريا ليس هو من موجب الضحك ، بل من موجب شيء آخر وهو الناطق . فالفصل الذي هو خاص الخاص هو العلة الذاتية للخلاف الموجب للآخرية ، بحسب اصطلاح أهل الصناعة في استعمال لفظ الآخر .

ومقصودنا في هذا الموضع مقصور على هذا الفصل ، وهو الذي هو أحد الخمسة دون ذينك الآخرين ، ورسمه الحقيقي هو أنه الكلى المفرد المقول على النوع في جواب أى شيء هو في ذاته من جنسه ، وهو الذى اصطلاح على أن قيل له : إنه المقول على النوع في جواب أيما هو ، ثم له رسوم مشهورة مثل قولهم : إن الفصل هو الذى يفصل بين النوع والجنس ، وأيضا : إنه الذى يَفْضُلُ به النوع على الجنس ؛ وأيضا : إنه الذى به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس ؛ وأيضا : إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب أى شيء هو .

فلتأمل هذه الرسوم ، ولتتحققها ، ولتقض فيها بما عندنا من أمرها فنقول : إنه إذا ألحق بكل واحد واحد من هذه الرسوم زيادة تساوى الفصل ، وتلك الزيادة أن يقال في ذاته أو لذاته أو ذاتى أو الذاتى ، فيكون الشيء الذاتى الذى يفصل لذاته بين ذات النوع والجنس هو الفصل ، فإن الخاصة — وإن فصلت — فليست ذاتية ، وليس فصلها ذاتيا . وكذلك يجب أن يقال : إنه الذى يفضّل به النوع على الجنس في ذاته . وكذلك : إنه الذى به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس بذاتها . وكذلك : إنه المقول على كثيرين كذا في جواب أى شيء هو في ذاته . لكن الرسوم الثلاثة المتقدمة — وإن ساوت الفصل — فليست تتضمن

- (١) الأولى : الأول ع (٥ — ٦) بحسب ... الآخر : ساقطة من م
 (٧) هو أحد : أحد ن ، د . (٨) ذينك الآخرين : تلك الأخرى ، م ، ن ||
 المقول : والمقول هـ (١٠) أيما : أى شيء ما هـ (١١) وأيضا : + مثل قولهم د ، ي (١٤) ولنقض : ونقضى ع (١٥) واحد واحد : واحد ن
 (١٦) في ذاته أو لذاته أو : ساقطة من ع ، ي || أو الذاتى : ساقطة من ع ، ي
 (١٧) ذات : ذلك م (١٩) وكذلك : + يقال س || تختلف : + في ذاتها ي
 (٢٠) بذاتها : ساقطة من ي || وكذلك : ويقال ي

الشيء الذى يحل من الفصل محل الجنس ، وبذلك الشيء يتم التحديد ، وإن كان قد يكون بإسقاطه دلالة ذاتية مساوية ، كما لو قال قائل : إن الإنسان ناطق مائت ، دل على طبيعة الإنسانية وساوها ، ولكن إنما يتم بأن يذكر الشيء الذى هو الجنس ، وهو الحيوان ، فأما لم هذا ، وكيف هذا ، فسيأتيك فى موضعه . وهذا الشيء الذى هو كالجنس للفصل هو الكلى ، فيجب أن يلحق هذا به . ٥

وأما الرسم الآخر فقد ذكر فيه الكلى ، إذ قيل : "مقول على كثيرين" والمقول على كثيرين هو رسم الكلى ، فقد أُتى فيه برسم ما هو كالجنس ، وإن لم يؤت فيه باسمه . لكن لقوله على كثيرين مختلفين بالنوع ثلاثة مفهومات : أحدها مما لا يفظن له من قصد تقديم هذا الكتاب ، وسنوضحه فى موضعه ، ومفهومان أقرب من الظاهر ، أحدهما أن طبيعة الفصل تكون متناولة بالحمل أنواعا كثيرة لا محالة غير النوع الواحد المفصول ، والآخر أن طبيعة الفصل هى التى توجب إنية الأشياء الكثيرة المختلفة بالنوع بعضها عند بعض ، كأنه قال : إنه المقول على الأنواع فى جواب أى شيء هو ، لا جملتها ، بل واحد واحد منها ، كقول القائل : إن السيف هو الذى يضرب به الناس ، ليس أنه يضرب به الناس معا ، بل واحد واحد من الناس ، وهذا التأويل بعيد غير مستقيم . فإن أمكن أن يفهم ١٥ هذا من هذا اللفظ كان رسما مطابقا للفصل ، وإن تعذر تفهم هذا من هذا اللفظ ، وإنما يفهم منه الوجه الأول ، فهذا الحد على الوجه الذى يفهمونه منه مختل ، وذلك لأن طبيعة الفصل — بما هو فصل — ليس يلزمها كما علمت أن لا تختص بالنوع الواحد ، بل هذا عارض ربما عارض لبعض الفصول ، فيكون هذا عارضا لطبيعة الفصل ، لا فصلا للفصل ، ومع ذلك فليس بعارض ٢٠ يعم جميع الفصول حتى يقوم فى الرسوم مقام الفصل فى الحدود ، فهذا مختل .

(١) وبذلك الشيء : وبذلك م ، ن (٢) مساوية : + وبذلك لم يتم التحديد م
(٤) وكيف هذا : وكيف هو ع ، م ، ن (٥) وهذا : وهو || يلحق هذا :
يلحق م (٦) الآخر : الأخير ، ي (٧) فيه : ساقطة من ع (٨) على :
ساقطة من ع ، ن ، ه ، ي (٩) له : فيه ن || قصد : ساقطة من ن || تقديم : مقدم ن
(١٠) من : إلى ه (١٤) ليس : ساقطة من ه || ليس ... الناس : ساقطة من م || أنه :
+ الذى ع (١٦) وإن : فإن ن ، ه (١٨) مختل : مختل م (٢٠) هذا :
+ هذا عا (٢١) فهذا : وهذا عا || مختل : مختل عا

وها هنا موضع بحث وتشكك يلوح في قولك : إنه مقول في جواب أى شيء هو ، تركنا كشفه إلى وقت ما نتكلم في المباحثات . على أننا إن فهمنا هذا الرسم على حسب أصولنا ، وعلى ما نشرحه في موضع آخر ، تم الرسم رسماً ؛ لكنا إنما نتعقب في هذا الموضع هذا الرسم بحسب ما يفهمه القوم المستعملون إياه .

وأيضا يجب أن تعلم أن كل فصل إنما يقوم من الأنواع القريبة نوعا واحدا فقط . ثم إن الفصول لها نسبتان : نسبة إلى ما تقسمه وهو الجنس ، ونسبة إلى ما تُقسم إليه وهو النوع ؛ فإن الناطق يقسم الحيوان إلى الإنسان ، ويقوم الإنسان ، فيكون مقسما للجنس ، مقوما للنوع . فإن كان الجنس جنسا عاليا ، لم يكن له إلا فصول مقسمة ؛ وإن كان دون العالى ، كانت له فصول مقسمة ومقومة .

نأما الفصول المقومة فهي التي قسمت جنسه وقومته نوعا ؛ إذ الفصل يحدث النوع تحت الجنس ؛ وأما المقسمة فهي التي تقسمه ولا تقوم النوع تحته . ومقومات الجنس لا تكون أخص منه ؛ ومقسماته تكون أخص منه ؛ فالجنس الأعلى له فصول مقسمة ، وليس له فصول مقومة ؛ والنوع الأخير له فصل مقوم ، وليس له فصل مقسم ، وليس من الفصول المقومة ما لا يقسم .

ومن الفصول المقسمة في ظاهر الأمر ما لا يقوم ، ولا يكون ذلك ألبنة إلا للفصول السلبية التي ليست بالحقيقة فصولا ؛ فإننا إذا قلنا : إن الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق ، لم نثبت غير الناطق نوعا محصلا بإزاء الناطق ، اللهم إلا أن يتفق أن يكون ما ليس بناطق نوعا واحدا ، كالذى ليس بمنقسم بمتساويين تحت العدد ؛ فإنه صنف واحد وهو الفرد ؛ أو يكون الإنسان لا يرى بأسا

- (٣) وعلى : + حسب ع|| لكنا : لكنه عا م (٤) في : ساقطة من م
 (٧) تقسم إليه : يقومه عا (١٠) جنسه : جنسها عا م (١١) ولا تقوم :
 وتقوم عا ، ه ، ي (١٢) فالجنس : والجنس ع ، م ، ه ، ي (١٣) الأعلى :
 الأول عا (١٦) للفصول : الفصول عا ، ه || فإننا إذا : وإذا عا

- بأن يجعل الحيوان الغير الناطق جنسا للعجم ، ونوعا من الحيوان . فإن فعل هذا فاعلٌ عَرَفناه بأن غير الناطق بالحقيقة ليس بفصل ، بل هو أمر لازم ، وكذلك جميع أمثال هذه السلوب ؛ فإن السلوب لوازمٌ للأشياء بالقياس إلى اعتبار معان ليست لها ؛ فإن غير الناطق أمرٌ يعقل باعتبار الناطق ، فيكون النوع ، معناه وفصله الذي له ، أسرا في ذاته ، ثم يلزمه أن يكون غير موصوف بشيء غيره ؛ لكن ربما اضطر المضطر إلى استعمال لفظ السلب في المعنى الذي يكون للشئ في ذاته ، إذا لم يكن له اسم محصل ، وذلك لا يدل على أن السلب بالحقيقة اسمه ، بل الاسم لازم له عدل به عن وجهه إليه ؛ فلولا يمكن من الحيوانات غير الإنسان شيء إلا الصاهل ، وكان الصاهل في نفسه فصلا لذلك الغير ، ثم لم يكن مسمى ، ففيل غير الناطق وعنى به الصاهل ، لكان غير الناطق يدل دلالة الفصل ؛ فأما وغير الناطق أمر أعم من فصل كل واحدٍ واحدٍ من أنواع الحيوانات ، وليس لها شيء واحد مشترك محصل إثباتي يمكن أن يجعل غير الناطق المشترك فيه دالا عليه إلا نفس معنى سلب الناطق . والسلوب لا تكون معاني مقومة للأشياء من حيث هي سلوب ، بل هي عوارض ولوازم إضافية بعد تقرر ذواتها ، فلا يكون غير الناطق بالحقيقة فصلا تشترك فيه العجم مقوما لها . فإن أحبُّ محب أن يجعل ذلك فصلا ، ويثبت الحيوان الغير الناطق نوعا ، ثم جنسا ، ويجعل الحيوان قد انقسم قسمة معتدلة واحدة إلى نوع آخر ، وإلى جنس معا ، فليفعل ؛ فيكون أيضا كل فصلٍ مقسّم مقوما ؛ وإن أثر الوجه المحصل المحقق ، لم تكن هذه فصولا ؛ وكيف تكون فصولا وليست مقومات للأشياء ، ولم تكن الفصول الحقيقية إلا مقومة عند ما تقسّم ؟

٢٠

(١) نوعا من الحيوان : للحيوان س (٢) عرفناه : عرفنا عا || بأن : أن ه
 (٣) فإن السلوب : ساقطة من س || للأشياء : ساقطة من ع (٤) لها : له ع ، م ||
 النوع : للنوع عا ، ه (٧) اسمه : اسم عا (٨) الاسم : اسم س (١١) وغير : غيرى
 (١٤) بل : + من حيث س (١٦) الناطق : + فصلا ه (١٧) معتدلة : معتدلة م
 (١٩ - ٢٠) ولم تكن : ولا تكون ع ، عا ، م ، ه

والذى يظنه الظانون أنَّ من الفصول المحصلة ما يقسم ، ثم ينتظر فصلا آخر
يرد حتى يقوموا معا ، مثل الناطق الذى ربما ظن أنه يقسم الحى ، ثم يتوقف في تقويم
النوع إلى أن ينضم إليه الميت ، فهو ظن كذب : وذلك أنه ليس من شرط الفصل
إذا قسم فأوجب تقويم النوع أن يكون مقوما للنوع الأخير لا محالة ، فإنه فرق
بين أن نقول يقوم نوعا ، وبين أن نقول يقوم نوعا أخيرا . والناطق ، وإن كان
لا يقوم الإنسان الذى هو النوع الأخير ، فإنه يقوم الحى الناطق الذى هو نوع
للحى وجنس للإنسان ، إن كان ما يقولونه من كون الناطق أعم من الإنسان حقا ،
وكان الحى الناطق يقع على الإنسان وعلى المَلَك ، لا باشتراك الاسم ، بل وقوع
اللفظ بمعنى واحد . ثم قولنا : الحى الناطق ، قول لمجموعه معنى معقول ، وهو
أخص من الحى ، وليس فصلا ، بل الفصل جزء منه وهو الناطق ، ولا خاصة ،
فهو لا محالة نوع له . وكذلك يتبين أنه جنس الإنسان ، وقد يصرح بمثل هذا
صاحب إيساغوجى نفسه في موضع ، فالناطق إذن قد قوم نوعا هو جنس ،
فحين قسم قوم لا محالة . ونعلم من هذا أن الفصل إنما هو مقول قولاً أولياً على نوع
واحد دائماً ، وإنما يقال على أنواع كثيرة في جواب أى شيء هو قولاً ثانياً بتوسط .
ونقول الآن : إنك تعلم أن ذات كل شيء واحد ، فيجب أن يكون
ذات الشيء لا يزداد ولا ينقص ، فإنه إن كان ماهية الشيء ، وذاته هو
الأنقص من حدود الزيادة والنقصان ، والأزيد غير الأنقص ، فالأزيد غير
ذاته . وكذلك إن كان الأزيد ، وكذلك إن كان الأوسط . وأما
المعنى المشترك للثلاثة الذى ليس واحدا بالعدد ، بل بالعموم ، فليس هو
ذات الشيء الواحد بالعدد ، فليس لك أن تقول : إن الزائد والناقص

(١) الظانون : ظانون ع ، م ، هـ (٣) أنه : لأنه ع ، هـ ، ي (٤) الأخير :
الآخر نج (٥) يقوم : قوم نج (٦-٧) الذى هو نوع ... الناطق : ساقطة من م
(٧) الحى : الحى ع || للإنسان : الإنسان ب ، س (٨) لا : ساقطة من ع
(١٠) ولا : لا هوى || خاصة : خاصة ع (١٢) قد : ساقطة من ع ، م
(١٦) ينقص : تنقص ع || ماهية الشيء وذاته : ذات الشيء الواحد س || هو : ساقطة من ع

- والوسط تشترك في معنى واحد ، هو ذات الشيء ، فإذا كانت ذات الشيء لا يحتمل الزيادة والنقصان ، فما كان مقوما لذاته لا يحتمل الزيادة والنقصان ؛ فإنه إن كان ، إذا زاد قوم ذاته بزيادته ، فذاته هو الأزيد، وإن كان لا يقوم ذاته بزيادته ويقوم بنقصانه ، فذاته هو الناقص ؛ وإن كان لا يقوم في إحدى الأحوال ، فليس بمقوم من حيث هو يزيد وينقص ، اللهم إلا بالمعنى العام ، وفيه ما قلناه . وعلى أن هذه المعاني لا يمكن أن يقال فيها عند الزيادة إن الأصل موجود ، وقد أضيف إليه شيء ، بل إذا ازدادت فقد بطل الموجود أولا ، وفي بطلانه بطلان المقوم ، وفي بطلانه بطلان المتقوم . وكذلك في اعتبار النقصان إذا كان الأصل ليس بعينه عند الحالة الأولى ، وعند الحالة الثانية وهي النقصان . فقد تبين أن الفصل الذي هو خاص الخاص لا يقبل الزيادة والنقصان .

- وأما سائر الفصول فإنها لما كانت بعد الذات ، فلا مانع يمنع أن تقبل الزيادة والنقصان — كانت مفارقة كحمة انجمل وصقرة الوجمل ، أو غير مفارقة كسواد الحبشى — وليس إذا كان بعض الناس أفهم ، وبعضهم أبلد ، فقد قبلت القوة النطقية زيادة ونقصانا ، بل ولا لو كان واحد من الناس لا يفهم ألبنة كالطفل ، فإن ذلك لا يكون عارضا في فصله ؛ وذلك لأن فصله هو أن له في جوهره القوة التي إذا لم يكن مانع ، فعل الأفاعيل النطقية ؛ وتلك القسوة واحدة ، ولكنها يعرض لها تارة عوز الآلات ، وتارة معاسرتها وعصيانها ، فتختلف بحسب ذلك أفعالها تارة

(١) تشترك : مشترك ب ، س ، ع (٢) بزيادته : بزيادة م (٤) بزيادته : بزيادة م (٦) أن : ساقطة من ع (٨) المقوم : + كان ع ، عا ، هـ || وفي بطلانه بطلان المتقوم : ساقطة من ع ، ي || المتقوم : + كان عا ، هـ (١٥) لا : ساقطة من س (١٨) عوز : عون م

بالطول والسقوط ، وتارةً بالزيادة والنقصان ، ومعناها المذكور ثابت ، كإحدى
واحدة تختلف أفعالها بحسب اختلاف المنفعلات عنها هذه الوجوه من
الاختلافات ، فتكون تارة أشد اشتعالا ، وتارة أضعف ، وذلك بسبب
المادة التي تفعل بها وفيها . وكذلك القلب والدماغ آلتان للقوة النطقية ،
بهما يتم أول فعلهما من الفهم والتمييز ، وغير ذلك ؛ فبحسب اعتدال مزاجيهما
ولا اعتداله ، تختلف هذه الأفعال ، وليس الذهن ولا الفهم ولا شيء
من أمثال ذلك فصلا يقوم الإنسان ، بل هي عوارض وخواص ؛ والزيادة
في مثل هذا الاستعداد المذكور والنقصان فيه أمر يحصل في الاستعداد المتولد
من استعدادين : استعداد الفاعل ، واستعداد المنفعل ؛ فأما الذي للفاعل نفسه
فغير مختلف . ١٠

واعلم أن الفصل ، الذي هو أحد الخمسة ، هو الناطق الذي يحمل على
النوع مطلقا ، لا النطق الذي يحمل على النوع بالاشتقاق ؛ لأن هذه الخمسة
أقسام شيء واحد ، وهو اللفظ الكلي . وصورة اللفظ الكلي في جميعها
أن يكون مقولا على جزئياته ، ويشترك فيه بأن يعطيها اسمها وحدها ، والنطق
لا يعطى شيئا من الجزئيات اسمه ولا حده ؛ وهذا — إن قيل له فصل — فهو فصل
بمعنى غير الذي كلامنا فيه . وكذلك فافهم الحال في الخاصة والعرض ؛ فإنه
يجب أن يكون حمل هذه الخمسة على قياس حمل الجنس والنوع ، من حيث هو
حمل ، وإن لم يكن من حيث الذاتية والعرضية .

- (١) بالطول : بالطبع || ثابت : + وذلك ه ، ي (٢) اختلاف : ساقطة من عا
(٣) الاختلافات : الاختلاف عا ، م ، ه (٤) آلتان : اللتان عا ، ه (٥) بهما : بها
ب ، س || مزاجيهما : مزاجهما ع ؛ مزاجها س (٦) ولا الفهم : ساقطة من ع
(٨) مثل هذا : ساقطة من ع (٩) المنفعل : القابل ع (١١) أحد : + هذه د
(١٣) وصورة... الكلي : ساقطة من س (١٤) اسمها وحدها : اسمه وحده د ، ع ، ن
(١٥) وهذا : فهذا عا ، ه ، ي (١٦) غير : + المعنى س .

[الفصل الرابع عشر]

(يد) فصل في الخاصة والعرض العام

- فأما الخاصة فإنها تستعمل عند المنطقيين أيضا على وجهين : أحدهما أنها تقال على كل معنى يخص شيئا ، كان على الإطلاق ، أو بالقياس إلى شيء ؛ والثاني أنها تقال على ما يخص شيئا من الأنواع في نفسه دون الأشياء الأخرى ، ثم قد يخص من هذا القسم باسم الخاصة ما كان مع ذلك شيئا موجودا لكل النوع في كل زمان . والخاصة التي هي إحدى الخمسة في هذا المكان عند المنطقيين — فيما أظن — هي الوسط من هذه ، وهي المقول على الأشخاص من نوع واحد في جواب أى شيء هو لا بالذات ، سواء كان نوعا أخيرا أو متوسطا ، سواء كان عاما في كل وقت ، أو لم يكن ؛ فإن العام الموجود في كل وقت — سواء كان نوعا أخيرا أو متوسطا — هو أخص من هذا ؛ ولو كانت الخاصة التي هي إحدى الخمس هي هذه ، لكانت القسمة تزيد على خمسة ، وإن كان الأولى باسم الخاصة — باعتبار اختصاصها بالنوع — غيرها ومعنى أخص منها . ولا يبعد أن نمنى بالخاصة كل عارض خاص بأى كلى كان ، ولو كان الكلى جنسا أعلى ، ويكون ذلك حسنا جدا . وتخرجها ١٥ القسمة على هذا الوجه : وهو أن الكلى العرضى إما أن يكون خاصا بما يقال عليه ، أو غير خاص بما يقال عليه ، سواء كان ما يقال عليه جنسا أعلى أو متوسطا

- (٣) وأما : وأما ع ، م ، ن || فإنها : ساقطة من ع (٥) على : + معنى ع
 (٦) قد يخص : يختص م (٨) المكان : + فإنها هـ (٩) جواب : باب م
 (٩ — ١٠) سواء ... متوسطا : ساقطة من ع ، عا || كان ... سواء : ساقطة من ن
 (١١) سواء ... متوسطا : ساقطة من د ، دا ، عا ، ن || متوسطا : وسطى
 (١٢) الخمس : الخمسة ن (١٣) باسم : + الخمسة هـ (١٤) نمنى : + أحد
 هـ ، ن || بالخاصة : بالخاصة م (١٥) ويكون : أو يكون ع || حسنا : جنسا ع ||
 جدا : أخيرا هـ مش ع (١٦) خاصا : خاصا ع .

أو نوعاً أخيراً ؛ لكن التعارف قد جرى في إيراد الخاصة على أنها خاصة لنوع ، وتالية للفصل ، فتكون الخاصة التي هي إحدى الخمسة هي ما يقال على أشخاص نوع ولا يقال على غيرها ، عمت تلك الأشخاص أو لم تعم ، وكان النوع متوسطاً أو أخيراً ، وربما أوجبوا أن يكون النوع أخيراً .

وقد ذهب قوم إلى أن يجعلوا كل ما هو سوى أخص الخواص من جملة العرض العام ، حتى لو كان مثلاً لا يوجد إلا لنوع واحد ، لكنه مع ذلك لا يوجد لكله بل لبعضه ، ويكون مما يجوز أن يكون وأن لا يكون لذلك البعض ، فهو العرض العام ، حتى يكون العرضي إما موجوداً لنوع واحد ولكه دائماً ، فيكون خاصة ، وإما ألا يكون كذلك ، بل يكون إما موجوداً لأنواع ، وإما موجوداً لنوع ، ولكن لا بالصفة المذكورة ، فيكون عرضاً عاماً . وهذا القول مضطرب ، ولا يدل على الشيء من جهة عمومته وخصوصه وكليته ، بل من جهة أخرى ، ويجعل اسم العرض العام هذراً ، فإن العرض العام موضوع بإزاء الخاص . وإذا الخاص إنما يحسن أن يصير خاصاً لأنه لنوع واحد ، فإذاً ليس يحسن أن يُجعل أخص الوجوه الثلاثة في استعمال لفظة الخاصة دالاً على المعنى الذي هو أحد الخمسة . وهذا الاستعمال الأعم يجعل الخواص مقسومة إلى أقسام أربعة : خاصة للنوع ولغيره كذى الرجلين للإنسان بالقياس إلى الفرس ، وأحرار بذلك ما كان للنوع كله ؛ وخاصة للنوع وحده ، وهذا إما لكله ، وإما لا لكله كالملاحة والفلاحة للإنسان ؛ والذي لكله إما دائماً في كل وقت مثل ما يكون الإنسان ضحاً كما أو ذا رجلين في طبعه ، وإما لادائماً كالشباب للإنسان ، فالخاصة — من حيث هي أولى أن تكون إحدى الخمسة — هي ما ذكرناه ، وأما من حيث هي أولى بأن تكون خاصة فهي اللازمة المداومة التي لجميع النوع في كل زمان . ولا يتناقض قولنا : إن كذا خاصة

(٢) التي ... هي : ساقطة من عا || الخمسة : الخمس ع || هي : ساقطة من ن (٨) دائماً : ودائماً ، ن (٩) بل يكون : بل ع (١٠) فيكون : فهو يكون ع ، عا ، م (١١) من : فن م (١٢) بإزاء : + العرض س (١٣) وإذا ع : م || واحد : + فإنا م إنما يحسن أن يصير عاماً لأنه لأكثر من نوع واحد ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي (١٤) ليس يحسن : لا يحصل س (١٥) أحد : إحدى عا (١٦) بذلك : + المكان عا (١٨) كالملاحة : بل كالملاحة عا ، هـ (٢٠) أن : بأن ي (٢١-٢٠) تكون إحدى ... بأن : ساقطة من ع

حقيقية ، من حيث الاختصاص بالنوع ، وليس هو الذى إليه قسمة الخمسة ،
وقولنا : إن الذى إليه قسمة الخمسة فهو خاصة حقيقية بحسب ذلك ،
ليس هو الذى هو الخاصة الحقيقية باختصاصه بالنوع . واعلم أن الخاصة
التي هي إحدى الخمس هي الضحك لا الضحك ، والملاح لا الملاح ،
وعلى ما قيل في الفصل ، وإن كنا نتجاوز في الاستعمال أحيانا فنأخذ الضحك
مكان ذلك .

وأما العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات ، وهو
أيضا كالأبيض كالبياض . وليس هذا العرض هو العرض الذى يناظر الجوهر
كما يظنه أكثر الناس ؛ فإن ذلك لا يحمل على موضوعه بأنه هو ، بل يشتق
له منه الاسم .

وهذه الخمسة حملها حمل واحد ، كما قد سبق لك مرارا . والعرض العام
الذى هاهنا هو كالأبيض وكالواحد وما أشبه ذلك ، فإنك تقول : زيد أبيض ،
أى زيد شيء ذو بياض ، والشئ ذو البياض محمولٌ حملا صادقا على زيد ؛ والشئ
ذو البياض ليس بعرض بالمعنى الذى يناظر الجوهر ، بل البياض هو العرض
بذلك المعنى . وكذلك تقول : إن الجسم محدث وقديم ، وليس القديم أو المحدث
جنسا ولا فصلا ولا خاصة ولا نوعا للجسم ، بل من جملة هذا الصنف من
المحمولات ، وليس المحدث عرضا بهذا المعنى ، وإلا لكان الجسم موصوفا
بالعرض من غير اشتقاق ، فكان الجسم عرضا ؛ بل معنى العرض هاهنا
العرضي ، وإن كان ليس بعرض بالمعنى الآخر ؛ فإن العرضي ما هو خاص
ومنه ما هو عام ؛ فإن العرضي بإزاء الداتي والجوهرى ، والعرض بإزاء

(١) حقيقية : حقيقة م (٢) حقيقية : حقيقة م (٣ — ٢) بحسب ... بالنوع : ساقطة
من د (٣) ليس : راس م | الذى هو : الذى ع (٥) وعلى : على ي
(٨) هو العرض : ساقطة ه

الجوهر .. والذاتي قد يكون عرضاً بجنس العرض للعرض كاللون للبياض ،
وقد يكون جوهرًا ، والعرضي قد يكون عرضاً وقد يكون جوهرًا ؛
وفي هذا الموضع إنما نغني بالعرض العرضي .

ولم تعلم بعد حال العرض الذي هو نظير الجوهر ، وهذا شيء لم يأتفت إليه
أول من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق ، بل جعل للعرض العام حدودا
مشهورة ، مثل قولهم : « إن العرض هو الذي يكون ويفسد من غير فساد
الموضوع أى حامله » ، ومثل هذا قولهم : « هو الذي يمكن أن يوجد لشيء واحد
بعينه وأن لا يوجد ، وأنه الذي ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع ،
وهو أبداً قائم في موضوع » .

فلتأمل هذه الحدود والرسوم المشهورة . فأما الأول فإن فيه وجوها
من الخلل : أحدها أنه لم يذكر فيه المعنى الذي كالجنس له وقد أشرنا
إلى مثل ذلك في بعض حدود الفصل . والخلل الثاني أنه إن عني بالكون
والفساد حال ما يكون ويفسد في الوجود ، فالأعراض العامة الغير المفارقة
ليست كذلك ، وهم مَقْرُونُونَ أَنَّ من العرض العام ما هو مفارق ، ومنه ما هو
غير مفارق . وإن عني ما يكون في الوجود والوهم جميعا ، فقد استعمل لفظا
مشاركا عنده ؛ فإن لفظة " يكون " وقوعها على الموجود وعلى المتوهم عنده
إنما هو بالاشتباه ، وهذا مما حذروا عنه ؛ وسيتضح لك ذلك فيما بعد .

وبعد ذلك ، فإن من الأمور العرضية التي ليست بذاتية ما إذا رفع بالتوهم
استحال أن يكون الشيء قد بقي موجوداً غير فاسد ، كما مر لك فيما سلف .

- (١) بجنس : الجنس س (٢) والعرضي : فالعرضي ن (٣) وفي : في د ؛ ففي ي
(٥) بل جعل : ثم جعل م ؛ ثم إن ط ع ، ي (٧) الموضوع أى : ساقطة من ع ، عا ||
أى : أره || هذا : ساقطة ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || قولهم : + إن العرض س
(٨) ولا خاصة : وخاصة م (٩) موضوع : الموضوع ن (١٢) مثل : ساقطة من م
(١٣) فالأعراض : والأعراض م (١٤) وهم : وهؤلاء عا ، ه || العام : العام ع
(١٦) عنده : عندهم ع || وقوعها : وقوعه ي || وعلى المتوهم : والمتوهم ع (١٧) ما : + قدع ، ي

نعم ربما لم يستحل أن يتوهمه الوهم باقيا بعده لم يفسد ، وهذا غير مذكور في هذا الرسم . وتجدر هذه المغاير كلها محصلة في الرسم الثاني ؛ فإن كثيرا من الأعراض لازمة دائمة ، والدائم لا يكون ممكنا أن لا يوجد إلا في الوهم ؛ ولم يشترط الوهم ، وفي اشتراط الوهم أيضا ما قلنا . وأما الرسم السليبي الثالث ، فإن الشخص من الأعراض يشارك فيه ، والطبائع ، من حيث هي طبائع ، ٥ لا من حيث هي كلية ، فإن الحق به أنه كلي بهذه الصفة ، خص العرض العام . لكن صاحب هذا القول قد الحق به شيئا ، وهو أنه قائم في موضوع ، وإنما ألحق هذا إذ ظن أن هذا العرض ، الذي هو أحد الخمسة ، هو العرض الذي يناظر الجوهر . وقد قالوا : إن الفائدة في إلحاقه ذلك ، هي أن يفرقوا بينه وبين اللفظ غير الدال ، مثل قول القائل : شيصبان ، وهذه خرافة ؛ ١٠ وذلك لأنه إنما يعنى بقوله « الذي ليس بجنس » اللفظ الدال على معنى كلي ، ليس ذلك المعنى معنى جنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة ؛ فلا شركة في هذا اللفظ الغير الدال ؛ لأنه ليس يحدد في لفظ العرض هذا المسموع ، حتى إذا قال : إنه ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة ، شاركه في هذا اللفظ لفظ آخر لا يدل على شيء ، فيلزم إيراد الفصل بينه وبين ١٥ ذلك . ولو كان إنما يعنى بهذا اللفظ من حيث هو مسموع ، لكان يشاركه في أنه ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة ألقاظ أخرى مسموعة مما هي دالة . تمت المقالة الأولى من الفن الأول . ولواهب العقل

أكمل الحمد والفضل كما هو له أهله

(١) ربما : إنما س || لم : ولم ع (٢) محصلة : مجصلا ي (٤) وفي اشتراط الوهم : ساقطة من ن (٥ — ٦) والطبائع ... كلية : ساقطة من عا ، م ، ن ، ي (٧) الحق : ساقطة من ع || أنه : أبدا عا ، م (٩) هي : هو عا ، ن (١٠) شيصبان : شيطان دا || وهذه : وهذا س || خرافة + وخل عا (١١) لأنه : ساقطة من ع (١٢) شركة : يشاركه عا ، م ، ن ، ه ، ي (١٣) يحدد في : في حدس ؛ يحدد ، م ، ي || العرض : + في (١٥) شاركه : يشاركه م || لفظ : ساقطة من عا ، م ، ن (١٨) الأول : + من المنطق والله أعلم ي (١٨ — ١٩) ولواهب ... أهله : ساقطة من ع ، ن ، ي (١٩) أكل ... أهله : الحمد بلا نهاية ن || أهله : أهل م

oboeikandi.com

المقالة الثانية

oboeikandi.com

المقالة الثانية

من الفن الأول من الجملة الأولى

[الفصل الأول]

(١) فصل في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة

وأولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل

٥

إنَّ في الوقوف على ما فصلناه من أمر هذه الخمسة غنى للمحصلين عن إيراد المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة ؛ لكنه قد جرت العادة في الكتب المدخلية بإيراد ذلك ، فلنحتد في ذلك حدوهم ، ولنقتصر على ما أوردوه منه ، ولنبدأ بالمشاركات فنقول : إنَّ المشاركة التي تعم الخمسة هي أنها كلية أى مقولة على كثيرين . وإذا اعترف بهذا مُصنَّف المدخل ، فقد اعترف بنقص الرسوم التي للفصل والخاصة والعرض ، إذ أغفل فيها ذكر الكلية .

١٠

وتشترك جميعها في شيء آخر ، وهو أنَّ كل ما يحمل على المحمول منها الحمل الذي يحمل به المحمول على موضوعه ، فإنه يحمل على موضوعه ؛ فطبيعة جنس الجنس محمولة على ما يحمل عليه الجنس ، وكذلك جنس الفصل ، وفصل الفصل ؛ وكذلك ما يحمل على الخاصة والعرض ؛ فإنَّ الملون الذي هو جنس الأبيض يحمل على زيد الأبيض ، إذ يحمل على عرضه العام ؛ وكذلك المرئي ، الذي هو عرض الأبيض ، يحمل على زيد الأبيض ، إذ يقال لزيد والأبيض مرئي ؛ وكذلك المتعجب الذي هو جنس الضحك ، فإنَّ جميع هذه تحمل بالتواطؤ ، أى تعطى ما تحمل عليه أسماءها وحدودها ؛ والجنس والفصل يعدهما .

١٥

- (٢) من الفن الأول : ساقطة من عا ... الأولى : من هذا الفن أربعة فصول هـ
 (٣) أضافت نسخة فهرس المقالة الثانية (٤) المشاركات والمباينات : المشاركة والمباينة عـ
 (٦) فصلناه : فصلنا بـ ، عـ م || غنى : غنام عـ ي || عن : من عـ (٨) حدوهم : حدودهم عـ
 (١٠ — ١١) وإذا ... الكلية : ساقطة من عـ (١٢) جميعها : جميعا نا ، د ، ي
 (١٤) محمولة : محمول ي || ما يحمل : الحمل هـ || وكذلك : فكذلك نا ، ي (١٦) إذ يحمل ...
 العام : ساقطة من عـ (١٧) زيد الأبيض : — إذ يحمل على عرضه العام عـ (١٩) أسماءها :
 أسماءها هـ || أسماءها وحدودها : اسمه وحده نا ، ي || يعدهما : يعدها ي

في المشهور أنَّ طبيعة الجنس يجب فيها أن يقال على أنواع ، وإن لم يجب ذلك فيها ، فليس ذلك يمتنع فيها ، وعلى الشرط الذي ستفهمه وقتنا ما . وكذلك ليس يمتنع في طبيعة الفصل أن يقال على غير نوعه ، لكن على هذا ما فرغنا عن ذكره سالفاً . وقد مثلوا لذلك الناطق ، فإنه يحوى أنواعاً ، وقد علمت ما في هذا ، ومع ما قد علمت فلم يُحسنوا في إيرادهم هذا المثال ؛ فإنَّ الناطق إنما يحوى أنواعاً كثيرة ليست هي الأنواع القريبة منه ، بل هي أنواع النوع الواحد الذي قومه الناطق عندهم ، حين أضيف إلى الحى ، وهذا أيضاً قد فرغنا منه . فإن لم يعنوا بذلك الأنواع القريبة ، بل أى أنواع كانت ، فيجب أن لا ينسوا هذا حين يشاركون بين الجنس والنوع ؛ فإنَّ من الأنواع ما يحوى أنواعاً ، ولا يجعلون هذا مشاركة بين الجنس والنوع .

والمشاركة الثانية المشهورة هي أنَّ الجنس والفصل يشتركان في أن كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، فإنه يحمل على ماتحتهما من الأنواع . وقد علمت أنَّ هذه المشاركة ليست تخص الجنس والفصل ، بل هذه عامة ، إلا أن يُقال إنَّ ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، يحمل على ماتحتهما من طريق ما هو . وهذا شئ لم ينطق به مُصرِّحاً ، ولو نُطِقَ به لصَحَّ ، إذا عني بالحمل من طريق ما هو غير ما يعنى بالحمل في جواب ما هو ، كما سنوضح لك عن قريب .

والمشاركة الثالثة المشهورة أن رفعهما علته رفع ماتحتهما من الأنواع ؛ فإنه إذا رفعت الحيوانية والنطق ارتفع الإنسان والفرس وغير ذلك . وهذه المشاركة تابعة لمشاركة هي الأصل ، وهي أن كل واحد منهما جزء ما هيية النوع ومقوم له ، فهذا هو الأصل وذلك الفرع ، وهذه خاصية مشتركة بين الجنس والفصل لا توجد لغيرهما .

- (٢) ذلك : شافطة من عا | وعلى : على (٣) يمتنع : يمتنع عا ، ن ، ه | ع : من ع
 (٤) هذا : + الموضوع ن (٦) الذى : التى عا (٧) الحى : الجسم عا | منه : عنه ي
 (٩) الأنواع : النوع ي (١١) هى : هو عا (١٥) إذا : إذا عا
 (١٧) المشهورة : + هى س (١٩) وهى : وهو عا ، د | وهى : وهو ي
 (٢٠) وذلك : -+ فرع ، عا ، د ، ي

- وأما الخواص التي يباين بها الجنس غيره، فأول المشهورات منها هو أن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض . أمّا أن الجنس أكثر حُويًا من الفصل والنوع والخاصة ، فهو أمرٌ ظاهر ، فإنَّ الخاصّة تخصّ النوع ، وكذلك الفصل ، ولكن بشرط لم يشترطه ، وهو أن يقايس بين الجنس وبين فصلٍ تحته وخاصيّة تحته . وأما العرض فليس بئنا بنفسه أنه يجب أن يكون أقل من الجنس ، وذلك أن خواص المقولات العشر التي نذكرها بعد ، هي أعراض عامة لأنواعها ، وليست أقل من الجنس في عمومها ، بل منها ما هو أعم وأكثَر ، كما أن كون الجوهر ثابتاً على حدٍّ واحد فلا يقبل الأشد والأضعف هو أعم من الجوهر . فإنَّ قال قائل : إنَّ هذا سلبٌ ، وليس تحته معنى ، فقد يمكننا أن نجد لوازم وعوارض أعم من مقولةٍ مقولةٍ ، كالواحد وكالموجود ، بل كالحادث ، بل مثل الحركة فإنها أكثر من الحيوان الناطق ، وهو جنس عنده للإنسان .

- والمباينة الثانية المذكورة بين الجنس والفصل فهي أنَّ الجنس يحوى الفصل بالقوة ، أى إذا التفت إلى الطبيعة الموضوعية للجنسية ، لم يجب ثبوت الفصل لها ، ولم يمتنع ، بل كان وجوده لها بالإمكان ، فكان إمكانه إمكانا لا يستوفى طبيعة الجنس ، بل يبقى لمقابله من طبيعته فصل . وهذا معنى الحوى ، فإنَّ الحوى هو الذى يطابق كل شيء ، ويفضل عليه .

والمباينة الثالثة هي أنَّ الجنس أقدم من الفصل ، وذلك لأنَّ الجنس قد يوجد له الفصل المعين ، وقد لا يوجد له ، والفصل إنما وجوده في الجنس ، ولذلك لا ترتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل ، وترتفع طبيعة الفصل برفع

- (٣) والخاصة : - والعرض ع (٤ - ٥) ولكن ... وخاصة تحته : ساقطة من ع
(٥) وخاصة تحته : ساقطة من ن || العرض : + العام ع (٦) التى : الذى ع
(٨) أعم : + منها ه (١٠) مقولة : ساقطة من س م (١١) بل ... للإنسان : ساقطة من ع ا ي (١٢) فهي : ه م ، ه ا ي (١٤) ولم يمتنع ... لها : ساقطة من ع || فكان : وكان ع ا ن ، ه || إمكانه : إمكانها ع ا م ، ي (١٥) لمقابله : لمقابله ع ا م ، ن ، ي (١٦) عليه : عنه د ، س ، ع ، ه ، ي (١٨) له الفصل : للفصل ع ا م (١٩) ولذلك : وكذلك م

طبيعة الجنس . وفي هاتين المباينتين موضعُ شك ، فإنَّ من الفصول ما يقع خارجا عن طبيعة الجنس ، مثل الانقسام بمتساويين ، فإنه فصل الزوج فيما يُظَن ، ويقع خارجا عن العدد ؛ لكن الجواب عن هذا سيلوح لك في مواضع أخرى .

والمباينة الرابعة هي أنَّ الفصل يُحمَل من طريق أى شيء هو ، والجنس يحمل من طريق ماهو ؛ وهذا القول بانفراده لا يكون دالا على المباينة ؛ فإنَّ شيئين إذا وُصِفَا بوصفين مختلفين لم يكن ذلك دليلا على مباينتهما . فإنَّ قائلا لو قال : إنَّ المباينة بين زيد وبين عمرو هي أن هذا حساس وذلك ناطق ، أو أنَّ هذا ملاح وذلك صائغ ، لم يكن هذا القدر كافيا في التفريق ، فإنَّ الوصفين المختلفين في المفهوم ربما جاز أن يجتمعا ، فلا يَبْعُدُ أن يكون كونُ زيد حساسا — وإن كان في المفهوم مخالفاً لكون عمرو ناطقا — هو مما لا يوجب أن يباين به زيدُ عمرا ، فلا يستحيل أن يكون كل واحد منهما — مع أنه حساس — ناطقا أيضا ؛ لأنَّ الأوصاف المختلفة المفهومات قد تجتمع في موصوف واحد ؛ وكذلك الملاح والصائغ ، بل يجب أن يكون بينهما قوة السلب ، حتى يكون الحساس يلزمه أن لا يكون ناطقا ، والناطق أن لا يكون حساسا . ثم كون الجنس مقولا في جواب ما هو لا يمنع أن يكون مقولا في جواب أى شيء هو ، على أصول هؤلاء ، ولا بينهما قوة هذا السلب ، فإنه لا يمنع أن يكون ما يقوم ماهية الشيء بميزه عما ليست له تلك الماهية ، حتى يكون بالقياس إلى ما يشترك فيه مقولا في جواب ما هو ، وبالقياس إلى ما يفترق به مقولا في جواب أى شيء هو ؛ فهذا القدر لا يمنع أن يكون جنس

(٥) شيئين : الشئيين ن هـ (٦) وصفا بوصفين : وضعا موضعين عا (٨) صائغ : صائغ م || الوصفين : الوضعين عا (٩) كون : ساقطة من م (١٠) يباين : يقاس عا (١١) فلا : فإنه لا ع ، سا هـ عى (١٣) وكذلك : + في ع || والصائغ : والصائغ م (١٥) مقولا : مقولا م (١٦) يمتنع : يمنع ع (١٩) يفترق به : يفرز به ع

- الشيء هو أيضا فصلا له باعتبارين ، إن كانت المبينة المطلوبة هي هذه ، ولا يوجب أن لا يكون جنس الشيء ألبة فصلا له . وأما أن يكون فصل الشيء جنس شيء آخر فذلك مما لا يمنعونه فيما أقدر ، وذلك كالحساس فإنه جنس بوجهٍ للسميع والبصير ، وفصلٌ للحيوان . فإن قال قائل : إن الشيء الواحد قد يكون جنسا وفصلا لشيء واحد ؛ فإنه ، وإن كان جنسا وفصلا لشيء واحد ، فإن اعتبار أنه جنسٌ غير اعتبار أنه فصل ، وقال : نحن إنما نريد أن نوضح الفرق بين الاعتبارين اللذين يطلق على أحدهما اسم الجنس ، وعلى الآخر اسم الفصلية ، لم نخالفه ، ولم نبكته ، ولم ننازعه في التسمية ، ولكنه يكون غير من كلامنا معه ؛ لأن كلامنا مع الذي دل باسم الجنس والفصل على طبيعتين مختلفتين اختلافا لا يكون الشيء الواحد بالقياس إلى موضوع واحد موصوفا ٥
- بكلتا الطبيعتين ، بل يجعل إحدى الطبيعتين صالحة لأحد الجوابين ، والطبيعة الأخرى صالحة للجواب الآخر ؛ لكن الوجه الذي ذهبنا نحن إليه في تفهيم المقول في جواب ما هو ، والمقول في جواب أي شيء هو ، يعلمك أن المقول في جواب ما هو ، لا يكون مقولا في جواب أي شيء هو ، وبالعكس ، فتكون هذه المبينة على ذلك الوجه صحيحة . لكن لقائل أن يقول : إنكم قد أطلقم القول في عدة مواضع إن الفصل أيضا قد يقال من طريق ما هو ، وخصوصا في كتاب البرهان فنقول : إنه فرق بين قولنا إن الشيء مقول في جواب ما هو ، وبين قولنا إنه مقول في طريق ما هو ؛ كما أنه فرق بين قولنا "الماهية" وبين قولنا "الداخل في الماهية" فالمقول من طريق ما هو كل ما يدخل في الماهية ، ويكون في ذلك الطريق ، وإن لم يكن وحده دالا على ١٥

(٢) لا : ساقطة من س (٣) أقدر : أقدره ع || وذلك : في ذلك ن (٥) قد يكون : + وإن كان ع | واحد : ساقطة من ن || فإنه : وإنه ي (٥ - ٦) فإنه ... واحد : ساقطة من ع (٩) والفصل : هو الفصل م (١١) بكلا : بكلي ه (١٢) نحن : ساقطة من م || تفهيم : تفهيم ب (١٥) ذلك : هذا س ع || أن يقول : ساقطة من ه (١٩) هو : + هو ع ن ه (٢٠) في : + جواب ع

المساهية، والمقول في جواب ما هو، هو الذى وحده يكون جوابا إذا سئل عما هو .
فالفصل يدخل فى المساهية ويكون مقولا من طريق ما هو ؛ إذ هو جزءُ الشيء
الذى يكون جوابا عن ما هو ، لكنه ليس هو وحده مقولا فى جواب ما هو .

وقد قال بعض الفضلاء : إن الفصل قد يكون مقولا فى جواب ما هو أيضا
فى بعض الأشياء دون بعض ، والجنس دائما دالٌّ على ما هو ؛ ذلك لأن
الجنس يدل دائما على أصل ذات الشيء ؛ وأما الفصول فربما كانت مناسبات
وإضافات إلى أفعال وانفعالات أو أمور أخرى ؛ فلذلك يجعل الجنس أولى
منه بما هو . وفى هذا الكلام خللان : أحدهما أن ما كان من الفصول يجرى
هذا المجرى ، فلا يكون فصلا مقوما ، بل يكون من الفصول اللوازم ؛ والآخر
أن الشيء إذا أريد أن يفرق بينه وبين الشيء الآخر بوصف ، يجب أن يكون
الوصف الذى يفرق بينه وبين الآخر موجودا له دون الآخر وجودا على
الثبات ، اللهم إلا أن لا تجعل التفرقة بالوصف ، بل بأكثرية الوصف وأخلاقية ؛
فيقال مثلا : إن الجنس هو الذى هو آخرى بأن يكون مقولا فى جواب ما هو ،
والفصل هو الذى ليس هو بأخرى ؛ فيكون الاختلاف ليس من جهة هذا
الوصف ، بل من جهة القم ، إذ هو موجود لأحدهما دون الآخر ؛ فإن فعل
ذلك كان فيه عدول عن حقيقة التعريف إلى أمر إضافى عرضى ؛ وإن لم يفعل
ذلك فيكون بين الجنس وبعض الفصول مشاركة فى الحد ، وبين الجنس وبعضها
مباينة فى الحد .

والمباينة التى بعد هذه هى أن الجنس لا يكون للأنواع إلا واحدا ،
والفصل قد يكون أكثر من واحد ، كالناطق والمائت للإنسان . وفى إطلاق
هذه المباينة بهذا المثال خلل ؛ لأنه إن أخذ الجنس كيف كان ، لا قريبا
ملاصقا فقط ، وجد للشيء أجناس كثيرة أيضا ؛ فإن الأجناس فى العموم قد

(١) الذى : ساقطة من هـ (١ - ٣) عما ... جوابا : ساقطة من ع (٥) ذلك :
وذلك عا (٧) يجعل : جعل عا ، هـ (١١) الذى : ساقطة من م || له ... وجودا :
ساقطة من م (١٢) لا : ساقطة من ع (١٥) بل : ساقطة من عا
(١٧) وبعض : وبين ع ؛ وبين بعض ي || وبعض ... الحد : ساقطة من هـ (٢٢) فقط :
فقد س ، ع ، عا ، م ، هـ

- يوجد الكثير منها للشيء الواحد ، ولكنها لا تكون كلها أجناس الشيء بالحقيقة ، بل بعضها أجناس جنسه . وكذلك قد توجد فصول كثيرة متفاوتة في الترتيب ، ولكنها لا تكون كلها فصول الشيء بالحقيقة ، بل بعضها فصول جنسه ، كما مُثل به ؛ فإنَّ الناطق ليس فصلا قريبا للإنسان على هذه الطريقة التي رتبوا عليها قسمتهم ، بل هو فصل جنسه . وإنما فصله الملاصق على هذا المذهب هو المائت ، وهذا في مثاله واحد ، بل كما أنَّ الجنس الأقرب الذي ليس بجنس الجنس هو في مثاله واحد ، كذلك الفصل الأقرب الذي ليس بفصل الجنس هو في مثاله واحد ، وهو المائت . لكن قد يوجد لهذا الموضوع أمثلة أخرى مثل الحساس والمتحرك بالإرادة ؛ فإنهما على ظاهر الأمر فصلان قريبان للحيوان ، فيكون الجنس القريب ليس إلا واحدا ، والفصول القريبة قد تكون أكثر من واحد . وأيضا فإنَّ هاهنا وجهًا آخر ، وهو أنَّ الأجناس الكثيرة ينحصر بعضها في بعض ، حتى يحصل آخرها جنسا واحدا ؛ والفصول الكثيرة تكون متباينة لا يدخل بعضها في بعض . وإشباع القول في هذا من حق صناعة أخرى .

- والمباينة التي بعد هذا هي أن الجنس كالمادة ، والفصل كالصورة ؛ ويتم بيان ذلك بأن يقال : والذي كالمادة يخالف الذي كالصورة . وأما أنَّ الجنس ليس بمادة ، بل كالمادة ، فلا أن المادة لا تحمل على المركب حمل أنه هو ، والجنس يحمل على النوع حمل أنَّ الجنس هو ، وأنَّ المادة الموضوعة لصورتين متقابلتين لا تناسب إليهما بالفعل إلا في زمانين ، والجنس يكون مشتملا على الفصلين المتقابلين في زمان واحد . وهاهنا فروق أخرى تُذكر في غير هذا الموضوع . وإذا الجنس ليس مادة ، فليس الفصل صورة . وأما أنه كالمادة ،

(٢) جنسه : جنسية ع ، (٣) ولكنها : ولكنها ع ، (٦) بل : ساقطة من س || أن : ساقطة من م (٨) هو : ساقطة من ع ، هـ (١١) فإن هاهنا : فيها هنا ، هـ || فإن هاهنا وجهها : منها هنا وجه م ؛ هاهنا وجه ع ؛ فيها هنا وجه أخرى (١٥) والفصل : والفصول س (١٦) كالصورة : - له ع ، ي (١٨) النوع : المركب ن || أن الجنس : أن النوع ع ، هـ ، ي (٢١) مادة : بمادة ن || صورة : بصورة ن

فلأن طبيعته عند الذهب قابل للفصل ، وإذا لحقه الفصل صار شيئا مقبوما بالفعل ، كما هو حال المادة عند الصورة ، وإذا اجنس للفصل كالمادة للصورة ، فالفصل للجنس كالصورة للسادة .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل في المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع

وأما المشاركة الأولى المشهورة بين الجنس والنوع ، فمشاركة كانت مع الفصل ، وهي أنهما يتقدمان ما يحملان عليه ، أى ما هما له جنس ونوع .

والثانية مشاركة ، عامة وهي أن كل واحد منهما كلى . وقد نسي موردهما أن هذه مشاركة جامعة قد ذكرت مرة ، فإن أرادوا أن يحملوا هذا وجها خارجا عن ذلك ، فيجب أن يعنى بالكلى غير الكلى على الإطلاق ، بل كلى هو ماهية جزئياته بالشركة .

وأما المباينة الأولى فثل ما كان مع الفصل ، وهو أن النوع يحوى للجنس ، والجنس ليس يحوى للنوع ،

وأخرى فى قوتها وهي أن طبيعة الجنس أقدم من طبيعة النوع ، أى إذا وجدت طبيعة الجنس ، لم يجب أن توجد طبيعة النوع ، بل إذا رفعت ارتفعت هى ، وإذا رفعت طبيعة النوع ، لم يجب أن ترفع طبيعة الجنس ، بل إذا وجدت وجدت .

وثالثة قريبة من تينك ، وهي أن الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حلا كليا ، والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس حلا كليا ، وهذا فى ضمن المباينة التى قيلت

(١) قابل : قابلة د ، ن ، ي (٣) فالفصل : والفصل عا ، م (٨) نسي : يسمى م ، يشير (٩) أرادوا أن : أرادوا لأن ع || هذا : هذه م (١٠) كلى : + ما م (١٢) الفصل : الفصول د (١٤) وهى : وهو ه (١٥) رفعت : ارتفعت س (١٨) تينك : ذينك نج || وهى : وهو عا (١٩) والنوع ... كليا : ساقطة من ع .

من جهة الخوى وغير الخوى ؛ وهذه المبينة ليست من المبيّنات التي في قوة السلب والإيجاب في أول الأمر ؛ لأن ذلك إنما يكون أن لوقيل إن الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ كلياً ، ثم تسلب هذه الصفة بعينها عن النوع ، بل إنما تسلب عن النوع في هذه المبينة صفة أخرى ، وهي أنه لا يحمل على الجنس بالتواطؤ حملاً كلياً ، وليس هذا المسلوب هو ذلك الموجب ، لكن صورة هذه المبينة أن النوع لا يكافئ الجنس فيما للجنس عند النوع ، وهذا لا يتأتى إلا بين مختلفين .

ومبينة أخرى أن كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه ؛ فالجنس يفضل بالعموم ، إذ يحوى أموراً وموضوعات غير موضوعات النوع ، والنوع يفضل بالمعنى ، إذ يتضمن معنى الجنس ومعنى الفصل زائداً عليه ؛ فإنه كما أن الحيوان يتضمن بالعموم الإنسان وما ليس بالإنسان مما هو خارج عن الإنسانية ، كذلك الإنسان يتضمن بالمعنى معنى الحيوانية ، ومعنى خارجاً عن الحيوانية وهو النطق .

ومبينة أخرى متكلفة ، وهي أنه ليس في النوع جنس أجناس ، ولا في الجنس نوع أنواع ، وإن كان في كل واحد منهما متوسط .

وأما الجنس والخاصة فقد يشتركان في أنهما محمولان على النوع وتابعان ؛ أى إذا وُجد النوع وجدت الخاصة ؛ والجنس أيضاً . وهذه المشاركة قد توجد مع غير الخاصة ؛ وهذه المشاركة هي مع الخاصة العامة .

(١) وغير : والغير م (٢) أن : ساقطة من س ، ع ، ن ، هـ
(٣) بالتواطؤ : + حملى (٥) ضرورة : ضرورة عا (٦) فيما للجنس : ساقطة من د (٦ - ٧) وهذا ... مختلفين : ساقطة من ع ، ي (٨) على : عن ع
(٩) عليه : عنه ع (١٢) الإنسانية : كذلك : ساقطة من س || كذلك : فكذلك ع ، هـ (١٤) وهي : وهو ع ، هـ (١٧) والجنس أيضاً : ساقطة من ع ، م || وهذه : فهذه ع (١٨) هي : ساقطة من ن || مع : غير عا

وذكرت مشاركة أخرى وهى أن طبيعة الجنس تحمل على ما تحته بالسوية ؛
 إذ أنواع الحيوان بالسوية حيوان ، ولا تقبل الأشد والأضعف . وكذلك
 الخاصة كالضحاك على أشخاص الناس . وهذه المشاركة لو ذكرت فى مشاركات
 الجنس والفصل والنوع ، لكان ذلك أخرى ؛ فنسى هناك وأورد فى هذا الموضوع ؛
 ٥ على أنه ليس هذا موافقا للخواص كلها ؛ فإن النجل بالفعل من خواص الناس
 وليس يستوى فيهم ؛ وكذلك أمور أخرى لأمر أخرى . وبالجملة أى برهان
 قدمه الرجل على أن الخاصة هكذا ، أو أى استقراء ينسب له ؟ وإنما أورد له
 مثلا واحدا ؛ وليس هذا وجه البيان العلمى للشيء الذى ليس بيئا بنفسه .
 وبالحقيقة فإن هذا الحكم إنما يصدق فى بعض الخواص دون جميعها ، وهى من
 ١٠ الخواص الاستعدادية التى تتبع الصور فتكون للكل ودائما . وأما الخواص الدائمة
 التى تتبع المواد ، فكثيرا ما تقبل الأشد والأضعف . والرجل ينسب هذا الاعتبار
 عن قريب ، ويأخذ فى تعريف الخاصة على جهة لا يستوى معها إعطاء هذه
 المبينة الخاصة ، كما ستعرفه .

وذكرت مشاركة أخرى وهى أنهما كلاهما يحملان على ما تحتهما بالتواطؤ ،
 ١٥ وهو أن يكون حملهما حملا بالاسم والحد . وهذا أيضا قد كان يليق به أن
 يذكره لغيرهما ؛ لكنه يجب لمن سمع هذا وتصوره وأقر به أن لا ينسب حكمه
 فى كتاب قاطيغورياس ، حيث يُظن أن المقول على الموضوع ، وهو المقول
 بالتواطؤ ، هو الذاتى فقط .

وأما المبينات ، فالأولى منها هى أن الجنس متقدم بالذات ، والخاصة
 ٢٠ متأخرة ؛ إذ كانت الخاصة إنما تحدث مع حدوث النوع ، فتنبعث إما من

- (١) طبيعة : ساقطة من عا (٢) إذ أنواع : إذا نوع م || ولا : لا ع
 (٨) العلمى للشيء : ساقطة من م (١٠) الصور : الصورة ع ؛ + كقوة قبول العلم ع ||
 ودائما : دائما ع (١٣) المبينة : المشاركة ه || الخاصة : ساقطة من عا (١٤) أخرى :
 ساقطة من ن || كلاهما : كليهما ع م ، ه (١٥) وهو : وهى ع (١٦) حكمه :
 ساقطة من عا (١٧) حيث : من حيث ي (١٩) مقدم : مقدم م .

المادة كعرض الأظفار أو مثال آخر ، وإما من الصورة كقبول العلم ، وإما
منهما جميعا كالضحك .

والثانية أن الجنس يحوى أنواعا ، والخاصة نوعا منها .

ومباينة أخرى أن الجنس يُحمل على كل واحد من الأنواع حملا كلياً ،
ولا ينعكس ؛ إذ لا يقال : وكل حيوان إنسان ، كما يقال : كل إنسان ه
حيوان . وأما الخاصة فإنها تنعكس ، إذ كل إنسان مستعد للضحك ، وكل
مستعد للضحك إنسان . وهذه المباينة بين الجنس والخاصة الدائمة العامة ،
أو بين طبعي الجنس والخاصة مطلقاً ؛ إذ تلك لا تحتل وهذه تحتل ،
أعنى هذا العكس . ويتبع هذه مباينة هي في ضمن تلك ، وهي أن الخاصة ،
وإن كانت لكل النوع ودائماً كالجنس ، فإنها لا تكون لغير النوع ،
والجنس يكون .

ومباينة أخرى منتزعة من المباينة الأولى ، وهي أن الجنس يرفع الخاصة
برفعه ، من غير عكس . ومن شاء أن يجعل هذه مباينة غير المباينة المتعلقة بالتقدم
والتاخر ، لم تعوزه الحيلة فيه ، ولكنه يمكن أن يكون قد أمعن في التكلف . وأما الجنس
والعرض فيشتركان في أن كل واحد منهما يقال على كثيرين ، وهو المشاركة العامة ؛
وليته قال « على كثيرين مختلفين بالنوع » ، فكان أورد مشاركة خاصة بين العرض
والجنس ، خصوصاً ولم يذكر مشاركة أخرى . وأما المباينة الأولى فإن الجنس
قبل النوع كما علمت . فأما النوع فهو قبل ما يعرض له ، لأنه إن كان ما يعرض
له منبعا عن نوعيته ، فتكون نوعيته قد تقررت بفصله ، ثم لحقه ما لحقه ،

(٢) كالضحك : كالضحاك م (٣) نوعاً : نوع د ، ع ، غ ، م ، ن ، هـ ، ي (٥) إذ لا : إذ هـ
(٧) وهذه المباينة : ساقطة من س (٨ — ٩) أو بين ... العكس : ساقطة من ع
(٨) وهذه : + قد ع ، ي (٩) مباينة : + أخرى د ، ن ، هـ || هي : ساقطة من ع ||
رهي : وهو ع (١٣) برفعه : رفعه ن || المعلقة : المتعلقة ع ، غ (١٣ — ١٤) بالتقدم
والتاخر : بالتقدم والتأخر (١٥) وهو : وهي هـ ، ي (١٦) خاصة : ساقطة من ن
(١٩) منبعا : مستمينا ع || تقررت : تقررا || بفصله : بفصل ع || لحقه : إلحقه م .

وهذا قد فرغ لك من شرحه . وإن كان من الأعراض التي تتعرض من خارج ، فيكون النوع أولاً قد حصل موضوعاً حتى استعد لقبول ذلك العارض من خارج ؛ لكن هذه المبينة موجودة أيضاً بين الجنس والخاصة .

والمبينة الأخرى قد ذكرت هكذا : إن الأشياء التي تحت الجنس تشترك فيه بالسوية ، والتي تحت العرض لا تشترك فيه بالسوية . وهذه عبارة محرفة ردية ؛ لأنها تشير إلى فرق موجود بين موضوعاتهما ، ليعاد ثانياً فيستدل بذلك على الفرق بينهما ، بل كان يجب أن يقول : إن الجنس لا يحمل على الأشياء التي تحته إلا بالسوية ، وذلك يحمل لا بالسوية ، فيكون الفرق واقعاً في أول البيان ، بل كان يجب أن يقول : والأعراض ربما حملت لا بالسوية ؛ فإنه ليس جميع الأعراض تحمل إلا بالسوية كالمربع والمثلث وأمور أخرى . ولفظ الرجل يؤهم أن كل عرض يُحمل لا بالسوية ، ثم يأمل من هذا أنه إذا جاز في الأعراض أن يكون فيها محمولاً لا بالسوية ، فما المانع أن يكون كذلك في الخواص ؟ فعسى أن يكون كون هذا أعم وذلك مساوياً ، مما يرخص لهذا فيما لا يرخص فيه لذلك .

والمبينة التي هي بعد هذه أن الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول . وأما الأجناس والأنواع فهي أقدم من الأشخاص . وهذه المبينة عجيبة التحريف والتشويش ؛ فإنه كان يجب أن يقول : إن الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول ، والأجناس والأنواع لا توجد على القصد الأول . أو يقول : إن الأجناس والأنواع أقدم من الأشخاص ، والأعراض ليست أقدم ، وما المانع من أن يكون الشيء أقدم وموجوداً على القصد الأول ؟

(٥) فيه : فيها م || والتي ... بالسوية : ساقطة من د (٧) يقول : يقال
(٩ — ١٠) ربما حملت لا : إنما حملت (١٠) إلا : لا ع ، ن ، هـ (١٣) أن : +
لا ع || وذلك : وتلك ع (١٤) لهذا : هذه ع ؛ لهذه ع ، هـ || لذلك : لتلك ع ؛ ذلك ع
(١٥) هي بعد هذه أن : بعد هذه ن ؛ بعد هذه فإن هـ ؛ بعد هذه فهي أن ع ، ع ، م
(١٨) والأجناس : وفي الأجناس ن (١٩) الأشخاص : الأنواع ع .

ثم إن كان معنى القصد الأول هو أن يحمل عليها لا بواسطة شيء ، فإن النوع كذلك . وأما الجنس فعساه أن لا يكون كذلك ، فإنه يحمل على الشخص بتوسط النوع . وأما النوع ، فإنه محمول على الشخص بالقصد الأول ، أو يشبه أن يكون الرجل قد سها في إيراد لفظة النوع ، فقد كان مستغنيا عنه ، إذ كان وكده الاشتغال بالتمييز بين الجنس والعرض .

والمباينة التي بعد هذه هي أن الأجناس تقال من طريق ما هو ، والأعراض لا تقال . وهذه المباينة موجودة أيضا بين الجنس والخاصة ، وقد أغفلها هنالك .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل في المشاركات والمباينات الباقية

وأما الفصل والنوع فيشتركان بأنهما يحملان على ما تحتهما بالسوية .
والمشاركة الأخرى أنهما ذاتيتان ، وهذه تقع أيضا بين الجنس والفصل ، ولم يذكرها .

وأما المباينة فإنَّ تحمل النوع من طريق ما هو ، وتحمل الفصل من طريق أى شيء هو ، وإنَّ الإنسان ، وإنَّ صلح أن يكون جوابا عن أى الحيوان ، فليس ذلك له أولا وبذاته ، بل بسبب الناطق . وقد بحث عن هذا قبل .

والمباينة الأخرى هي أن النوع لا يوجد ألبة إلا محمولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط ، والفصل في أكثر الأحوال أو في كثير من الأحوال يحمل على كثيرين مختلفين بالنوع . وهذه المباينة بين الفصل والنوع السافل ، لا بين الفصل والنوع المطلق .

(٢) بتوسط ... الشخص : ساقطة من م (٤) قدمها : قدمها ع || عنه : ساقطة من ع

(٧) أغفلها : أغفلها م (١٠) بأنهما : في أنهما نج ، س ، ع (١١) ذاتيان :

دائمتان ع ، م (١٤) وإن : فإن ع ، م ؛ كان فإن ه || الحيوان : الحيوانات نج

(١٥) ذلك : ساقطة من ع (١٦) هي : فهي ع (١٧) أو ... الأحوال : ساقطة من ع

والمباينة الثالثة هي أنَّ الفصل أقدم من النوع ؛ وأورد مثاله من طريق الرفع بأن قال : إن الناطق يرفع برفعه الإنسان ، ولا يرتفع برفع الإنسان ، إذ المالك ناطق ؛ ولم يأت بالفصل والنوع اللذين هما معا ، بل أخذ فصل جنس الإنسان ، وقايسه بالإنسان ، وفعل نظير ما لفاعل أن يفعله قائلا :
 ٥ إنَّ النوع أقدم من الفصل ، إذ الحى نوع للجسم ، وهو أقدم من الفصل الذى هو الناطق . وكما أنَّ هذا القائل مُحَرَّفٌ للحق بعدوله عن إيراد فصل ونوع متعادلين فى الوضع ، كذلك ذلك ؛ لكن الفصل أقدم من النوع من جهة أنه علة وجوب وجوده ، ونسبته إليه نسبة الصورة إلى المركب .

وأورد مباينة أخرى وهى أنَّ فصلين يأتلفان فيقومان نوعا ، والنوعان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع ؛ وجعل مثال الفصلين الناطق والمائت ، وقد علم ١٠ أنهما غير متساويي التركيب ، كما شرحناه قبل . لكن هذه المباينة تستمر على أحد اعتبارين : إما أن يجعل الفصلان من جنس فصلي الحساس والمتحرك بالإرادة ، وإما أن يقال : إنَّ الفصلين المختلفي الترتيب يجتمعان ، فيحدث من اجتماعهما إلى ما تجتمع معه نوع ، هو غير كل واحد منهما . وأما النوعان ١٥ المختلفا الترتيب فلا يأتلفان ، حتى يحدث منهما ، غير كل واحد منهما ، نوع آخر ، بل يكون الأعم منهما جزءا من الأخص ، ويكون الحاصل لا شيئا حاصلا من اجتماعهما ، بل هو شيء هو أحدهما . والنوعان اللذان لا يختلفان فى الترتيب بل يكونان متباينين ، لا يجتمعان أبته . لكن لقائل أن يقول : إنَّ الناطق والمائت فى أنفسهما نوعان من أشياء أخرى ، وإن لم يكونا نوعين للناس ، وقد اجتماعا فأحدثا نوعا ، وكذلك كثير من الطبائع المختلفة الأنواع تجتمع ٢٠

(٢) برفعه : ساقطة من م || برفع : + نوع ع (٦) وكما : فكأى || بعدوله :
 بعدوله ع ، ي (٩) فصلين : + قد ه (١٠) فيقوم : فيقوم عا ، ن || وقد : فقدى
 (١١) التركيب : الترتيب عا ، م ، ن ، ه ، ي || تستمر : تسمى ع ، ي ؛ + مباينة م ، ي
 (١٢) الحساس : الحاس ع (١٧) هو شيء : شيئا نج ، ي (١٨) لا : فلا عا ، ه

- فيكون منها نوع ثالث بالاجتماع ، كالاتينية والثلاثية يفعلان بالاجتماع الخماسية ، وهى نوع ثالث غيرهما ، فإن الجواب أن الاعتبار الذى ذهب إليه فى ذكر هذه المباينة غير هذا الاعتبار ، وذلك أن الغرض فيما يقوله متوجه نحو أشياء محمولة على أشياء بأعيانها يشترك فيها ، فإنها إذا كانت فصولا كالناطق والمائت اللذين قد يُقالان على موضوعات بأعيانها ، فإنها إذا اجتمعت فملت شيئا ثالثا يكون نوعا من الأنواع لتلك الأشياء ، وتكون تلك الأشياء موضوعات له ، كما توضع الأشخاص للأنواع ، ولا يكون كذلك الناطق ، لأن الحيوان داخل فى ماهية تلك الأشخاص ، وليس داخلا فى ماهية الناطق والمائت ، فليس الناطق والمائت نوعين بالقياس إليهما ، وإن كانا محمولين عليهما ، وإلا كانا متوسطين بينهما وبين الجنس الذى هو الحيوان ، وكانا نوعين تحت الحيوان لا فصلين قاسمين ، فقد وُجد فى الفصول فصلاَن يقومان نوعا مشاركا فى الموضوعات ، ولا يوجد ذلك فى الأنواع . وأما أن تكون أنواع مختلفة فتفعل باجتماعها نوعا — موضوع ذلك النوع غير موضوعاتها — فذلك غير منكر ، مثل موضوعات الخمسة فإنها غير موضوعات الاتينية والثلاثية .
- وأما الفصل والخاصة فيشتركان فى أنهما يمحلان على ما تحتهما بالسوية . ويجب أن تعلم أن هذا إنما هو فى بعض الخواص التى منها الخاصة العامة الدائمة الصورية ، فإن الضاحكين ضاحكون بالسوية ، كما أن الناطقين ناطقون بالسوية . ويشتركان فى أنهما للكل ودائما ، وهذا أيضا للخاصة العامة الدائمة . وأما المباينات فلا أن الخاصة الحقيقية هى لنوع واحد ، والفصل قد يكون لأنواع ، وقد علمت ما فى هذا .

- (١) كالاتينية : كالاتينية (٢) فإن الجواب : فالجواب على : والجواب ع
 (٣) متوجه : منجهى (٧) الناطق : الناطق والمائت (١١) وجد : وجد
 (١٣) موضوع : موضع (١٤) مثل ... الاتينية : ساقطة من د ، ع ، غ ، م ، ن ، هـ
 (١٦) تعلم أن : تعلم (١٨) وهذا : وهو ع | الدائمة : غير الدائمة ب . س
 (١٩) فلا أن : فإن ي .

وأتبع ذلك مبينة هي كأنها تلك أو لازمة لتلك ، فقال : إنَّ الفصل قد لا ينعكس في الحمل ؛ فلا يقال كل ناطق إنسان ، كما يقال كل إنسان ناطق ؛ وأما الخاصة الحقيقية فتنعكس .

وأما المشاركة بين الفصل وبين العرض الغسير المفارق ، فدوام وجودهما لموضوعاتهما .

- ٥ وأما المبيانات فالأولى منها أنَّ الفصل يحوى دائماً ما هو له فصل ، ولا يحوى ألبته ، قال الرجل : وأما الأعراض فلإنها تحوى غيرها ، وذلك من حيث هي عامة ، وتُحوى أيضاً من غيرها من قِبَل أنَّ الموضوع لا يختص بقبول واحد منها محمولا عايه أو فيه ، بل يوضع لغيره ، فهو لذلك يحويه كما كان العرض يحويه ؛ لأنه لا يختص بالحمل على الواحد من موضوعاته ، بل يعرض لغيره .
- ١٠ وقد نسي الرجل ما قاله : « إنَّ الموضوع الواحد قد تكون له فصول كثيرة تجتمع فيه » . ثم الحوى كأنه لفظ مشكك غير علمي ، لا ينبغي أن يستعمل ؛ فإنَّ مفهوم وجه الحوى المثبت للعرض والجنس مبين للوجه المسلوب . وقد كان له وجه آخر لو قاله لكان أصوب ، وهو أن العرض قد يحوى ويحوى ، إذ هو من جهة أعم ومن جهة أخض ، كالأبيض فإنه كما يحمل على غير الإنسان ، فكذلك الإنسان قد يحمل على غير الأبيض ، فيكون لا كل إنسان أبيض ؛ ولا كل أبيض إنسان ، بل بعض هذا ذاك ، وبعض ذاك هذا ؛ ولكن هذه مبينة مع بعض الأعراض . فتأمل أنه كيف جعل المعارض للشيء ولا يعمه خارجا من جملة العرض ؛ وكان توهم فيما سلف أنه فيه ومنه . وأما أنه كيف جعله كذلك ، فلائنه جعل من شروط العرض التي بها يباين أنه يحوى النوع ويزيد عليه ، اللهم
- ٢٠ إلا أن يكون أراد أن هذه مبينة ، لا لكل عرض ، بل لعرض ما .

(١٠) يحويه : يحوى س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ (١٢) مشكك : مشكل ع ||
علمي : علمي م || فإن : كأن د ، م ، ن (١٣) وجه : ساقطة من ن (١٥) كما :
+ قد ع ، ي (١٧) مع بعض : بعض ع .

والمباينة الأخرى أن لا شئ من الفصول يقبل الزيادة والنقصان ، بل طبيعة
الفصلية تمتنع أن تقبل الزيادة والنقصان ، وكون الشئ عرضاً لا يمنع ذلك ؛
لكن الرجل أطلق أن الأعراض تقبل الزيادة والنقصان .

ومباينة أخرى هي أن الفصلية تمتنع أن يوجد لمقالاتها موضوع واحد بعينه ،
فيكون هو ناطقاً وغير ناطق ، والعرضية لا تمتنع ذلك ؛ فإن الأعراض الغير المفارقة
قد يكون لمتضادات منها موضوع واحد .

وأما النوع فيشارك الخاصة الحقيقية في أن كل واحد منهما ينعكس على الآخر ،
فكل إنسان ضحك ، وكل ضحك إنسان ؛ وفي أنهما يوجدان مع الموضوعاتهما
دائماً .

- ١٠ أما المباينات فأولاهما أن الشئ الذي هو نوع لشيء يصير جنساً لشيء آخر ،
وأما الخاصة فلا تكون خاصة لشيء آخر ؛ وهذه المباينة متشوشة ردية جداً .
أما أولاً فلائنه كان فيما سلف لا يلتفت إلى إيراد المباينة بين النوع المضاييف
للجنس وبين غيره ، بل يشتغل بالنوع السافل ، والآن فقد أعرض عن ذلك ،
واشتغل بالنوع المضاييف للجنس ، ثم الخطب في هذا يسير . لكنه لو كان قال :
١٥ إن النوع للشيء قد يصير خاصة لشيء آخر ، ثم قال : إن الخاصة لا تصير خاصة
لشيء آخر ، لكنت مباينة حسنة ؛ ولكن الحكم في النوع كاذب . ولو قال :
إن النوع للشيء يصير جنساً لشيء آخر ، والخاصة لا تصير جنساً لشيء آخر ، لكان
هذا أيضاً صحيحاً ؛ ولكن الحكم في الخاصة كاذب . فكما أن النوع الذي ليس
بسافل يصير جنساً ، كذلك الخاصة لنوع غير سافل تصير جنساً ، فتكون خاصة

(١) بل طبيعة : وطبيعة خا (٢) الفصلية : الفصل ي || تمتنع : تمتنع م
(٤) لمقالاتها : لمقالاتها ي (٥) فيكون : حتى يكون ع ، ي (٧) منها : منها ع
(٨) فكل : فإن كل ع ، ي (١٠) جنساً لشيء : + آخر ع (١١) متشوشة : متشوشة ع
(١٣) يشتغل : يشتغل م (١٥) إن النوع : + جنساً هامش ع (١٦) لكنت : كنت ع
(١٧) يصير... لشيء : ساقطة من د (١٨) فكما : كما ع (١٩) كذلك : فيكون ||
كذلك ... جنساً : ساقطة من د .

لنوع عال ، وجنسها لأنواع لها ، كثلون فإنه خاصة وجنس . ولو كان قال :
إنَّ النوع للشيء قد يصير خاصة لشيء آخر ، والخاصة لا تصير خاصة لشيء آخر
لكان مستقيما .

ومباينة أخرى وهى أن النوع متقدم في الوجود ، والخاصة متأخرة ؛ وهذا
مسلم معقول ، كما قد سلف :

ثم أورد مباينة أخرى وهى أن النوع موجود بالفعل دائما ، وأما الخاصة
فتوجد في بعض الأوقات . وها هنا تشويش أيضا ؛ وذلك أنه إن عني بالخاصة
مثل الضحك الذى بالفعل ، فقد خرج عن المذهب الذى كان يسلكه إلى
الآن ؛ وإن عني بالخاصة الاستعداد الطبيعي ، فذلك موجود بالفعل دائما ، فإنَّ
كون الإنسان ضحاكا بالطبع موجود له بالفعل دائما . وهذه المباينة — إن صحَّت —
فكان يجب أن يذكرها للجنس والفصل مع الخاصة أيضا .

ومباينة أخرى هى أنَّ حديهما مختلفان ، وهذه المباينة موجودة بين الجمع
ليست تخص اعتبار الحال بين النوع والخاصة ؛ وأما النوع والعرض فيعدهما
أتهما كليان . قال : ولا يوجد لهما أشياء كثيرة يشتركان فيها لبعدهما بينهما ؛
وأما المباينة فلائن هذه للسادية وذلك ليس ، ولأن الجوهر الواحد نوعه واحد ،
وأعراضه لا يجب أن تكون واحدة . وهذه المباينة توجد أيضا بين الجنس
والعرض ، وبين النوع والخاصة ، وبين الجنس والخاصة . وأيضا فإن النوع
قبل العرض وجودا وتوهما ، وإن النوع يستوى لموضوعاته المشتركة فيه ،
والعرض قد لا يستوى ، وإن كان غير مفارق كسواد الزوج . وأما الخاصة
والعرض الغير المفارق فيشتركان في أنهما دائماً لموضوعاتهما ؛ وقد كان يجب
أن لا ينسى هذه المشاركة بين النوع وبين العرض الغير المفارق . ويختلفان بأن الخاصة

(٢) للشيء : الشيء . ع || لا نصير : لا تكون ع (٣) لكان : كان ع (٤) وهى :
ساقطة من ع (٦) ثم : + أن هـ (٨) الضحك : الضحك ع || خرج : جرى م
(١٣) ليست : ليس ي (١٤) ما : ساقطة من ع (١٦) لا يجب : ليس يجب ن
(٢٠) دائماً : دائماً ع ن (٢١) بأن : فى أن ع ، ي .

توجد للنوع وحده، والعرض الغير المفارق يوجد لأكثر من نوع كالسواد للزنجي والغراب . ويجب أن نتذكر هذا إذا رجعت إلى ما سلف في المقالة الأولى . ومباينة أخرى أن الاشتراك في العرض لا يجب أن يكون بالسوية ، في الخاصة يجب أن يكون بالسوية ، وقد عرفت ما فيه .

- فهذه هي الاشتراكات والمباينات المشهورة التي أوردها أول من أفرد لهذه الخمسة الكليات كتابا ، وقد ذكرناها على منهاج ذكره وترتيبه . وجميع ما أورده من المباينات التي ليست مباينة عامة ، فيمكن أن يُعبر عنه فيقال مثلا : الفصل ليس من شأنه أن يكون كذا ، ومن شأن بعض ما هو في طبيعة العرض مثلا أن يكون كذا ، فيكون هذا تحسينا لقوله : «ومع ذلك مستمرا» . ولو أنه وفق لكان يورد أولا المشاركات التي بين الخمسة ، ثم التي بين أربعة أربعة ، ثم التي بين ثلاثة ثلاثة ، ثم التي بين اثنين اثنين ، وكذلك كان يورد المباينات التي بين واحد وبين أربعة ، ثم التي بين اثنين وثلاثة ، ثم التي بين كل واحدة وواحدة أخرى خاصة ، فيكون قد حفظ ما هو الواجب ، ولا يكون قد ترك مشاركة ومباينة هي بين اثنين اثنين منها تركا مهملا ، ويذكرهما بين اثنين آخرين ، ربما كان ذكره فيما أهمله أوقع وأحسن .

١٥

[الفصل الرابع]

(د) فصل في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض

- وإذ قد عرفنا هذه الألفاظ الكلية الخمسة ، فيجب أن نعلم أن الشيء الذي هو منها جنس ليس جنسا لكل شيء ، بل لنوعه فقط . وكذلك الفصل ليس يجب أن يكون فصلا لكل شيء ، بل إما من حيث هو مقسم فليجنسه ، وإما من حيث هو مقوم فلنوع ذلك الجنس . وأن الشيء الواحد قد يجوز أن يكون جنسا
- (٢) ويجب : فيجب دى (٣) الخاصة : الخاصيتين ع (٤) وقد ... فيه : ساقطة من عا (٥) هي : ساقطة من ع م || المشهورة : ساقطة من ع || أفرد : أورد نج م ، ي (٦) وجميع : جميع ع (١٠) بين : ساقطة من م || الخمسة : الخمس ي (١١) يورد : يذكر ي (١٢) أربعة : الأربع ي || ثلاثة : ثلاث ي || واحدة : ساقطة من م || واحدة : - وأخرى د (١٣) فيكون : ليكون ي .

أو بجنس ، وفصلا ونوعا وخاصة وعرضا ؛ فإنَّ الحساس كالنوع من المدرك ، وجنسٌ للسامع والمبصر ، وفصل للحيوان ؛ والماشى جنسٌ لذى الرجلين ولذى أربع أرجل ، ونوعٌ للانتقل ، وخاصةٌ للحيوانات ، وعرضٌ عام للإنسان . وربما اجتمعت الخمسة في واحد .

٥ والجنس ليس جنسا للفصل ألبة ، ولا الفصل نوعا للجنس ، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر ، بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس ؛ فإنَّ الناطق ليس هو حيوانا ذا نطق ، بل شيء ذو نطق ، وإن كان يلزم أن يكون ذلك الشيء حيوانا ، وأما الحيوان ذو النطق فهو الإنسان ؛ ولو كان الحيوان داخلا في معنى الناطق لكان إذا قلت : حيوان ناطق ، فقد قلت : حيوان هو حيوان ذو نطق ، فإنَّ ذا النطق والناطق شيءٌ واحد . وإذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على الشيء الذي يقال عليه ولا يدخل في ماهيته ، لكنه كالمادة للفصل ، ونسبة الفصل إليه من وجهٍ كنسبة الخاصة التي توجد في البعض ، لكن الفصل يقومه موجودا بالفعل ، وإن لم يدخل في حده وماهيته دخوله في إنيته ، ككثير من العلل وكالصورة للمادة ، هذا إن كان الفصل أخص على الإطلاق من الجنس ، ولم يقع خارجا عنه ألبة أو بالحقيقة ، فإنَّ قول كل واحد منهما عند التحصيل هو على النوع . وهذه الأشياء تحصل لك في الفاسفة الأولى .

١٥ والجنس تكون نسبته إلى الفصل كنسبة عارض عام ؛ وأما العارض العام فإنه قد يكون بالقياس إلى الجنس خاصة ، وبالقياس إلى النوع عرضا عاما ، مثل الانتقال بالإرادة فإنه خاصة من خواص الحيوان ، وعارض عام للإنسان ؛

(١) بجنس : بجنس ع (٦) فإن : وإن ع (١١) في : ساقطة من م (١٤) إنينه ككثير : إنينه كثير ن || العلل : العلل ع || وكالصورة : وكالضرورة م (١٦) التحصيل : + إنماء ، ي (١٨) عارض : عرض ع || العارض : العرض ع || العام : ساقطة من ه .

- وربما كان خاصةً لجنس أعلى ، مثل البياض فإنه من خواص الجسم المركب ، وعارض عام للإنسان ، وربما كان من خواص أعلى الأجناس كلها ؛ وربما لم يكن العارض العام خاصةً لشيء من الأجناس ، إذا كان قد يعرض لغير تلك المقولة ، مثل امتناع قبول الأشد والأضعف ، فإنه من لوازم الجوهر على سبيل العدوم له ولغيره ، وليس خاصةً لجنس من أجناسه ، إذ ستعلم أن ذلك قد يقع في غير أعلى أجناسه . والحيوان نسبته إلى هذا الحيوان — من حيث هو حيوان ألحق به الإشارة ولم يعتبر فيه النطق — نسبة النوع إلى الأشخاص ، فإنه مقول عليه قول النوع الذي هو نوع بالقياس إلى الأشخاص فقط على الأشخاص ، لا نسبة الجنس ، بل إنما هو جنس بالقياس إلى أشخاص الحيوان من حيث صارت ناطقة ، وكذلك الناطق بالقياس إلى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية ، فإنه كنوع له بالمعنى المذكور لا كفصل ، بل هو فصل لأشخاص الحيوان من حيث هي حيوان . والضحاك أيضاً فإنه كالنوع لهذا الضحاك من غير أن يعتبر إنساناً ، وإنما هو خاصة الإنسان ولأشخاص الناس ؛ وكذلك الأبيض أيضاً لهذا الأبيض ، من حيث هو أبيض مشار إليه ، فإنه كالنوع له .
- والعرض العام إنما هو عرضٌ عام للشيء الذي هو موضوع لكونه هذا الأبيض ، لا لهذا الأبيض ، من حيث هو هذا الأبيض .

- واعلم أن هذه الخمسة قد يتركب بعضها مع بعض تركباً بعد تركيب ، فالجنس يتركب مع الفصل ، فإن المدرك جنس فصل الإنسان الذي هو الناطق مثلاً ، أو ذو النفس فإنه جنس للناطق ، فهو جنس الفصل ، وقد عرض له أن كان فصل الجنس ، لأن ذا النفس فصلٌ بعض الأجناس المتوسطة التي للإنسان .
- وقد يتركب الجنس مع العرض ، مثل أن الملون جنسٌ عرض الإنسان الذي هو الأسود والأبيض ، لكن هذا التركيب يخالف الأول ؛ فإنه ليس يجب أن

(٢) كلها وربما : كلها وإنما س (٣) إذا : إذن (٤) الجوهر : الإنسان ع ، ي (١٠) صارت : هو صارت ع (١٣) ولأشخاص : وأشخاص ع (١٥) والعرض : لا كالعرض ع (١٧) تركباً : تركيباً ع ، ي || تركب : تركيب ع ، ع ، ي (١٨) جنس فصل : بجنس لفصل ه ، ي || فصل : لفصل ع (١٩) جنس : بجنس ه || للناطق : الباطن (٢١) عرض : ساقطة من ن ؛ وعرض ي || الإنسان : للإنسان ع ، ه ، ي .

يكون جنس الفصل المقوم جنسا مقوما للنوع ، و جنس العرض يجب أن يكون عرضا لاحقا لذلك النوع
 النوع ، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضا لاحقا لجنس النوع .

وأما تركيب الجنس مع الخاصة فمثل أن المتعجب بالفعل جنس للضحك
 بالفعل الذي هو خاصة ، والصيَّاح جنس للصاهل الذي هو خاصة .

والفصل أيضا قد يتركب مع الجنس ، كالحساس فإنه فصل جنس الإنسان ؛
 ويتركب مع الخاصة ، مثل النسبة إلى قائمتين من قولنا : مساوى الزوايا الثلاث
 لقائمتين ، فإنه فصل خاصة المثلث ؛ وقد يتركب مع العرض ، كالمفروق للبصر
 فإنه فصل عرض القطن .

والخاصة قد تتركب مع الجنس ، فإن المشى خاصة جنس الإنسان ؛ وقد
 تتركب مع الفصل ، فلا تفارق في كثير من المواضع خاصة النوع ، وربما
 كان أهم من خاصة النوع ، وذلك إذا كان الفصل أعم ، مثل المنقسم
 بمتساويين الذي هو فصل الزوج ، فإنَّ ذا النصف خاصة لهذا الفصل .

وقد تتركب مع العرض العام ، فإنَّ المبصر خاصة الملون ، والملون عرض
 عام للإنسان . والعرض قد يتركب مع الجنس فلا يفارق عرض النوع ، لأنه يكون
 عرضا للنوع ، لكن من أعراض النوع ما هو خاصة للجنس ، وليس عرضا
 عاما للجنس بل خاصة ، ومنه ما هو عرض عام لهما ، وكذلك عرض الفصل
 وعرض الخاصة .

تم كتاب إيساغوجى . والحمد لمولى النعم
 ومرادف الآلاء والقسم

٢٠

(١) و جنس العرض يجب أن يكون : ويجب أن يكون جنس العرض ع ، ي
 (٣) لاحقا : ساقطة من ع ؛ لا جنسا س (٤) أن : ساقطة من ي | جنس : بجنس ع ه
 (٧) ويتركب : وقد يتركب ه (٨) وقد يتركب : ويتركب عا ن (١٣) فإن ذا :
 وإن عا (١٦) هو خاصة للجنس و : ساقطة من ه (١٩ — ٢٠) والحد ... والقسم
 ساقطة من ن ؛ تم ... والقسم : تمت المقالة الثانية من الفن الأول بحمد الله ومنه ؛ الفن الثانى ه ؛
 آخر الفن الأول من الجلة الأولى من علم المنطق عا